No. 1

748 A. H.

1348

Grammaire

Traité de grammaire et de Rhétorique

Ms arabe daté de 748 = 1348

Manque le 1er f[illegible]

begun on Monday, 2nd of Ramadan, 742 = 1342
finished on Wednesday, 12th of Safar, 748 = 1348

176 leaves

748 = 1348

Ramadan, 742 = 1342
Safar, 748 = 1348

جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده حاويا لنكت مسايله وعوايده محتويا على حقايق هي لباب
اراء المتقدمين مطويا على دقايق هي نتايج افكار المتاخرين مايلا عن غايات الاطناب ونهاية
الايجاز لا يحا عليه بخمايل السحر ولا بدلايل الاعجاز ففي كل لفظة منه روض من المنى وفي كل كلمة منه
سطر منه عقد من الدرر كان يعوقني عن ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده
ومعالمه هدمت وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى
اشفت شمس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس
اطلال العلوم والفضايل ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكيا والافاضل وهكذا يذهب
الزمان الى الغير ويفنى العلم فيه ويندرس الاثر لكن لما رايت توفر رغبات المخلصين على
تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجملته وتفاصيله واكثرهم قد حرموا
توفيق الاهتدى الى ما فيه من مطويات الامور والاسرار اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه
خرايده الاستار ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم
اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد قصدوا سلوك طريقه من غير دليل فاضلوا كثيرا وضلوا عن
سوا السبيل خلت من اثناء التحصيل فرضا مع ما انخدع من الزمان غصصا وطفقت اقتحم
موارد السهر غايصا في لجج الافكار والتقط فرايد الفكر من مطارح الانظار وبذلت الجهد في مراجعة
الفضلا المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان لا سيما دلايل الاعجاز فقد بذلت
في تصفحها غاية الوسع والطاقة ثم جمعت في شرح هذا الكتاب ما يذلل الصعاب عن مضامير الابية ويسهل
طريق الوصول الى ذخاير كنوزه المخفية واودعته فوايد نفيسة سمحت بها كتب القدماء وزوايد
شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء وغرايب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ولطايف نظرت اليها
من عين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضات بذيل العدل والانصاف وتنحيت في ردها عما اولع به
البغي والاعتساف واشرت الى حل الكثير من غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من
التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح واومات الى مواضع زلت فيها اقدام الاخذين في هذه
الصناعات واغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة وزجيت البجماعة
خطوا لتحقيق الواجبات وما فرضت على نفسي متابعتهم في تطويل الواضحات وحين فرغت من تسويد
الصحايف بتلك اللطايف رماني الدهر بالاوزار حتى فوادي في غشاء من نبال فصرت اذا اصابتني
سهام تكسرت النصال على النصال وذلك من تواتر الاخبار بتفاقم المصايب والعشاير عند
تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لا سيما دار بها حل الشباب تميمي واول ارض مس جلدي ترابها
ولقد جرى الدهر على اهاليها سيف العدوان واباد من كان فيها من السكان فلم يدع منزلا لا دمنة
لم يتكلم من وفي ولم يبق من جريها الا قوم بيلدح عجمي شعر كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم
يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق في زوايا الهجران وسلطت عليها عناكب النسيان يعني ربما
[illegible] كانه لم تك شيئا مذكورا والله المشتكي من دهر اذا اساء اصر وان [illegible]

احسن تذمم عليه من ساعات الجافي وفرط الملال وضيق الابال المات تلقطني ارض الى ارض ويجري
بي رفع الى خفض حتى انخت بمحروسة هراة حماها الله تعالى من الافات فنفتح الله عيني منها على
جنة النعيم بلدة ومقام كريم لقد جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها الايمان واليمن والامن فشاهدت
ان قد سطعت انوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية فصار ظل الملك ممدودا ولواء
الشرع بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى نضارته وراض روض الفضل الى نهايته ونظم شمل الخلايق
بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الانام بظلوم العدل والاحسان وارتعوا في رياض
الامن كل ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في
العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي اثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة
باسط مهاد العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف رافع لواء الولاية في الافاق مالك سرير
الخلافة بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادق الامن والامان الممتثل النص ان الله يامر بالعدل والاحسان
الناص طويته في اعلاء كلمة الله الصادق بنيته في احياء سنة رسول الله خليفة ملك الافاق منطوية
الخوكان مداه اية ملكا يحوم حول دراه العالمون كما تزال الحجيج بيت الله معتكفا يحيى نسيم رضا
الزمان وكم مكافح ملطني من سخطه هلكا واطار صاعقة من نصله فيها الى السماء لواء الشرع قد سمكا
مهاد قال الرشد منها كل معتسف قد كان في ظلمات الغي منهمكا. فالدين صار قرير العين مبتسما و
الملك قبل بالاقبال ممسكا علا فاصبح يدعو البرية ملكا وهيبتا فيحق عينا غدا املكا وهو
السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله المعز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين
ابو الحسين محمد كرت لا زالت اقطار الارض مشرقة بانوار عدله واغصان الخيرات مورقة بسحاب
[illegible] الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام
وامطر على العالمين سحايب الافضال والانعام وخص من بينهم العالمين بمزيد الاقبال والاكرام فاقامت
في ابدا اياديه الاطواق والناس الحمام وصيرت بعموم لطفه مغبوطا وبعين عنايته ملحوظا
محفا فشد ذلك عضدي وهز من عطفي حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه
واسمت الرجل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سمح في اثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله
الخاطر القاصر فجاء بحمد الله كثيرا مدفونا من جواهر الفوايد وبحرا مشحونا بنفايس الفرايد فجعلت
تحفة لحضرته وخدمة لسدته السنية لا زالت ملجأ لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث
الايام صانها حصينا للاسلام بمحمد عليه السلام والمرجو من خلاني وخلص اخواني ان يتحفوني
بصالح دعاء ويسكن والى ما عنيت في هذا التاليف من الكد والعناء والجاه التضرع في ان ينفع
به المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون عزيزا لمرام قليل الوجود
في هذه الا[illegible] ولقد غلب على الطباع الرد والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد ولحق فما ينتحي
[illegible] تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا الحري معسوف الثناء
بالمجـ[illegible] مستحق [illegible] من المثوبة الجزيلة

قـ المص رحـ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالبسملة بحمد الله
سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر اثر من اثارها وفيض من انوارها
والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري سوا تعلق بالفضايل ام بالفواضل والشكر فعل ينبي
عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان
فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون
النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا تحقق تصادقهما
في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة و
صدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق
لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف
دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين
وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد الاهتمام وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف
قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق وبهذا يظهر انما ذهب اليه من ان اللام
في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما يتوهمه كثير من الناس مبني على ان افعال العباد
عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة
مسد الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على
الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر
وفي هذا النظر نظر لان النائب مناب الفعل قد يكون معرفة
النكرة مثل سلام عليك ونحو لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان يكون
للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قراين
الاستغراق وعلى ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذا لا يكون ثمة استغراق
وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة لفظا ومعنى اما لفظا فلاحتياج الموصول الى التقدير اي ما
انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه
على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدا محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف اما
معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم
به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وليذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن ثم انه قد صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان النوع
الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون
في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في
ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم
البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة
وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر

يعني ان الحمد يؤدي معنى الفعل [illegible] الدلالة
على [illegible] هو [illegible] والمصدر [illegible] اللام [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] يفيد الاستغراق [illegible]
عليه [illegible] الحمد [illegible] التعدد [illegible]
بمعنى [illegible] جميع [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الى البعض [illegible]
[illegible] الاشارة [illegible]

كون

الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من واضع يقررها
على ما ينبغي مصونة عن الخطا وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما
يعرف بآيات تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا القرآن الفارق
بين الحق والباطل فقوله وعلّم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على
نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان من البيان بيان لقوله ما لم يعلم
قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب دعاء للشارع المتقن للقوانين
وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرائع على ما فسر في الكشاف ولفظ
اوتي ينبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا له وفصل
الخطاب اشارة الى المعجزات لان الفصل التميز ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول كفصل الخطاب
المبين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب ولا يلتبس عليه وبمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب
الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا لمن عاون الشارع في تمهيد الاحكام و
تبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر
وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وال واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب
واصحاب واصحابه الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء
فوقعت كلمة اما موقع الاسم هو المبتدا وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط
لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا قضاء
لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجي لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان
ولما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع
امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم بعضهم انه حرف الشرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو المعاني والبيان
وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية
لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل مما سواها وجعله من هذه الطائفة
ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم
يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم
القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في
اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه و
سيلة الى تصديق النبي صلعم والدي جميع ما جاء به فيقتفي آثاره فيفاز بالسعادة الدنيوية والاخروية
فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة
العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره هنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان
مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا وتقي وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه

اعتقاده من

بل هو لا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بذلك وما ذكره هنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل
يدل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس الحصر المستفاد
من قوله حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب لا تعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير
الى هذا في موضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة و
البلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع اخر لا علم بعد علم الاصول اكشف
للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه اعجازه وادراكه وتحقيقه لامتناع
الاحاطة بهذا العلم غير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل كما ذكر في
المفتاح وتشبيه وجه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية و
اثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصورة الحسنة استعارة
بالكناية واثبات الوجه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح
المص والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي ص والله وسلم ونظم تاليف
كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالة على حسب ما يقتضي العقل لا توالها في النطق وضم بعضها
الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالها في النطق من غير اعتبار المعنى يقتضيه العقل
حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان لهذين
العلمين مدخل فيه لانهما لا يتعلقان بنفس الالفاظ فلذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة
لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل
العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف خبر
كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما تعلق بمن من اعظم لكونه احسنها
ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في
مرتبته فلكل مسئلة مثلا مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف
صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لئاليه و
لكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد وهو متعلق بمحذوف
يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل وهو موصول و
معمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقديم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه
جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة ومثل
هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما أول بشيء حكمه حكم ما أول به مع ان الظرف مما
يكفيه رائحة الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم
انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون
اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه والتطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة
وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا يشق على الذهن تحصيل

معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا
الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم
سبيل التاليف مختصرا يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق
على جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان
زيدا قايم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع
المنكر يجب ان يوكد فيعلم انه موكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغني عنه ليكون حشوا
من الامثلة والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل
او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا
بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في
قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا المفعول الاول
لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهد في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث و
تهذيبه اي تنقيحه وترتيبه اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشي
ليوخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول وكم
ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ انه ترك المبالغة
في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلب التسهيل على طالبيه لو لم يتاول الفعل المنفي بالمثبت
على ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر اخر وهذا
مبني على ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه
ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع
وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المص في وصف القسم الثالث بانه حشو او
تطويل وتعقيد اصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مولفه بانه مختصر
منقح سهل الماخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور
من القواعد وغيرها فوايد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوايد وزوايد لم
اظفر اي لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوايد ولا بالاشارة اليها بان يكون كلامهم
على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته
على المفتاح وغيره ولعلها في جمل ملتقطات كتب الايمة فوايد ومخترعات خاطره زوايد و
سميته تلخيص المفتاح وانا اسال الله لا تعرف لتقديم المسند اليه ههنا جهة حسن اذ لا مقتضي للتخصيص
ولا للتقوي فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية وما يقال انه قصد الاستمرار فيه نظر
لحصوله من المضارع بنفسه كما سيجي في قوله تع لو يطيعكم من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر
كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك اي النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي
لا اسال غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول واسال بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة وهو

بالنار وعمرو وجساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الهيلة
وهي ام جساس فجار لها من جرم ابن زبان له ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم
يكن ترعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في
حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها
يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس ايتها الحرة اهدئي فوالله
لاعقرن جملا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد
عن الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا
عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشبت الحرب بين تغلب وبكر
اربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول
عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد يضرب للامر الشاق قاله كليب اذ سمع قول
جساس لاعقرن فحلا يظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك على القتادة
من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول
الحريري فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كاني ساورتني
من الرقش في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقول
الحيني فيا لها من هرة تعق اولادها اشار الى المثل اعق من الهرة تاكل اولادها ومن
التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميمة قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الي من
البازي فقال النميري خاصة اذا كان يصيد القطا اشار النميري الى قول جرير انا
البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار شريك الى قول الطرماح
تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروي ان رجلا من
بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ
محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تنق بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت
تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك
الله اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه اراد قول القائل لكل هلالي من اللؤم برقع
ولابن يزيد برقع وجلال **فصل من الخاتمة** من حسن الابتداء والتخلص والانتهاء
ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق اي يتبع التانق في الرياض من تتبع الانيق
والاحسن يقال تانق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلثة مواضع من
كلامه حتى تكون تلك الثلثة المواضع اعذب لفظا بان تكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم
والتاخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة و
تكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس
بل يصاغان صياغة تناسب وتلائم واصح معنى ان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة .

العرف والابتذال ونحو ذلك مما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق
ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات والابيات وملاينات الاستعطاف وامثال
ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل
السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن
فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اى قول امرئ القيس قفا نبك من
ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل
حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوي والدخول وحومل موضعان فالمعنى بين اجزا
الدخول فصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقدح بعضهم في
هذا البيت ما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب
والمنزل في نصف البيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني
بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة تباين الاول فاحسن من هذا بيت النابغة
كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب وكقوله اى وحسن الابتداء في
وصف الديار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام
في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه وطرحه عليه وفي ذكر الفراق والعتاب على الممدوح
قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله
الصاغرا دما يسليه المرام وعمر مثل ما تهب اللئام وفي الغزل قوله ايضا اريقك ام ماء
الغمامة ام خمر بفي برود وهو في كبد جمر وينبغي ان يجتنب في المديح ما يتطير به كقوله
اي قول ابي مقاتل نصر بن نصير في مطلع قصيدة انشدها الداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة
غد فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروي ايضا انه دخل على
الداعي في يوم المهرجان فتطير به الداعي فقال اعمى يبتدئ هذا يوم مهرجان وقيل بطحه
اي القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه
اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ويكون
الابتداء مشعرا بالمقصود والا فيه ناظرا في المحسن الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود
براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره كقوله في التهنية
اي كقول ابي محمد بن الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا
وكوكب المجد في افق العلا صعدا وقوله في المرثية اي وكقول ابي الفرج في مرثية فخر الدولة
ولده هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار اى احذر من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي
اى فتكي بغتة وكقول ابي تمام يهنئ المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا
انه لا يفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح
لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب وكقول ابي العلاء لمن مرضت لشكاية عظيم

لعمري

لعمري ان بلمم عظيم بان على والايام سليم وكقول ابي الطيب في التهنية بزوال المرض المجد
عوفي اذ عوفيت والكرم وزال منك الى اعدائك السقم ومنه ما يشار في افتتاح الكتاب
الى الفن المصنف اليه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القران كلاما مولفا
ومنظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع
الثلثة التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به من نسيب
اي وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية
الملائمة بينهما اي بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب
وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى
المقصود مع رعاية المناسبة وقوله ما شبب به الكلام كان ينبغي ان يعمم ما ابتدا به
الكلام او افتتح لا التشبيب بعينه وهو ان يصف الشاعر حال المراة وحاله معها في العشق
يقال هو يشبب بفلانة اي ينسب بها فتشبيب الكلام بالنسيب ونحوه مما لا يظهر معناه
في اللغة اللهم الا ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتتح به القصايد والمدايح تشبيبا ونسيبا
ذكر التشبيب واراد به مجرد الابتداء والافتتاح وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي
ان يتانق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون
فاذا كان حسنا متلايم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس
ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتاخرون
فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله
بن طاهر يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اي اثر فيه
ونقص والسرى مصدر سريت اذا سرى ليلا وتوهم بعضهم انه واحدة والاسم السرية بالضم
والسرى وبعض العرب يونث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية
لان هذا الوزن من ابنية الجمع ونقل في المصادر وكذا في الصحاح وخطى المهرية القود الخطى
جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوب الى مهرة بن حيدان ابو قبيلة ينسب اليها
الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي مقول قومي وجملة الحال
ان منا ولد السرى وسايرة المطايا بالخطى فاثرت فينا ونقص من قوانا وقوله وخطى
المهرية عطف على السرى لا على قومس والمعنى ان السرى واجذب خطى الابل على ما توهم
ومقول يقول قوله امطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ودع للقوم وفيه تنبيه ولكن
مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب نودعهم والبين فينا
كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب الكلام الى ما لا يلايمه ويسمى
ذلك الانتقال الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد
المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع

نصيبا دونها ومنه المخضرم اي الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث
كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية
ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي
قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في دولة العباسية لو رأى الله ان في الشيب
خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا
الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا
ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد
الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله
والثناء على رسوله الى كلام اخر من غير رعاية ملائمة بينهما ولكن يشبه التخلص من جهة
انه لم يوت بالكلام الاخر فجاءة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما
بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فاني قد فعلت كذا وكذا قصدا الى ارتباط هذا
الكلام بما سبق اليه قيل وهو اي قولهم بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن
الاثير والذي اجمع عليه من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم
يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض
المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله بقوله اما بعد ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب من
التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب
فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتداء
محذوف اي الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله
تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين
لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل و
هي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن
موقعا من التخلص ومنه اي ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول الكاتب عند
ارادة الانتقال من حديث الى حديث اخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ
الحديث الاخر فجاءة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها
اي ثالث المواضع التي ينبغي ان يتانق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا
كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان
مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ
الذي يتناول بعد الاطعمة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انسى السامع المحاسن
الموردة فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد واني جدير اي حقيق
اذ بلغتك بالمنى اي بالفوز بالاماني وانت بما املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك

حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على
الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما
صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح
باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على ان الحكمة في
الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار هذا اولى المراجع في المعتمد فنقول رتب المختصر على مقدمة و
ثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول
ان كان الغرض الاحتراز عن الخطاء في تادية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض الاحتراز
عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع
ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتب على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف على
المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما تبين هناك ان شاء الله تعالى
ولما انجر كلامه في اخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بتعريف
العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال
مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني
والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية
العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة
منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف مسايله عليه كمعرفة حده وغايته وموضوعه
ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سوا توقف
عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امرها احتاجوا في
التفصي عنها الى تكلف احدهما بيان توقف مسايل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد
ذكره صاحب المفتاح في اخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في
بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان الناس في
تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير
ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي
اذا انطلق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة وجادت ولم يلحن وافصح به اي صرح ثم يوصف بها المفرد
يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح و
شاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء ويوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط
دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى
انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين
فقط فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا
على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم

وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي سالمة من تنافر الحروف
والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المص بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما
عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما
ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام
الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة الكلام والمفرد و
كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان مخصوصة لكون الكلام على وفق
مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة تقع صفة للمتكلم بمعنى اخر بادر اولا الى تقسيمها
باعتبار ما يقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة
في تعريف واحد لا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس ثم عرفهما
لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا
الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب و
غير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس لكن اخذ
من اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح
لتعريفهما بانه لا مدخل للراي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس
المعهودون ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف
البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد
خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة وحجته
لو وجد في الكلمة شي من هذه الثلثة لا يكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على
اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي
سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرء القيس
غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير راجع الى الفرع في البيت السابق مستشزرات
اي مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح يقال استشزره
رفعه واستشزر اي ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلا تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي
تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف
المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل
والاول يغيب في الاخرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشاء الثقل في مستشزر
توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة
والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة
ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة
قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج والانتقال من احدهما الى الاخر كالطفرة ولا بسبب قربها

وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالمشي في القيد لما نجد فيه ثقلا فمن القرب المخرج كالجيم و
الشين وفي التنزيل الم اعهد ومن البعد ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس كذلك لان الانتقال
من الحلق الى الشفة ايسر من دخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلع وحلم
وملح بل هذا امر ذوقي وكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء
كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المص بالتمثيل ولم يتعرض لحقيقته وبيان
سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع
الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة
غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج
سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا
لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في فصاحة الكلام
فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة
لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو
سلم فالمعنى انه عربي الاسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام
العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة فصيحة
فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملا
على كلام غير فصيح والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح كلمة بل غيره مما يقود الى نسبة الجهل
او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة ان تكون الكلمة وحشية غير ظاهرة
المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة
المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس
عليه ما لكم تكأكأتم علي كتكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره
الجوهري في الصحاح وذكر جار الله العلامة في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض
طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت
من ايديهم فقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكؤن على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه
فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج
ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا
اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج
في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي
بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يبنوا على هذا الاستعمال وان يكون
هذا مولدا مستحدثا من السراج على انه لا يبعد ان يقال سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب
مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كانهم من كتبهم

كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي تختلف بحسب قوم دون قوم والوحشية
هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبة فلا
يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زايد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما
ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى مخل بالفصاحة لانا نقول هذا اتباعا لاصطلاح مذكور
في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعيرت للالفاظ التي
لم يونس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب
استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي
في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القراءة والحديث والغريب القبيح ما يعاب استعماله
مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها
على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال
ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية مع كونه مخالفا
بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اريد بالفصاحة معنى اخر وزعم انه
شيا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف
القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة وما هو في حكمها
كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف و
اما نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره والل وما وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة
في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثنيات
فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصورة بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت من الواضع
نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل وقيل فصاحة المفرد
خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان تتبرا السمع من سماعه كما يتبرا من سماع الاصوات
المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس بسماعه ومنها ما
تتكرهه نحو الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم
اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين
علي عليه السلام واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح
معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى اما من قبيل
تكاكاتم وافرنقعوا والجحيش واطلخم وقد ذكر هنا وجوه اخر اولها انها ان ادت الى
الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القايل في
بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له
كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة
الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من

لفظ غير فصيح يستلذ في السمع اذا ادي بنغم متناسبة وصوت طيب وليس بشيء للقطع باستكراه
الجرشى دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غيره وكذا جفخت وملع دون فخرت وعلم
الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وهذا ايضا بحث لانه قد
يعرض لاسباب الفصاحة الاخلال بما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ
تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجي في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام
خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه
مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان
يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه
يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه
انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف
القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان نحو هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول
به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى
ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله ولما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه
الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار
وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر
ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر قبر اسم رجل
وصدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الكلا والماء ومنه ما هو دون ذلك مثل قوله اي قول ابي
تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي الورى مبتدأ خبره معي والواو للحال
اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي هنا
اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق اللوم فلم يشاركني احد لكن قابله المدح باللوم
دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب قال المص فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب و
لعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل
بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن
على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على
ابي تمام حيث قال ان هذا التكرير في امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد
الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال ان في تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو
ان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع
كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل وقنديل ومسجد بالنسبة الى الحمام مثلا وهو وهم [illegible]

الثقل على اللسان فهو مما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على
ان المصدر من المبني للمفعول اي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع
اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او
حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين
فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون
التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون
مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام ابن عبد الملك وهو
ابراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس
مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضايل الا مملكا اي رجلا وهو الذي اعطي الملك والمال
اعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا لا يماثله احد
الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي
هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني
مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع في الاستعمال
لكنه اوجب زيادة في التعقيد قيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عامل في اللغة التميمية وقيل بالعكس
وبطلانهما لعدم تقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب تلفا في المعاني يظهر بالتامل في قولنا ليس
مثله في الناس حي يقاربه او ليس حي يقاربه مثله في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس
خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه وانما سوق لنفي مماثلة احد للممدوح
وهذا ايما ذهب اليه البعض عاملا باللغة التميمية تفيد نفي الحمل كون المماثل حيا يقاربه او بالعكس
وهو يستدعي وجود المماثل مع عدمه وكون هذا قليل الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد قيل مثله
مبتدا وخبره واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في الانتقال الذهن من المعنى
الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل انما يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة
الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القراين الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف
ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصب بالرفع هو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ
في دلايل الاعجاز والنصب توهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم
فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي
ساءني وسرني وقال الحماسي ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطا في الكناية
عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى
بخلها بالدموع لان الجمود خلو العين من البكاء في حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة
لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال
... لا ابكي ... عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لـ...

كانهما يجودان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود
فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كني
عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد
المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال
فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس
له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام
ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود واني الى
الان كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق
ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان نصب تسكب
تقديرا ان يكون عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واتحزن الان ليحصل
في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وح لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكب
عليه ولازمه الامر المطلوب ليطلق الدهر انه مطلوب فياتي بضده هذا هو المعنى المشهور فيما
بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشاؤه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام
المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب البعد ان يطيب النفس ويوطنها عليه كانه امر مطلوب
والمعنى اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاسات الاحزان والاشواق واتجرع غصصها
واحتمل لاجلها حزنا يسفح الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول
فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسر ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز
وعلى هذا قال السبكي في ساطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله سنكتب ما قالوا
وعنه كذا قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى و
كثرته ان يكون فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي قول ابي الطيب وتسعدني
في غمرة بعد غمرة والغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح
وهو سرعة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسن الجري لا يتعب راكبها كانما
تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد عليها متعلق بها شواهد فاعل الظرف اعني
لها لاعتماده على الموصوف والضماير كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها
وتتابع الاضافات مثل قوله اي قول ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي فانه اضاف حمامة
الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا جرعى تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضاف
جرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضاف حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام
ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى
مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات
ان ثقل اللفظ على اللسان بسببه فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي

صلى الله عليه وآله الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف ابن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم قال الشيخ
عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء
كقوله يا علي بن حمزة ابن عمارة انت والله ثلجة في خيارة ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك لكنه اذا
سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جاذر عتاق دنانير الوجوه ملاح
ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة ابن الحارث بن شهاب وما اورده المص في الايضاح
من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين المضافين غير
المضاف كما في البيت وغير مترتبة كما في الحديث وانما اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع
الاضافات جميعا وان اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال انه اشترط ذلك كما اراد
بتتابع الاضافات ما فوق الواحد المرتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين
والحديث سالم عن هذا لانا نقول ههنا اعني اذا وجبا ثقلا وبناء تداركا والا فلا جهة للاخلال
بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله تعالى ذكر رحمة
ربك عبده ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من
مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها والهيئة
والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله
والمراد بالقار الثابت في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني
الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاتها ليدخل فيها الكيفيات المقتضية للقسمة
والنسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض لا يتوقف
تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان
اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وح ان كانت راسخة في موضعها تسمى ملكة
والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات
الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح
وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعارا بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه
اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن
له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام
وقوله بلفظ فصيح المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه
قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقدر على التعبير عن كل مقصود
له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان
تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك
فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ ليعم المفرد و
المركب سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف

علية لاقتدار المذكور قلنا لانسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب
لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقته
لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص ان يعتبر مع الكلام الذى
يودى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضى
تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام موكدا وان
اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى
ذكره ذكره الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اى الكلام فان البلاغة انما
تحقق عند تحقق الامرين وهو اى مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة الحال والمقام
متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار كونه محلا لورود الكلام
فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام تعتبر اضافته الى المقتضى فيقال
مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن
الى وغير ذلك فنقد تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام
غير الاعتبار اللائق بذاك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت
المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال هو اعتبار
مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشى
منها لكن اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن التاكيد او موكدا استحسانا
او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا
او غير مخصوص مصحوبا بشى من التوابع او غير مصحوب مقدما او موخرا مقصورا على المسند اليه
او غير مقصور الى غير ذلك والى المسند كذكره مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية
او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او مقيد غير على ما سيفصل واما الثاني فكوصل الجملتين
او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا
حديث اجمالي يفصله علم المعاني اذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اى المقام الذى يناسبه تنكير المسند
اليه او المسند ومتعلقه يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او المتعلق او المسند اليه او المسند
او متعلقه يباين مقام تقييده بموكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم
المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا
معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اى خلاف كل منها
وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان
رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة
بالكثير من جملة ووصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اى الاطناب والمساواة لكونه غير مختص
بجملة او جزءها ولانه باب كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الاطناب والايجاز

قوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدا
ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام
الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية
ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة النفس
معدة لاكتساب الاراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من
الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يفطن فيقابل الغبي هو الفطن ولكل
كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صوحبت معها مقام ليس مع ما يشارك تلك الصاحبة
في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس
له مع الاخرى ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام
والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا ومع الجملة الاسمية او
الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام افراد المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها
وايضا له مع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام اخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا
المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد اعتبارات مناسبة وارتفاع شان
الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها
اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم
مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه
وراعيت حاله وهذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام
الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ الارتفاع لغير الفصيح محال واراد بالحسن الحسن الذاتي
الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية
لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق
وغيرهما مما عددناه وبه صرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى
الحال يدل على انه تفريع على ما سبق ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان
الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي
زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال
فحصل هنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان
ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال
واحدا والا لبطل احد الحصرين وكلاهما وهو ظاهر وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى
الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين
الكلم على حسب الاغراض التي يصلح لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم
الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه

التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو
المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج
فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او هو يسرع او
قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له وان تنظر في الحروف
التي تشترك في المعنى وينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه
نحو ان تاتي بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال وبان فيما يتردد بين ان يكون وبين
ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل
وفي الوصل موضع الواو من موضع الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير
والتقديم والتاخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله
على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليست هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير
راجعة الى الالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني الاغراض التي يوضع
لها الكلام بحسب موضع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية حسن
في لفظ وهو في لفظ اخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في بيت اخر قبيحة والى هذا اشار
المص بقوله والبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادة
المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادة وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة
الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير
اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له وغير مطابق ضرورة ان هذا المعنى
انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما تتصف على الطرفين لانه
صفة الاحيان وما للتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكتاب في قوله تعالى قليلا
ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي
هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز فانه ذكر في
مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه و
في بعضها ان فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الاعجمي و
العربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ
دون المعنى ووجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به المص وحيث
انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك
اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض
لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المص فكانه لم يتصفح دلايل الاعجاز حق التصفح ليطلع
على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في
صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه

تطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف عرفا بما هو
اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو
اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر ذلك على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع
به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم يجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود
فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول على ترتيبها في النفس ثم ترتيب
الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان
الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة
والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني
الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او
المعاني يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة
وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق ويسوى فيها بين الخاصة والعامة
ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو صريح بمراده كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم
يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب
الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ
المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني
لما فهم انها من صفات المعاني الاول المفهومة من الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا
كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصة
التي حدثت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما نعلمه بعقولنا على ما نراه بابصارنا فكما ان تبين
انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك نجد بين المعنى في بيت وبينه
في بيت اخر فرقا فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذاك وليس
هذا مبتدعا منا بل هو مشهور في كلامهم وكذلك قول الجاحظ وانما الشعر صناعة وضرب من التصوير
هذا بعض ما ذكره الشيخ ثم اخذ يشدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة
وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو
وصف له لاجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني بالفصاحة التي نجعلها للفظ لا من اجل شيء يدخل
في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء في الالفاظ
ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان
يكون الاعجاز ويكون الاصل والعمدة وهما او قعهم في الشبهة انهم لم يعلموا ان قولنا معنى فصيح
والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى
دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع
ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال ولهذا اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى ينتهي اليه

البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر و
يعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوا المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة
كافل بتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فيأتي بكلام هو في
الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا نعرف بهذا العلم الا ان هذه الحال يقتضي ذلك
الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر اخر
ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثير من مهرة هذا الفن تراه
لا يقدر على تاليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف
الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب من حد الاعجاز وما يقرب منه
انما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي سهم البلاغة اذ المناسب ان يوجد
ذلك حقيقيا كالنهاية او توهميا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما
يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكن ان يجاوزه او المراد ان
الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ مع
ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني فلا يدفع
الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبته اي مرتبة للبلاغة ودرجته هي الاعجاز والاضافة
بيانية يوييده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه
مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته ومما
الهمت بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عايد الى الطرف
الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة ولا يمكن معارضته هو حد الاعجاز
وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما
يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى
ان بعض الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع المعارضة وفي نهاية الاعجاز
ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف البلاغة اذا غير الكلام عنه الى
ما دونه اي مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات
التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وما بينهما مراتب
اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات
والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوا المطابقة والفصاحة
تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه
للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ يتبعها اشارة بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية
المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة
كالفصاحة بل هو من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم

تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في
الفنون الثلثة وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وخص
مرجعها في علم المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ
كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريفي البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل
فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها اي ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها
كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان ويتحصل ان ذلك
الى الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى
الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام
المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا فان قلت قد فسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية
والغرض منها فهل له وجه قلت لا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في
تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد فسر مرجع
البلاغة بالعلة الغائية والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة
الكلام على ما صرح به المص وحينئذ يؤل المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا
هو الاحتراز عن الخطاء في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح عن غيره وفساده واضح وكذا ان
حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة
المتكلم يفيد هذين الامرين او يتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها او غاية لها فالرجوع الى الحق خير
والحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والا فمدارها عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين
وهو يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى
مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا
الكلام فصيح وذاك غير فصيح فهو امر اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة ان
هذا مركب سالم من الغرابة دون ذاك لصحته عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة من غيره
وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين في علم متن اللغة
اذ به يعرف ان في تكاكاتم ومسرج غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة
واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير وتخريج فهو غير سالم من
الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز سالم من مخالفة القياس من غيره يبين في علم الصرف اذ به
يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح تمييز الفصيح من غيره و
منه ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم عن الغرابة عن غيره وانما قال
متن اللغة معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على سائر اقسام العربية او في علم التصريف
كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان
مستشزرات متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس

ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي من
غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس وتعيين ما
يحتاج الى بحثه في هذا العلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التا دية
وتمييز السالم من التعقيد المعنوي من غيره فيحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم يحترز به
عن الخطاء وعلم يحترز به عن التعقيد المعنوي ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني و
البيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به
عن الاول يعني عن الخطاء في تادية المعنى علم المعاني والمراد بالاول اول الامرين اللذين
يحتاج الاحتراز عنهما واما اللاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو لاحتراز
عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر لك علم البلاغة
منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت للبلاغة مرجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتامل
في هذا المقام فانه مزلة الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع علم البلاغة الى علم اخر فوضعوا
لذلك علم البديع والى هذا اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر
في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان
وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلثة علم البديع و
لا يخفى وجوه المناسبة الفن الاول علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب
لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى
الحال وفيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع
في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل
علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين ومن
حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا
يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها العلم
ايضا وبيان ذلك انه اذا صنع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل
من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي
العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم
النحو لا يريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل يريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل بها
بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم
المعرفة تقال لادراك الجزئي والبسيط او العلم للكلي والمركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته
وايضا يقال المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او لاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم
بان ادركه اولا ثم ذهل عنه ثم ادركه ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله
تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ

العربي دون تعليم كما انه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من
جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل
جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال
لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو لا يفيد التعريف لكونه مجهولا او المعين فلا دلالة عليه وكذا
ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من يعرف مسئلة
منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف وغير ذلك ووصف
الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة
كالاعلال والادغام والرفع والنصب والجر وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا
المحسنات البديعية كالتجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة
خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى
الحال اذ لولا هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة بعض الاحوال التي
يقصد بها التعريف والتنكير والتقديم والتاخير ههنا واضح مثلا لرؤسا وفساد او بهذا يخرج
علم البيان عن هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوالا
للفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
اذ ليس ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية ونحو ذلك فان قلت اذا كان
احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو
مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث قال الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف
الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال
الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والتنكير و
الحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق
كلام موكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى
الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي
على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام موكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند
اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق
مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ
العربي باعتبار كون الجملة موكدة او غير موكدة اعتبارا راجعا اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد
اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن
تعريف صاحب المفتاح حيث عرف علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل
بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال
ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شي من العلوم به والثاني انه يشعر

التراكيب بتراكيب البلغاء حيث كان احق بتراكيب الاتم التراكيب الصادرة عمن له فضل
تمييز وزيادة معرفة وهي تراكيب البلغاء لا اختصاصا فان معرفة البليغ من حيث هو بليغ
متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني
حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على
وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان
اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه واطلق الملزوم
على اللازم بينها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب
السليقة لا تسمى علم المعاني في اصطلاحات الادباء يسمونه بالمجاز عن المعاني بعد تسليم دلالة كلام
السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء ان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة
ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس
ان امرء القيس مثلا بليغ يتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور هذا غير كاف لانه يمكن لكل
واحد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية
الفرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول انه لا يفهم من قوله ليس فيه من خواص
التراكيب حقها الا ان يكون ذلك بحيث يورد كل تركيب لازم المورد الذي يليق به والمقام الذي
يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا واستعمال قائم فيما اذا
كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما مشوبا بالصواب والخطا لان خاصة ان زيدا
قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لحصر او تخصيص او غير ذلك
فتوفيه حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو في مناسبة له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام
لمقتضى الحال فمعنى توفيه خواص التراكيب حقها ان يورد كلام موافق لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب
في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل
تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم
على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية الطاقة والعجب من المص وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى
مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه
ومفاسده قلة التامل وما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم اوضح في تعريف علم المعاني انه
علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال ويحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب
انحصار الكل في الجزء لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر
بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر وبتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه عليها لا في خارجة
عن المقصود احوال الاسناد الخبري احوال المسند اليه احوال المسند احوال متعلقات الفعل القصر الانشاء
الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر واما انشاء لانه لا محالة له

ويشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم تشبه تعلق احد الشيئين بالاخر او لا يبقوتهما
او ايقاع النسبة او انتزاعها خطاه في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الا انشائية فلا يصح
التفسير بالنسبة ههنا هي تعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان
ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة اي بان
يكون بين طرفيه في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج
بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر
اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا
في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات
اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والظرف ونحوها وهذا
لا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء لا بد له من ذلك وقد يكون للمسند ايضا متعلقات وكل
من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير
معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل ولا حاجة اليه
بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون بليغا لانه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون
بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والوصل والايجاز
ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يهمك ان يبين سبب افراد
هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد منها بابا برأسه والا فتقول كل من المسند اليه والمسند
مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل واحد من هذه الاحوال
بابا على حدة ومن رام تقريب هذا بالترديد بين النفي والاثبات فقد ادعى امرا اكثر والاظهر والاقرب
ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او
فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة ثم بين الفضلة
والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد
طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام
وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة واذا لم يقل احوال القصر واحوال
الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع و
تفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها تشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة
الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه
لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج
في احد الازمنة الثلثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام الخبري كما في قولهم الخبر هو
الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما يقال الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به
فقد يشتبهان فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة

الكلام بمعنى مطابقته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم
فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القايلون
بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المص بقوله صدق الخبر مطابقته حكمه فان
رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج
الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي
دل على وقوع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع
النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما
ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة
الواقعة الخارجية بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام
للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد من وقوع بيع
خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا
خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الخارج بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح
في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام
حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا
النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل
قايله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطاء
غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطا فقول
القايل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والواو
في قوله ولو خطا للحال وقيل للعطف اي لم يكن خطا ولو كان خطا والمراد بالاعتقاد
الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور
وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق
والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك
عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت
الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا
لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا وكاذبا لانه لا حكم ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما
صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا
وقوعها وذهنه لا يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في
الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة كما اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار
فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد
انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعل

عليهم بانهم لكاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة
عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة
وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان
شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك
انه خبر غير مطابق للواقع لكون المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم
وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم
انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي تسمية هذه الالفاظ خبارا الخالي
عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا
في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة
في مطلق الشهادة ممنوع حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله
مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به اي
المعنى انهم لكاذبون في مشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم
الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم وان كان
صادقا في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق
والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد وتفاوت شديد فظهر
بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله
والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب
راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من
حوله كما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن
ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن
الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي عم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله الى عبد
الله بن ابي سلول واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله وصدقه فاصابني هم لم يصبني
مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله
تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي عم فقرا وقال ان الله صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار
الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا
وكل واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق للواقع او اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق
ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها
معه اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد
وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني
المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب

بتفسيره اخص منه يقتضي الجمهور والنظام لا انه اعتبر في كل منهما جميع الامرين الذين اكتفوا
بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام ص وقريب من هذا مذهب النظام وقد وقع
ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى
على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي ص بالحشر والنشر في الافترا والاخبار حال
الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه
اي الثاني في قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشي يجب ان يكون غيره
وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق
الذي هو مراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم يعتقدون عدمه لكان اظهر وايضا لدلالة قوله
تعالى ام به جنة على معنى ام لم يصدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر عنه فمرادهم بكون
كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة
فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس
الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشي لانا لم نجعل عدم
اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا
و[illegible] ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن
عدم الافترا بالجنة لان المجنون لا افترا له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون والثاني
ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافترا فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب بزعمهم في
نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافترا بمعنى الكذب فقط كما
[illegible] المعنى اقصد الافترا اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به
من الجنون [illegible] قلت الافترا هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل [illegible]
[illegible] ان المعنى [illegible] وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له
يعتد به ولا شعور [illegible] فلا يثبت خبر
[illegible] استعمال العرب [illegible]
[illegible] التعقيد [illegible] الكلام [illegible] او السامع
[illegible] كلام ليس [illegible]
تنبيه انه [illegible] الصدق والكذب من خواص الخبر ولا يجري في غيره
[illegible]
[illegible] المركبات [illegible]
[illegible]
[illegible]
صادق [illegible] الخطاب في المركبات بالنسبة م

بالنسبة التقييدية دون الاخبارية حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار
بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل
الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث
هو هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو وبالجملة الصدق والكذب
كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو
سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو في تفسير الالفاظ اعني العرف
الصرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة الباب الاول احوال الاسناد الخبري
وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم
الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم ثابت لمفهوم او منفي عنه كما في المفتاح
فقيد تطرق للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بمباحث
الخبر لكونه اعظم شأنا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصناعات
العجيبة وبه تقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل
منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى وبعت ونعم وبئس واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام
والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند
مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف
بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند
احد الطرفين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على
النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنهما لا شك ان قصد المخبر اي من يكون
بصدد الاخبار والاعلام لان من يتلفظ بالجملة الخبرية قد لا يكون قاصدا للنسبة الخبرية
لغرض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني
وضعتها انثى لاظهار التحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت
ترجو وتقدر ان تلد ذكرا او قوله تعالى حكاية عن زكريا رب اني وهن العظم مني واشتعل
اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين اذكارا
لما بينهما من التفاوت العظيم ليأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته
ونسله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا الحمية
كثير من ان يحصى كما كان ... قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم
اخي فاذا رميت يصيبني سهمي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار ... ان
بصدد الاخبار لا شك ان قصده بخبره افادته المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن
لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التوراة لمن
حفظه والمراد بالحكم وقوع النسبة مثلا او لا وقوعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة

انه قد اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى
لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر
انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت
المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في حينه علم بثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي
اذ لا معنى للدلالة على شيء الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد
منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وح لا يتحقق الكذب اصلا
وللزم التناقض عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت المعنى لا يستلزم
ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت و
الا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة
الا فهم المعنى منه ولا شك انك سمعت خرج زيد تفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال
عقلي ولهذا المعنى اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم
القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا محققا دائما فلم يصح قولهم
بين مفهومي زيد قائم زيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق التناقض ح والحق ما ذكره بعض
المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس
بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون بان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق
بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى
الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادة المخاطب فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما
به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية ممتنع
وهو بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع
او لا عتقادا فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى
هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد
كونه عالما به من غير عكس كما في حفظت التوراة وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من
المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه
ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه
لكنه يوافق ما اورده المص في الايضاح في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل
العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم
الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لم يحصل نعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل
قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لابد فيه من ان يكون
بوجب هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر
وكذا الثاني لانه لو حصل حصوله بسماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس

الخبر فتنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله
مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من
الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن
حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكون زيد حافظا للتورية يكون تسمية هذا
الحكم فائدة الخبر بناء على ان من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا
ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا و
حصل لنا منه العلم يكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل
او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا والجواب عن الاول انه لا نعلم
يكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر
والذهول انما هو العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة
الخبر هو كون المخبر عالما بالخبر اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة
سوا علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المصنف وعن الثاني ان الذهن
اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا
كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان
قيل لا نم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره ظنيا او مشكوكا او موهوما
او كذبا محضا قلت ليس المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم
في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة
الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب
العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سوا كما يقال للعالم التارك الصلوة الصلوة
واجبة لمن موجب العلم العمل وللسائل العارف بما في يديك ما هو هو كتاب الله موجب
العلم ترك السؤال ومثله هي عصاي في جواب وما تلك بيمينك يا موسى ونظيره كثيرة
يجب كونه موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد
علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون
كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي واخره نفيه عنهم
حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر ولازمها
ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لان الاية مثال تنزيل العالم بفائدة الخبر
ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك
الشرى لامتنعوا منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا
كلام يلوح عليه اثر الاهمال او على ان قوله ولقد علموا الاية خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا
الخطاب لمحمد واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا

يوافقوا ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم
او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي اي في نفي شيء واثباته وما رميت اذ
رميت واذا كان قصد المخبر بما ذكرنا فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا
عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه
اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في النسبة هل هي واقعة ام لا
نعلم ان ما سبق الى بعض الافهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو
من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في
الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد انه هل هو فيها ام لا
ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قط
استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة و
تكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب
مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلايل الاعجاز
اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسايل ظن على
خلاف ما انت تجيبه به فاما ان تجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا
يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى تقول انه
صالح وانه في الدار وهذا مما لا قايل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب
توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما زاد في الانكار زيد في التاكيد كما قال
الله تعالى حكاية عن رسل عيسى ع اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان
واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام
واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل
الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم
اصحاب وحي ورسلا من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال
اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذ فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ
وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في
اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل
الثلثة بني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر وهو الثالث لاتحاد المرسل والمرسل
به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب
القرية وهم اهل انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قويناهما
بثالث برسول هو يونس وحبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا
والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد

في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث
اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر
الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى
الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم
يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال
لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك لهذا القسم لكونه غير بليغ فح يكون بينهما عموم من وجه لا
مطلقا قلنا لا نم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب
غير الظاهر لا مطلقا الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر
كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار
كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ يعرف اعتبار الانكار وعدمه بالتاكيد وعدم التاكيد وتركه وكثيرا ما
ينصب على الظرف او على المصدر اي حينا كثيرا او الاخراج كثيرا يخرج الكلام على خلافه
اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله
حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي
الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي اليه يشير فيستشرف غير السائل
له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه
فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف الطالب المتردد نحو ولا تخاطبني في الذين
ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام
يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام ان يتردد المخاطب في
انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون
مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المتقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر
هي ان النفس لتقتضي والفهم المتسارع تكاد تتردد فيه وتطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر
وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن
لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر
والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات لتصحيح
الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير
المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن
نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا على العرض من عرض العود على الاناء
والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير
التفات وتهيؤ امارات انه يعتقد ان لا رماح فيهم بل كلهم لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر
وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون

موكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل بما يعد من امارات
الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان مع المنكر ما ان تامله اى شيء من الدلايل والشواهد
ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له
او محسوسا له عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلايل
الدالة على نبوة محمد عليه السلم لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ
الكتاب هنا وجوه متعسفة لا فايدة لايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهرا في التمثيل
لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به قد لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني
نفي الريب بالكلية لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يوكد الثاني انه قد ذكر
في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم
بالتكرير نحو زيد قايم قايم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المص انه قد يجعل انكار
المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله كلا ريب حتى يصح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين
فيكون نظيرا لما نحن فيه لا تمثيلا فالجواب عن الاول انه لما نفا الريب على سبيل الاستغراق
مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل كلا ريب تعويلا
على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفى
الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه لا محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من
وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا
ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقيا فينبغي ان
يوكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلايل المزيلة لهذا الانكار لو
تاملوها وهو انه كلام معجز تحدى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان
المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في جاءني زيد
نفسه دفعا لتوهم السهو والتجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلايل الاعجاز يوكد
السوال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب وزيادة تثبيت
له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته فان قلت قد
ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر هو يسمى في علم البيان بالكناية
وهو ذكر اللازم الشي لينتقل منه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام فيما تقام
لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال
الذي يطابق هذا الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللايقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما
يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق
مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالي الذهن
عن الانكار تعويلا على ما يزيله وان معه ما ان تامله ارتدع عن الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع

خالي الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب الكتاب في قوله في شرح
المهذب ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان
جملة مستانفة جوابا عن السؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد
ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية
عن هذه الغرابة وندرته مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الراي فيحوجه الى السؤال
عن بيان كيفيته وبيان صدقه فنسق الكلام معه سياق الكلام مع السائل المستشرف
الى كيفيته بيانه المشيرة الى ساطع برهانه وقس على هذا الكلام في ولما كانت الامثلة
المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم
دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي
وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري
والامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكرنا فيما تقدم و
ههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا يحصر فايدة ان في تاكيد الحكم نفيا للشك او ردا
للانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد
عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم
في الذي انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما
ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب انى وضعتها انثى ورب ان
قومي كذبون ومن خصايصها ان ضمير الشان معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها
نحو قوله تعالى انه من يتق ويصبر الاية وانه من يعمل سوءا وانه لا يفلح الكافرون ومنها
تهيئة النكرة لان تصلح مبتدا كقوله ان سواء ونشوة وخبب البازل الامون وان
كانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم
بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمروا فلو سقطت ان
لم يحسن الحذف او لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا يساعده
على تاكيد لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم
المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا
قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى
الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما
لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقايد واما لانه لا يروج عنهم لو
قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على
اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رايج عنهم متقبل منهم فكان مظنة
للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له

كما تقول انك لماهر عالم وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه
المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان
لم يكن مخاطبك منكرا لمطابقته لما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله
تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام و
الا فالمخاطب عالم به وبهذا ظهر فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد
مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولهذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر لئلا يعود الى الاسناد
الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا
مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم وكما ترك لبعضه
حقيقة وبعضه مجازا وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد دون الكلام
كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة
او مجازا الى العقل على هذا المعنى بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل
اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا
باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل
بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل عن قصد
اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج
وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب
اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في
علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلت قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني
دون البيان فكانه مبني على انه من احوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن
المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق
بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه
الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من المسند اليه
والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معنا
كقولنا الحيوان جسم الى ما اي الى شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل
فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا او المفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد
والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف
اعني له وبهذا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يخرج عنه ما لا يطابق
الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف
المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر

حال زيد كذا بأن لا ينصب قرينة على أنه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له أن معناه
قائم به ووصف له وحقه أن يسند إليه سواء كان مخلوقا لله أو لغيره وسواء كان صادرا
عنه باختياره كضرب أو لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه وإلا لخرج ما يكون فيه
مصدرا أعني يدخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن أنبت الله البقل وما يطابق
الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل أنبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي
لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله الأفعال كلها فإن إسناد خلق الأفعال إلى الله
إسناد إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وإن لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير
مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وأنت أي والحال أنك خاصة
تعلم أنه لم يجئ دون المخاطب وهذا أيضا إسناد إلى ما هو له عنده في الظاهر لأن الكاذب
لا ينصب فيه قرينة على خلاف مراده وقوله وأنت تعلم بتقديم المسند إليه احتراز عما
إذا كان المخاطب أيضا عالما بأنه لم يجئ فإنه حينئذ لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم إلى قسمين
أحدهما أن يكون المخاطب مع علمه بأنه لم يجئ عالما بأن المتكلم يعلم أنه لم يجئ والثاني أن
لا يكون عالما به والأول لا يكون إسنادا إلى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر
لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل إن كان لملابسة يكون مجازا وإلا
فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا هو يعد لا في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله إلى ما
يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فإن المخاطب لما لم يعلم أن المتكلم عالم بأنه لم
يجئ يفهم من ظاهره أنه إسناد إلى ما هو له عنده بناء على سهو أو نسيان وإنما عدل عن
تعريف صاحب المفتاح وهو أن الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم
فيه لأمور الأول أنه جعلها صفة الكلام والمص صفة الإسناد والثاني أنه غير مطرد لصدقه
على ما ليس فيه المسند فعلا أو في معناه نحو الإنسان جسم مع أنه لا يسمى حقيقة ولا مجازا
وجوابه منع أنه لا يسمى حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القاهر إنها كل جملة وضعتها على أن
الحكم المستفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المص غير منعكس لخروج
عنه الثالث أنه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع أم لا
لأنه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه بأنه إنما تركه مع كونه مرادا اعتمادا
على أنه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز أولا مما لا يلتفت إليه في التعريفات بل جوابه أنا لا نسلم
عدم صدقه على ما ذكر فإن قوله هو الكلام المفاد به ما عند المتكلم أعم من أن يكون عند المتكلم
في الحقيقة أو في الظاهر بل لا دلالة على الثاني في الظاهر لعدم الاطلاع على السرائر وقابلية أن يعني
تعريفي المص غير مطرد ولا منعكس أما الأول فلصدقه على نحو قولها فإنما هي إقبال وإدبار
مما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر فإنه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الإعجاز وقد لم
ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وإنما المجاز في أن جعلتها لكثرة ما

يقبل ويدبر كانما تخلقت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه وان كان يوجد ذكره في تقدير لو قلنا اريد انما هي ذات الاقبال والادبار
فسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شي مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو
صحيح الذوق والمعرفة نسابة المعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جي به على
ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه
لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى الفاعل او المفعول به هو له على ما صرح به في ما
سيجي وهذا اسناد الى المبتدا والاسناد الى المبتدا عنده ليس حقيقة ولا مجازا واما الثاني
فلعدم صدقه على ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى
ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له
فقد دخل حينئذ في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال
الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة
النفي او الاثبات واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم
في الظاهر وجوابه ان معناه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادى بصورة الاثبات لكان اسنادا
الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا
نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون
مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشائيات مثلا نهارك صائم وليت نهاري صائم
وما اشبه ذلك فليتامل وتدبر اي ومنه الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات
واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس
الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول به فيما بني للمفعول
بتاول متعلق باسناده وحقيقة قولك تاولت الشي انك تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة و
الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا
يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله ان ينصب قرينة صارفة للاسناد
عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله اي للفعل ملابسات
شتى مختلفة جمع شتيت كمرضى جمع مريض يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والسبب و
الزمان والمكان ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده
الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا له اي الى الفاعل او المفعول به يعني اسناده الى الفاعل
اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة وقوله في تعريف الحقيقة ما هو
له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل
في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ذلك الغير يشبه بما هو له
في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد ما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة

كما استعير للرجل الشجاع اسم الاسد لمشابهته اياه في الجراءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء
من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال
في دلايل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به وليس هو التشبيه الذي
يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حتى اعطى الربيع حكم
القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان
الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل كقولهم عيشة
راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول يراد العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ
المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته فقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر و
الاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى التاليف
الشعر من قبيل عيشة راضية وحقيقة ما ذكره المرزوقي وهو ان ما شاءت العرب ان يشتقوا
من لفظ الشيء يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على انتهائه ومنه كما
قولهم ظل ظليل وداهية دهيا وشعر شاعر ونهاره صايم في الزمان ونهر جار في المكان و
بني الامير المدينة في السبب الامر وضرب التاديب في السبب الغائي ومثل يوم تقوم الحساب
اي اهل الحساب وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل والمفعول
بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه
وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن
الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل اخر من افعاله مثل انشات الكتاب وكلامه
ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند و
كذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل اخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب
الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم انما هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف
وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المصدر ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده
بمجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها
وهذه الصورة من قبيل الاول اذ الاصل هو الحكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله و
عذابه فيكون مما بني للفاعل واسند للمفعول بواسطة حرف فتامل وقس عليه نظايره و
المعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال في المجاز العقلي
ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشتري في
قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وكذا ان يجعل مثل هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان
قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما
ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع و
جري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليل واجريت النهر وما

اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية والجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في
النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى ما هو حقه ان يضاف اليه لا انه جاوز
موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب اما تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او مطلقة
باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون
مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه يجعل فيها البين شاوا والليل والنهار ماكرين والليل سارقا
والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا
لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما
مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة
بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام الكتاب
والمص وقولنا في التعريف بتاول يخرج ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات
من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفا
الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة
فانه لا تاول فيها فان قلت اي سر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا
الكتاب ثم اي سر في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما
جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند
المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف
ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه
بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما
قلت لضرب من التاول ليحترز به عن الكذب واعترض المص عليه بانا لا نسلم طرده بما ذكر لخروجه
بقوله لضرب من التاول ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما
في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما تقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحصل عنده ويرتسم فيه ونحو
كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان التاول لا يختص باخراج الاقوال
الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول
الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في
نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايضا
او لا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة
اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا لا فاخراج نحو
قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم وبضرب من التاول لكن اسناده الى الاول
اولى لانه السابق ولم يذكروا المقصود بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول
ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن لا مناقشة في العبارة بعد وضوح المقص

ليست من ذوات المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المصنف مشعر بان مراده غير ما هو له
عند العقل وفي نفس الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن لا يعرف حالهما انبت الله
البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الله الكافر بالتاويل والقصد الى انه اسناد الى السبب
لا انه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن
تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج
نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكونه له عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتاول ضايعا
واخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر
الاعم اعني ما يصدق انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني المغايرة في الواقع او عند المتكلم
في الحقيقة او في الظاهر وح يدخل فيه نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه
الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه اسنادا الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج
جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف سالما يخرج منه ما لا تاول فيه ويدخل نحو قول الدهري
والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بتاول حتى يظهر انه موحد لكونه الى غير ما
هو له عند المتكلم وكذا قول الدهري انبت الربيع البقل حتى يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو
له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتاول عند خفاء حاله من الدهري واظهار
انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر و
لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له
اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم
العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين
ان الفساد انما كان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بعمومه فليتامل
فان هذا المقام مما يستصعبه اقوام ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط
التاول فيه لم يحمل نحو قوله اي الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر
العشي على المجاز اي على اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام
لم يعلم ولم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التاول بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى
ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل
على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد
اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا
عن قنزع اي بعد قنزع هو الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها واختلافها
وفي الاساس جذب الشهر اي مضت عامتها ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول
اي مقولا فيها ذلك ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا عن الاول اي اصنعي
ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي بمجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل

23

معل

عشيرة اي عتب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر راسه فعل الله اي
امره وارادته اشمسي اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد الفعل لله
وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون اسناد ميز الى جذب الليالي متاولا على انه
زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما
حقيقيتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيا الارض شباب الزمان
فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحيا
في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح
وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان
تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان
فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا
وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرفين عما هو
عليه بل حالهما كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز وان لم يمتنع ان يستبعد
من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة
ظاهر على مذهب المص لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او في معناه فيكون مفردا وكل مفرد
مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار و
كذا في قولنا اجيب احياني في ملاقاتك المجاز اسناد احياني الى ملاقاتك لا اسناد الجملة الواقعة خبرا
الى المبتدا واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القران كثير اي كثير في
نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الحقيقة العقلية قليلا وتقديم في القران على كثير لمجرد اهتمام
واذا تليت عليهم اياته اي ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى ونحوه ابهاما للاقتباس
وان المعنى اذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القران كثيرا والمقصود
ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله وانما الايات سبب لها يذبح ابناءهم نسب
الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه سبب امر ينزع عنهما لباسهما نزع اللباس عن ادم
وحوى وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما
انه لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم
على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته
وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون
فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن
والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو اي مختص بالخبر كما توهم من تسميته
بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن
لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب امر وكذا الاخراج فعل

فعل الله وابليس سبب ومثله فليبت الربيع ما شاء وليصم نهاره وليجد جدك وما اشبه ذلك
مما اسند الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومثله اجرى النهر ولا تقطع
امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جاريا وصلواتك تامرك ونحو ذلك ولابد له اي للمجاز
العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة
لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور
اي بالمسند اليه المذكور معه عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين
والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك
او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وبنى الوزير القصر وقيام المسند بالمسند اليه
اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره
عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعي المحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان
الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل قيل هذا
الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال
هذا البيت مما يحتمله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في ابطاله الى
الدليل ومعرفة حقيقته يعني ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا
اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير من هو له فما هو له الفاعل
او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يستعمل حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز
الوضعي لابد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز
ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله
تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك
سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعذل يزيدنا صحبتي قد يبوت
سنا مما القمرا يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه
فيه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان وفي نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان اي
اقدمتني نفسي لاجل حق لي على فلان ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لاجل محبتك
وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة
ان يضرب بي المثل يا نهاكي في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع
عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال واعلم انه ليس بواجب
هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة كما في قوله تعالى فما
ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع
في وصيرني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى وللوجه فالاعتبار اذا ان
يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا

الصيرورة

ولهذا البصيرة والزيادة واذا كان معنى الفعل موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه
فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام
الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل الا عن فاعل
حقيقي فهو ان كان ما اسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز
العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة
بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة
للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية
وهي عنده ان يذكر المشبه ويريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان ينسب اليه شيء من اللوازم
المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من
لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي
للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية
للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال بمعنى ان
المراد بالطبيب الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر
لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل ان يشبه الفاعل المجازي
المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم
الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة
في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سياتي في الكتاب في تفسير الاستعارة
بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب
عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه في قوله تعالى خلق من ماء
دافق ويستلزم ان لا تصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو نهاره
صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه
فلا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل لقوله
فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي لكان ادفع للشغب لان قوله نهاره صائم
مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع
لكن المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله
يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء
له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض
وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء
الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك
لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع جار في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم

كلها مستفيدة كما ذكرنا فينبغي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء الملزوم يوجب انتفاء
اللازم وجوابه ان مبنى هذا الاعتراض ايضا على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في
قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية و
جعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كما بيّن وقد قال السكاكي في تحقيقه انا ندعي اسم
المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل
المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون
شيئا غير سبع وح يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء
الصائمية لها لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان
كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع
مطلقا على اسمه تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع او المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء
انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في الاستعارة
بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى ولا يرد على ما ذهب اليه المصنف
بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي ان اشتماله على
ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في الكناية وكما ان
نحو رايت فلانا اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة
وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه
سواء كان على جهة الحمل نحو رايت اسدا او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر
ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به هاهنا
هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه لكونه من غير اعتبار كونه صائما او غير
صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان
الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راضية صاحبها
بها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من العام اضافة الى الخاص ولو سلم فتنزل اضافته المسمى
الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبعدة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان
على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز ولعله حقيقة وخفي
عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو لبانا في حقيقته كما فهم لم يكن الامر له الا حقيقة ولا
مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع
بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف
ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنده ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين
بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام

الجميع من غير توقف والله اعلم بالصواب

الباب الثاني في احوال المسند اليه اعني

الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير
ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند اليه مثلا ككونه
مسندا اليه لحكم موكدا او متروكا لتاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او موخر او
معرف او منكر ونحو ذلك وسياق بيان لكون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه فقدمه
على سائر الاحوال فانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان لما اخر وعدم الحادث
عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به
لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما
مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى
الاول وقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على
الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام
فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة
فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع
ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند
الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله
بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا ح[illegible]د خيلت انك عدلت من
الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الد[illegible] الحذف ايضا هو اللفظ
المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخ[illegible] العقل فلا عند الذكر
يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العق[illegible]ك لي كيف انت قلت
عليل سهر دائم وحزن طويل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين واختبار
تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن
الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له وافخاما او عكسه اي
ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تاتي الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو
فاسق فاجر عند قيام قرينة اي تريد زيدا ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل اردت غيره
او تعينه او ادعاء تعينه اي التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب
ضجرة او سامة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه
ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء
عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من
غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم

فانهم لا يكادون يذكرون فيه المسند نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان
يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا و
هذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند المحذوف اليه فضلا عن وجوب اسناد
الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض
الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشأن قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن
من شره وقد يكون حذف المسند اليه اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره كما في قوله
تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف
فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان
او السامع على استماعه وهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية تكاد لا تسال
عنه اما لانه يجزع ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره المتكلم واما لانك لا تقدر
على استماعه لايحاشه السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول
عنه او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح
والتقرير ومنه اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون فتكرير اسم الاشارة
تنبيها على انهم كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين في تمييزهم
بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته
او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون الاصغاء
السامع مطلوبا للمتكلم لعظمه وشرفه نحو هي عصاي ولهذا اطال الكلام نحو امنع الاحبا
ويجوز ان يكون حيث ... الزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج
الى غير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما تقول من نبيك فتقول نبيي حبيب الله ابو القاسم
محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او
الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع
قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل
مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد في الدار واعترض
المص عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين
وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان لا ينضم اليهما امر آخر كالتبرك والاستلذاذ ونحو
ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف
لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص
تقتضي انتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يعلم
منه ان المراد هو الله تعالى واذا كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق
الفاجر يعلم منه ان المراد كل واحد ولا نعني بالقرينة سوى ما يدل على المراد ويتم مراده فيكون

ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون
مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا تم المنافاة بين وجوب الذكر
وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل
المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا
به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند
اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من
الاخبار كما مر هو افادة الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع
النسبة بين الطرفين يحكم هاهنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى
كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد
الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ التوراة فافادته اتم فائدة لبعض
اتم تخصيص وهو التعريف لانه كما ان التخصيص والنكرة ان امكن ان تخصص بالوصف بحيث
لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده
قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف
يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام
للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين
واحدا كان او اكثر لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام
الى الحاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع معين الى غيره اي غير معين ليعم الخطاب
كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم لا يريد بالخطاب
مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت
النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون
راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من تاتى
منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي رؤية حالهم مخاطب
او بحالهم رؤية مخاطب على سبيل حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو
فلان اللئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد
ان اكرم اليه او احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القران كثير نحو
ولو ترى الاية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم وقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا
تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم
متعلق بما دل عليه الكلام اي يجري على هذا اعني عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر
بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع
جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي

بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل
عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب
نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص اي المسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع
واحترز به عن ضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة
فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين
فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم
ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس ان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن
الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد
والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة
لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس اللفظ يعني احضارا
لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء اخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا
بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد التسليم والتي يكون الاحتراز عن ساير المعارف ولا
يكون التخصيص بما ذكر جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع
ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز
عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في ساير المعارف فانها لا تفيد في اول زمان ذكرها الا
مفهوماتها الكلية وافادتها للجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة معينة لها في الكلام
كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المتامل ان الوجه ما
ذكرناه اولا نحو الله وهو اسم احد فان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف
ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته
او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد
سها الا يرى ان قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار
عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد
التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود
بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة
فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بالحق والله علم للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية
له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف
ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى و
تقدس او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم نحو ركب علي وهرب معاوية او كناية
عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب وتب اي اخذا
يدي جهنمي لان نسبته الى النار يدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو

الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فى الانتقال منه
من ابى لهب الى جهنمى انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرأيين
فى الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعنى الاضافى دون الثانى اعنى العلمى
وهم يعتبرون فى الكنى المعانى الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هى بهذا الاعتبار لا
باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمى سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمروا او غير ذلك انك
لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابى لهب لا يكون من باب الكناية فى شىء وبيانه نعلم
ان ابا لهب انما يستعمل هنا فى الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمى كما ان طويل النجاد
يستعمل فى معناه الموضوع له ليستعمل منه الى طويل القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب و
اردت كافرا جهنميا لاشتهار ابى لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما واردت
جوادا ولا يكون من الكناية فى شىء فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه
اى العلم او التبرك به ونحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب
اعتباره فى الاعلام كالتحقير والايضاح وبالموصولية اى تعريف المسند اليه بايراده اسما موصولا
وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب
والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء فى الرتبة ولهذا صح جعل الذى يوسوس
صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرناه من ان الاعرف هو المنقول
من سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار
الشىء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول
على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلهذا
كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب
الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه
مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع وان جعلتها موصوفة به فكانك قلت لقيت انسانا
مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لان موضوع الانسان
لا تخصيص فيه بخلاف الموصول فان وضعها على ان يتخصص بمضمون الصلة ويكون معرفة بها
وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المص قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب له والمرجح بقوله
لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم و
لم يتعرض له لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين فى بلاد الشرق لا اعرفهم ولا نعرفهم
لقلة جدوى فى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اى تقرير
الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه اى راودت يوسف
عن نفسه والمراودة المفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل
المخادع لصاحبه عن الشىء الذى لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه و ياخذه منه وهى

عبارة عن التمحل لمواقعتها اياها في الكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور
ادل عليه من امراة العزيز او زليخا لان كونه في بيتها وموليً لها يوجب قوة تمكنها من
المراودة ونيل المراد فاباؤه عليها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن
الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لانه كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه
من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك
في زليخا وامراة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثل التي هو في بيتها لانها واحدة
معينة بتشخيصه ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه
بيت السقط اعبار المسيح يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على عدم
خوفهم النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير
فقط والمفهوم من المفتاح انه مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او
استهجان التصريح او ان تقصد زيادة التقرير نحو وراودته التي هو الاية ثم قال والعدول
عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم يكن مثالا لها لاخره كزيادة
التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند ا
اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا
وبلغت ما بلغ امرء بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على الخطا
نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم
اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا وتصابوا بالحوادث ففيه من
التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وقد جعل صاحب
المفتاح هذا البيت مما جعل فيه الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطا
ورده المص بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء
نقيضه عليه وهو ما اثبته العرف صريح لان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما
جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر
فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق
التسبيب وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اخفى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكنه هرب
عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار
المعنى الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على فساد هذا
الراي عند المص وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او نحو ذلك كقولنا جاءك
الذي اكرمك او اهانك او الذي سبا اولادك او اموالك وقد يكون للتهكم نحو يا ايها
الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف
المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له او اتصل به غرض اما لكمال التمييز فهو اد

والذوق

والذوق شاهد اصدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا
ان الذين ترونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين
المحبة اذ الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه يقول عملت هذا العمل على وجه عملك و
على جهته اي على طرزه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه
من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان
تاتي بالفاتحة على وجه يدل الفطن على الخاتمة وهو كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين
يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر
من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم كالاعلام ثم الايماء الى وجه بناء
الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي لشان الخبر نحو قوله
ان الذي سمك السما بنا لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد والعز دعائمه اعز
واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر
من جنس الرفعة بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء
بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم او لشان غيره اي غير الخبر
نحو ان الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما
ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى
الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه او لشان غيره نحو الذي
تبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة
بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان
طريق بناء الخبر ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره
حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض
المصنف بانه لا يظهر بينهما فرق فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذي
سمك البيت ايماء وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة
الى التنبيه على الخطا كامر فاحسن التامل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل
العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو
الظاهر في قوله ان الذين امنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا
اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا
الى بعد بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين
ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اخفى اثره في تفسير الوجه
بالعلة لكنه هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه موصلا
من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على فساد

هذا الراي عند المصنف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او نحو ذلك
كقولنا جاءك الذي اكرمك او اهانك او الذي سبا اولاده او امواله وقد يكون
للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطايف هذا الباب لا تكاد
تنضبط وبالاشارة اي بتعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له
واتصل به غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة
الاشارة اليه حسا فان اصل اسما الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او
بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد والى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصيير
كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له او المرجح فقد
اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اي قول ابن الرومي
هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او على الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال
والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض
بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك اباي فجئني
بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع
او بيان حاله اي المسند اليه في القرب والبعد والتوسط كقولك هذا وذلك وذاك
زيد اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قيل كون هذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للتوسط مما يعرف من الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم
المعاني لانه انما يبحث عن الزايد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث
التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة ينظر فيه من حيث
ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يوتى
بهذا وهو زايد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور والمعبر عنه بشيء
يوجب تصوره اياما كان ولو سلم فذكره في هذا المقام موطية وتمهيد لما يتفرع عليه من
التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو هذا
الذي يذكر الهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيمة قد قامت
او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد
المسافة وقد يقصد به تعظيم المشار كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا وتحقيره
بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحته وعن الحضور والخطاب
وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غايب عينا كان او معنى
بان يحكى عنه او لا ثم يشار اليه نحو جاني رجل فقال ذلك الرجل وضربه زيد فهالني ذلك
الضرب لان المحكى عنه غايب ويجوز على قلة لفظ الحاضر فقال هذا الرجل وهالني
هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غايبا لكن ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر

وطا

وقد يذكر المعنى الحاضر بلفظ البعيد نحو يا اسد العظيم وذلك لتعظيم لا فعلن لان
المعنى فيه بذكر حسنا فكانه بعيد او التنبيه اى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب
المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جا
على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اى جعلت الشيء على عقبه
على انه اى التنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده الى بعد اسم الاشارة من اجلها اي
من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب و يقيمون
الصلوة الى قوله على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين
يؤمنون باوصاف متعدده من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغيره ثم عرف المسند
اليه بان اوكد اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احق بما يرد بعد اولئك هو هم كونهم
على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح اجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة اولا بان لا
يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة بجهل المتكلم والسامع باحواله او لنحو ذلك وبلام
التعريف اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة
بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته و
ذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذي طلبت امراة
عمران كالانثى اي الانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله قالت
رب اني وضعتها انثى لكنه ليس المسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق كناية في قوله رب اني
نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكر والاناث لكن التحرير وهو ان
يعين الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى
عن تقدم ذكره بالقراين نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن
دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى
واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى
من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة
على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ مفرد موضوع ونحو ذلك لان التعريف
للماهية وقد ياتي المعرف باللام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن
لمطابقته ذلك الواحد الحقيقة يعني المعرف يطلق بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة
المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات
تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على
ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها
في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل
قرينة دالة على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود

منها باعتبار ان الحقيقة موجودة في ضمنه فتعدده باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق
بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم جنس نحو لقيت اسامة
ولقيت اسدا فان اسد موضوع لواحد من احاد جنسه واطلاقه على الواحد اطلاق على الاصل
وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقته على الواحد فانما اردت
الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك
الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد
نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا وهو كعام مخصوص بالقرينة
فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى نفسهما مختلفان ولهذا
يقول وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد باعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه
احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم
الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة
علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ونعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد يأتي
الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ
الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة الحمار
وقيل الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان على انه لا يستطيعون على ان قوله
لا يستطيعون صفة للمستضعفين او الرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان
فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين
حرف التعريف كما سيذكره عن قريب وان كان اسما موصولا فيصح هذا ايضا لان الموصول
ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف في الذين انعمت عليهم لا توقيت
فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب وصفا
له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق
ورأيت اسامة مقبلا احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان
معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد
ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به
الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما و
ضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة
الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية
من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة
الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ

اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة
بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر
صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله ان الانسان
لفي خسر انه للجنس وكذا في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول
كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس
دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة
من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه
علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد
الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة
كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضاف الى نكرة ولا خفا في تميز
بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي
هي لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى
وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم
يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذه
المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود
الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم
باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار
الشي ليس باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما
يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي عالم كل غيب وشهادة وعرفي وهو
ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولك جمع الامير الصاغة اي صاغة
بلده او اطراف مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قيل الصاغة جمع صايغ واللام
في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبنيا
على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون
انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث
من نحو المومن والكافر والصايغ والحايك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف
اتفاقا وكلام صاحب المفتاح والكشاف يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم
مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا ياتي للاستغراق
نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا او اضرب القايمين الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد
سوا كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد و
احد من الافراد واستغراق المثنى يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق

الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال
في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان
وانما اورد المثال بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في
سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا
الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب
ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدا نحو تمرة خير من جرادة
وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المعنى وقيتم شرا واما
اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل ومقدرة نحو لا رجل في الدار
فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار
صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع
تجوزه ولقايل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك
في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر
ايمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ايمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من
هذا القبيل نحو يعلم غيب السموات والارض وعلم ادم الاسماء كلها واذ قلنا للملايكة
اسجدوا والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير
ذلك ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم او العلماء الا زيدا والا الزيدين مع امتناع قولك
جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل ان المفرد يقتضي استيعاب
الاحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني كل الرجال جاءني
كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا
لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين اخرين من الاحاد والاثنين
مع واحد اخر منها جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان
زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من
الرجال باعتبار مجي فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر ما ذكره صاحب
المفتاح في قوله تع رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم للافراد لطلب شمول الوهن
العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد لا يصح ذلك في المفرد
وذلك انا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره
صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي
هو العمود والقوام واشدها تركيبا منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى
اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه لكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان
الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة

لان الفرد

لانا لعتيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح
في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح
صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين
واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا
الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو الكل والبعض
ثم خارجا كالواحد والاثنين ومنشا هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر ورد لما ان افادة الجمع
المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد كما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون
به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله
يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي
قوله ولا تكن للخائنين خصيما اي لا تخاصم عن خائن قط وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل
كل جنس مما سمي بالعلم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العلم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد
الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان المراد ان المفرد وان كان ايضا يشمل لكنه قصد هنا
الى معنى اخر وهو تنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الاحاد والجمع يفيد
شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن مفيدا لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين
شاملا لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة لقوله يشمل كل جنس مما سمي
به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيناسبها الجمع بخلاف العظام وذلك
لان هذه المعرفة لا يريدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد
من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف
في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك لكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع
في المعرف بلام الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه
الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان ياكله الذيب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد
به بعضه الا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية والجنسية في جمل الجنس وزان المفرد في
تناول الجنسية والجمعية في حمل الجنس الا في وحدانه كذا في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب
الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم هذا فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم بنوع
فان قيل قد روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف
بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء فاما الجمع
فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قيل هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض
من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنهما ولم
يعتقد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غيره والاستعمال ايضا يشهد وانما اطنبت الكلام
في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه الافاضل اقدامهم وكلت دونه

الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة
معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار
الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق
كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اى على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على
معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل
الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل
فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وحكاية الاخفش في نحو
الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مولف
من قطع كلها سمل اى خلق والنطفة مركبة من امشاج كل منها مشيج فوصفهما بوصف
مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اى تعريف المسند اليه باضافته الى شى من المعارف
اما لانها اخصر طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قوله جعفر ابن على
الحارثي هواي اى مهويي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب
لضيق المقام وفرط السامة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد
اى مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع
والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب
او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر
وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشان المتكلم بان عبد
السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغيرهما اصنف
الى المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر
او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جالس زيدا وتياد مر وقد
يكون المضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد
فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم
علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا او لسامة السامع الصلح
او المخاطب نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال ونحوهما
نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده
فانه لما نهيت المراة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها
استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا مجازيا وهو
الاضافة بادنى ملابسة من غير هلك ولا اختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره
سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم بذلك على
خزامى الارض النفحة من ريحها يعني على جنس الخزامى وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى

الجنسية والفردية فاذا اضيفا اضافة هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان المقصود به
الى الجنس كالوصف في نحو ولا طاير يطير بجناحيه على ما سيجي ان شاء الله تعالى واما تنكيره
فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو
قوله تعالى وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اى القصد الى نوع منه نحو قوله تعالى
وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير متعارف فيما بين الناس وهو غطاء
التعامي عن ايات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية
وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه او في
تبادية او التعظيم والتحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شانه وانحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف
كقوله اى قول ابى السمط له حاجب اى مانع عظيم في كل امر يشينه اى يعيبه و
ليس له عن طالب العرف اى الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم
ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم
والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية
عميقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بها وكذا التحقير والتقليل
والى الفرق اشار بقوله ومنه اى ومما جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل
اى ذو عدد كثير هذا بالنظر الى التكثير وايات عظام هذا بالنظر الى التعظيم ونحو
للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان
وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من
جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقولك اذا سمعت هذه
يمين لطول الجهل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى يمين
الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك
للتحقير واعترض المصنف رحمه الله بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها
اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اى هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه
انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير
للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الاية المفهوم منها
بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وفيه
في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك
عذاب من الرحمن اى عذاب هائل او شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب
الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم
ولان العقوبة من الحكيم الكريم اشد ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد او النوعية
نحو والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه

المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة
الذى يختص به ذلك النوع من الدواب وصرح بانه عين المسند اليه لانه ذكر فى المفتاح
ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هى اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله
والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق المتعلق ليصح التمثيل
بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء
مخصوص خلق كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون
المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا فى كتابه اكثر فليتنبه له وللتعظيم
نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير ان نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن
ما يقبل الشدة والضعف والمفعول المطلق ههنا للتنويع لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير
على ما يفيد التنويع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك فى كل ما وقع بعد الا من المفعول
المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذى يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ
يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء
وليس مصدر نظن محتملا غير الظن حتى يخرج الظن من بينه وح لا حاجة الى ما ذكره بعض
النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اى ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغترّه
الشيب الا اغترارا اى ما اغتره الا الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك •
ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى
مجراه كالتهديد والشروع فى مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل
للضرب وغيره من حيث التوهم وكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير
المسند اليه للتنكير وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اى ارضا منكورة مجهولة بعيدة
عن العمران وللتقليل قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا
اى بعدد نزر من خيولك وفرسانك وشى يسير من فيضان جودك وعطائك واعلم
انه كما ان التنكير هو فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض ملفظ البعض
كقوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا عم ففى هذا الابهام من تفخيم
فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومنه قوله او ترتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه و
قد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو لكن هذا الامر
بعض اهتمامه واما وصفه اى وصف المسند اليه اخر المص ذكر التوابع والضمير الفصل
عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير عقيب التعريف وقدمها السكاكى على التنكير
نظرا الى ان ضمير الفصل كغيره من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون
تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على
نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر والاول هو الانسب ههنا ليوافق قوله

واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي
الوصف مبينا له اي المسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق
يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا المثال في مجرد كون الوصف
للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قوله اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من
قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذي يجمع
السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى او قد
سمعا الالمعي واليلمعي الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم
ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودى اي هلك فلا ينفع الا
حي ساحر من امرء لمن قد بحا ولد الدعا فالالمعي لبيان المسند اليه وقوله الذي يظن
الى اخره وصف له كاشف عن معناه كما حكى عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد
البيت ولم يزد عليه ومثله في الكشف قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه
الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع
عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال و
عند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم
فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك
والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال
الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره
فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاني زيد العالم
او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعين
اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف
واشترط هنا لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك
الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف
لبيان المقصود وتفسيره كما سياتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير
بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى
الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم
ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب
بصحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار
الحكم الذي يناسبه التنكير لان الاصل في الحكم ان يكون مجهولا ليفيد السامع وينبغي ان يكون
هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك
الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم بالاتصا

الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عند
بما كان يعرفه قد قيل من ايضا ان مضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم
للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما
يكون بتقدير القول هذا هو المشهور بين النحاة فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف
في قوله وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير من اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة
من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق
والكذب ولذا يقال في تاكيد الاخبار واسد لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية
مثل قولنا واسد واقسم بالله ونحو ذلك هنا كما ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط
فان قيل في كلامه ايضا لما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث
ذكر في قوله تعالى واتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون
قضية معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك باذ سمعوا في سورة التحريم قوا انفسكم
واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار معرفة وفي سورة
التحريم منكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة
بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال
الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين
وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا
في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله
اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم
غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن على
رفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم
على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال عنده كرد فع التوهم انما كان القصد الى مجرد
التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة في شرحه
ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث التقديم والتاخير يطلع عليه
وهو خلاف ما صرحوا به في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد تقرير
المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت
وانت عرفت فانه يفيد الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل
التقديم الا ترى الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو
لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد بحث تقوي الحكم في فصل التقديم والتاخير
مع الفعل بل في اخر بحث تاخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فيكون قوله كما يطلعك اشارة
الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يحمل قوله في

الايضاح كما سيأتي اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو
الاحرى بالتعرض لانه المذكور في تعريف المسند الفعلي على انه تاكيد ثم تقديم للتخصيص
بل الظاهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في فصل اعتبار التقديم والتاخير
مع الفعل من نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد ونفي التخصيص الحاصل
من التقديم ... المقام مثل انا ذكرني رجل عارف وكل انسان يحبونك في التاكيد
... مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي وهذا غير اسلوب
الكلام ... في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المص على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي
... المقامات ... منها تقوية ... كلا ... تاكيد المسند اليه يكون
... الحكم نحو انا عرفت الامر ... عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري
... مما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز
... لئلا يتوهم ان اسناد ... الى الاسم مجاز وانما
... او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي غيره
... السهو ... هذا ... او لدفع
توهم عدم ... كلهم اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم
... الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص
واحد كما تقول ... قتله واحد منهم ... بين كلهم واجمعين بحسب
... المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود
جميعهم ... وبهذا يزداد التعيين والتقريع على ابليس ولولا
اجمعون ... على ... وفيها بحث ... ذكر
... والاخير ... كلهم ...
... على سبيل ... والا كان ...
... من ... لولاه ...
... من اللفظ ...
...
... عدم ...
...
...
...
...
...

كون الثاني لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفايدة عطف البيان لا ينحصر في الايضاح
كما ذكره صاحب الكشاف ان البيت الحرام قياما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام
قياما للناس عطف بيان جي به للمدح لا للايضاح كما تجي الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى
الا لله الدين الخالص [illegible] انه عطف بيان [illegible] كان البيان حاصلا [illegible]
يوسموا [illegible] ويحصل [illegible] لا [illegible] من الوجوه [illegible]
ان عطف البيان لا يلزم ان يكون اسما محضا [illegible]
[illegible] عطف بيان وكذلك كل صفة اجرى على الموصوف [illegible]
[illegible] ان الموصوف [illegible] عطف بيان لما [illegible] الصفة المبهمة [illegible]
يكون [illegible] في [illegible] الصفة فان قلت [illegible]
[illegible] في باب الوصف [illegible] البيان والتفسير [illegible] في باب عطف البيان [illegible]
بانه من هذا القبيل [illegible] في كلام [illegible] على انه عطف [illegible]
[illegible] يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير [illegible] وصفا [illegible] ويكون [illegible]
[illegible] موصوفا [illegible]
ويكون [illegible] وصفه [illegible] جامعا [illegible] الايضاح والتفسير [illegible]
[illegible] لفظ الاثنين [illegible] لمعنى الجنسية [illegible]
[illegible] لفظ الواحد دال لمعنى الجنسية والوحدة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهم البعض واستدل المصنف في شرح
المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان تضمين هذا العدد تابع يدل على معنى في متبوعه
انه تابع يدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحدا
للدلالة على الاثنينية والوحدة التي في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان
المقصود من متبوعهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الاخر اعني الجنسية
وكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر
الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص
او تاكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض منه لا انه
عليه شيء اخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فنجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على
الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل
على معنى الدبور فالغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من
الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس بدلا فظاهر
لانه لا يحسن مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل
منه الا ترى الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان الله وشركاء
مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان
يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ المنهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على ما مر
[illegible] واما الابدال المضمر اي من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه
معبرا به نظرا الى الظاهر من حيث يجعلون الفاعل في نحو جاءني اخوك زيد هو اخوك والا
فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني
اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما
متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات
المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه نحو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل
الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما دل عليه الهين وسلب عمرو ثوبه في بدل
الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس
عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا و
سكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفي
التاكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عبارة افتنانه في الكلام وهو من
اضافة الصفة الى الموصوف او اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الا يتوهم
[illegible] المقصود المشترك التقرير زيادة مختصة بالبدلية بخلاف التاكيد فان المقصود منه

نحو لزيادة التقرير والايضاح في المتبوع في بدل الكل فظاهر واما فيه فمعنى الكلام قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التاكيد لما فيه من التثنية والتكرير
والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال ايضا
ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا وكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال
فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلع ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه
بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه ومن ثمة جاز زيد غلامه وحماره في بدل
الغلط لا بدل الاشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو
عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل
الكل ايضاح وتفسير كما مر وكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما في متن
المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار
نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو للجمع
المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله
مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند
اليه بل هو من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الاخر
بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده
بيوم او سنة وبما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فهذه
الثلثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل للتابع
بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم تدل على ذلك مع مهلة وحتى تدل على ان اجزاء ما قبلها
مما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء
ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا نعني بالترتيب الخارجي لجواز ان
يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم
عليه السلام او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى
خالد اذا جاءك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه اعتبر
في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها
فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن
ان يقول او لتفصيلهما معا قلت وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان الكلام اذا دخل على كلام فيه
تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه
امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام
فالاشارة الى الشك فيه انتهى كلامه فيكون نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو
بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب على التعقيب

فيكون للعطف فائدة تفصيل المسند لافي حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو يفهم المجيء عقيب
مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بعدية متراخية فان
قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءني الآكل
فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف
المسند اليه لانه في المعنى الذي يأكل فيشرب فينام ولو سلم فلا ضير فيما ذكر على انه
يلزم انه يكون لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجيء
تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما
جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في المفتاح
والايضاح ولم يذكره المص ههنا لكونه مثلا له في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع
بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان
لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئك كزيد بناء على ملابسة
بينهما وملابسة لانه للاستدراك وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها
بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف
عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن
اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عنه عن المحكوم
عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف
الحكم الى التابع ومعنى الاضراب انتقال الحكم عن المتبوع الى التابع والمتبوع في حكم المسكوت
عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه و
في كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء لزيد قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو
فانه يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما المنفي فالجمهور على انه يفيد الحكم بثبوت للتابع مع
السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع قطعا فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو
مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال
المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه
بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت اذ فمعنى ما
جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو محقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او
مجيئه محقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب
الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي
على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح وكان الاولى ترك كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض
المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها صحيحة للتدارك مثل بدل
الغلط او للشك من المتكلم او للتشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاء زيد او عمرو

او الذي يعلم نحو تناول ايكم لصلى عمرو كما في فعل الجنين او للتخيير للاباحة نحو ليدخل
الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف
الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث هو مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج
ومثلها عند السكاكي من حروف العطف اي المفسرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان
لما قبلها او وقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار والضمير المتصل المرفوع من غير
تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل
اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا
ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه
لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا
نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه
جعله بحيث لا يعمه وغيره كما ذكر في المفتاح ان التخصيص للمسند بالمسند اليه وحاصله
قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته
يرجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا والاخر مخصوصا او الاخر مخصصا به ومقصورا
عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لا معنا
نحو زيد هو القائم اي القائم مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في
تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو
قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخصه المسند ولا يعمه هو وغيره
قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد
الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اي ذكرته دون غيره وجعلته من
بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه
بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى
الى قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك ومن الناس من زعم
ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند
كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان
معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين
المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم لا يعدون تلك الحقيقة فهم هم
انتهى كلامه فهم ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح
لا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط منشاه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر
لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى حصر الخبر المعرف باللام او نحوه الشيخ
في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان الخبر المعرف باللام معنى ... ذكره فيما ستمثل قولهم

البطل المحامي لا تريد انه البطل المحمود والا فصح حبس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد
ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي بل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان
يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك
بصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقه طريقة قولك هل سمعت بالاسد
وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما
جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الاية بان فائدة الفصل
الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان الفائدة المسند ثابتة للمسند
اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو
زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله
هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص
حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق
اي لا رزاق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال
قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب همًّا والحيوة هي الحمام لا اي لا حيوة الا الحمام
واما تقديمه اي المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح
صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم
على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما بقي مع التقديم اسمه
ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتداء على الخبر والفعل على الفاعل ح
الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتوخره تارة
فتجعل فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمه هو الضرب
الاول وكلامه ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني فيكون ذكره اي المسند اليه اهم
ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيا يجري مجرى الاصل غير العناية
والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه
يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه
ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل
لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم
عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر
اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عنه لذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون الفاعل هو العامل
يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء
يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتداء تشويقا
اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق اليه اوقع

في النفس كقوله اى كقول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت
البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت في المعاد الجسماني فالمشهور الذي ليس
نفسانيا وقال ابدان الاموات كيف يحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وفيه بان
امر الاله واختلف الناس فداع الى الضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا
يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلم والا ناقة صالح
والا ثعبان موسى عليهما السلم كما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق واما لتعجيل المسرة
او المساءة للتفاؤل اما المسرة نحو سعد في دارك والمساءة في دار صديقك واما الايهام
لانه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيم كقوله رجل فاضل في الدار
وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقير نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان
المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك
الزاهد يشرب ويطرب دلالة على ان تصدير الفعل هذه حالة يجالد على سبيل الاستمرار بخلاف
قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول
صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر والمراد بالخبر الاول
خبر المبتداء والخبر الثاني الاخبار والمص لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدا اعترض عليه
بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وانه
اراد بذلك وقوع الفعل مطلقا اى اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سيأتي في احوال الخبر
متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل تقال وقع
الشرب مثلا ثم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل
عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها او زيادة
تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم
رزان وان ضيف الم فهم خفوف والمراد هم خفوف مستعجلون للخليفة كذا في المفتاح اى محل
الاستشهاد هو قوله ثم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المص هذا تفسير للشئ باعادة لفظه
ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما
سيأتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان خفوف فاجمع خاف بمعنى خفيف
واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا
بعزيز وانت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل
وفيه بحث لظهور ان الحصر في قولهم فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا
يريد بالتخصيص هنا الحصر بل التخصيص بالذكر لدى ما اشار اليه في علم لدى ما الحالة المقتضية
لذكر المسند اليه فهاهنا يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه لمعنى و
هذا شديد لكن في بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء قال الشيخ عبد القاهر

قد اورده في دلايل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المص بقوله وقد يقدم المسند اليه
ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما فهم
من كلام الشيخ وان لم يصرح به صاحب المفتاح قايلا بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات
نحو ما انت علينا بعزيز وان ولي حرف النفي اي كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل
من قولهم وليه اي قرب منه نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم
يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص
ولا تقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القايل لا نفي القول
ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قايلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم
المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم
ولهذا اي للتخصيص لم يصح اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير
لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما قلت ثبوت قايلية هذا القول
لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قايليته عن الغير وهما متناقضان
بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يوخر المسند اليه ويقال ما قلت ولا احد غيري
اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك
ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك يعتقد ان قايله غيرك فيقول
لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل
وتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف
قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون
انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الروية على جهة العموم في المفعول
فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المص لان المنفي هو الروية الواقعة
على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه
الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نم ان المنفي هو الروية الواقعة على كل واحد
من الناس بل الروية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد
السلب الجزيي لان نفي الروية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الروية الواقعة على البعض
والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه
سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه
مبني على ما ذكره ايمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا من الواو لا يستعمل في الاثبات
كالمعدوم كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا
يستعمل بدون كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع
اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وقوله فما منكم من احد عنه حاجزين وفسروه في قوله

تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام
في كل نكرة مستغرقة مثل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة قد وقعت في سياق النفي كما
توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح
ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمونث وقيل انه هو مبني على ان احدا اسم في
معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف ويجوز ان نعته موصوفه مفردا او مثنى ومجموعا
مذكرا او مونثا اي احدا من الافراد والمثنيات والجماعات واذا كان احد بمعنى
الجمع عاما يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد
اما اولا فلان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما
انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجي فلا يكون لخصوصية
لفظ احد واما ثانيا فلجواز ان يكون احد ههنا مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله
تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من
الناس لا جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الروية الواقعة على كل احد نفي العموم
الذي هو سلب جزئي وقولنا ما رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي
هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا
يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يرى كل احد بل يكفيه
ان يكون رأى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم
السلب الجزئي فيصح ان الروية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المص لانا نقول
المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم
نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم المح المذكور قال الفاضل العلامة في شرح المفتاح
ان المعقول في قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون
معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطاب في هذا
المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل
الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب فان عاما فعام وان
خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطا في الفاعل فحسب [illegible]
واعترض عليه بعض المحققين بان الثابت بعد تعيين الفاعل ههنا هو السلب الكلي اعني
عدم روية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من
الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير
فنفيت وهمه وحصرت في نفسك هذا السلب اعني عدم روية احد من الناس اذ لو
اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطا في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات الدايرة في
هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة ومنشاؤه انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا

يجب تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا ويقدم على الفعل دون حرف النفي
حكمه هنا قصد التخصيص فحملوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا وما قلت في نحو انا ما قلت
كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فتقول يحصل الكلام ان اذا قدم المسند اليه على
الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت باتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما يذكر
عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيص
في النفي فان قولك ما انا سعيت في حاجتك قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد علم
سعي في حاجته واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت مشارك
الغير كما ان قولك انا ما سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه
لكن اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت مشارك الغير واما قولك ما
انا سعيت في حاجتك فهو كما ذكره شارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي
واصاب لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت مشارك الغير فلا بد فيه
من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص وان
الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكان المناظر
فيه شيئا انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما فلا تقول
ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت واحدا من الناس لاقتضائه
ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس
لان اقتضائه ان يكون الانسان قد قال كل شعر في الدنيا فيقتضي ان يكون هو هذا
الكلام فاما اعتقد مخاطبك ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيئا او لم ير
احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم غيرك او انت مشارك
الغير فلا بد وان تقول له انا ما قلت شعرا قط وانا ما اكلت اليوم شيئا وانا ما رايت
احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي
لم ياكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يوجد هذا
الوصف في الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا ورأى احدا ولا يصح
في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه انما يكون
عند العقلاء ثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص فلم يقل احد انه
يشتمل [illegible] ما اصاب في نفي الفعل واخطأ في من نفى عنه الفعل فزعم انه غير المذكور
فعله او هو مشاركه [illegible] كما اذا قدم المسند اليه على الفعل و[illegible] حرف النفي جميعا بلى
الموجب فيما يلي حرف النفي انه يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل [illegible]
المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او مشاركه الغير فيقابل وانما انا
[illegible] لانه [illegible] ان يكون [illegible]

شئ ورام فيه ان يكون في المثبت كذلك ما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخ
عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض
النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي
ان لا يكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرناه لا ما ذكروه لانا نسلم ان ايلاء
الضمير يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه
حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور ثابتا محققا منفيا عنهما وانما يكون
التناظر في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاده وقوع
الضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاده ان فاعله انت فيقصد رده الى الصواب
بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي ان يكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذكر
الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غير زيد وانت قررته وبينت ان يكون
فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح
المفتاح ان التقديم يقتضي ان يتوجه النفي الى الفعل المعين بالاستثناء اثبات منزله على ذلك
الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين حتى يكون نفي
الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتاتى التوفيق لا تناقض فيه ان يكون
هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل
الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته الى غيره فيلزم ان يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي
سطر في فاعله ولا يلزم ان يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول المنقض بالا هو نفس الضرب
المذكور وقعت المناظرة في فاعله فيكون مختصا بغير زيد ومتقاعدا عنه هذا محال وعندي ان
قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا احدهما فيه نقض عليه فيقال ان رفع
لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور المتكلم والفعل المذكور هو
الضرب الذي استثني منه زيد والاستثناء انما هو من الاثبات وحرف النفي فلا يكون من
انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضربت الا زيدا فكانك اعتقد ان انسانا
ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان ونفيت ان يكون انت ذلك الانسان واعلم ان
ذكر المصنف لم ينتف المعنى بمجرد التعليل بل يظهر اثرها في قولنا ما انا قرأت القرآن الا
سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه بحسب المعنى لجواز ان يكون احد قد قرأ القرآن سوى
سورة الفاتحة وتوهم [illegible] هذا اقتضاه ان تكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة
له لما مر [illegible] عطف على انه ولي حرف النفي والمعنى انه ولي المسند اليه المقدم حرف
النفي [illegible] فقط [illegible] كان منكرا ومعرفا مظهرا او مضمرا وان كان لم يله حرف
النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او [illegible] لكن قدم المسند اليه على الفعل
[illegible] قد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي والابتداء [illegible]

فيا لتعليم التخصيص يعني بعد الى تقدير النفي او عند تقدم المسند اليه المحكوم به اي بالخبر
الفعلي او تحيره سنا كحين اي الفعل فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن
زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر
قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول نحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من
سواي في ما اشبه ذلك وعلى الثاني نحو وحدي مثل منفردا او متوحدا وغير مشارك
ونحو ذلك لانا الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول
ان الفعل صدر من غيره وفي الثاني انه صدر منك مشاركة الغير واعلم انه صرحوا بعطا
عليه دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد ياتي لتقوي
الحكم ويقرر في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرره
في ذهن السامع فيتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويه
تكرر الاسناد كما يلي كر بحيث يكون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا وقد ياتي بالتخصيص
نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد ياتي للتقوي ولم يمثل
المص الا به ليفرع عليه الفرق بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف
التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت
مع انه فيه تاكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا
لا تكذب انت نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت موكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي
الكذب هو الضمير لا غير ومعنى لا غير انك لا تتطرق الى عدم الكذب في هذه الحالة الى المتكلم
فيه مسند الى غير الضمير وانما اسنده الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان
وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت في حاجتك لا يفيد
التخصيص بل التوكيد بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او
نسيان وهذا الذي قصد صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك
او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطاء
منه في فاعله فيقصد ازالة الخطاء بل اذا قلت اي المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور
سعي في حاجتك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي من الفاعل صح وانما لم يتعرض
لنفي التشكيك لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص النسيان بالمثال الاخير
لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو
والنسيان ما لا يزيدك النظر فيه الا التحير والحيرة وذكره اثرنا لغرض لنا اذا قلت
ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك
يفيد وجود السعي منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في
الابتداء لافادة وجود السعي او لا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب

تجوزا او سهوا او نسيانا اما الاول فان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطا في الفاعل
لافادة وجه التقوي فلو استعمله لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم
معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه معناه لبس او
نسيانا ان عرف ذلك اما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتدا
بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او
المشاركة فان كان قد نسبه الى الغير لمساهلة كان تجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز
والسهو والنسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه هذا انما
بني والتجوز شيئا على الشهرة هذا الذي ذكره من التفصيل الى بنى الفعل على معرف وان بني
الفعل على منكر افاد التقديم انما البناء على المنكر تخصيص جنس او الواحد به اي بالفعل الجنس
نحو رجل جاءني اي لا امراة فيكون من تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص [illegible]
واحد فانه قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون
الاخر ويصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كانه لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة
ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا
الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امراة او اعتقد انه امراة وتارة الى الوحدة
فقط كما اذا عرفت انه قد اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر ارجل ام رجلان او اعتقد
انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني
على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف
انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين
البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر
ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص واعلم انا
نقرر كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان
تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما
ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون
للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما
ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف
انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو الله يبسط والله يستهزئ بهم وامثالهما
المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه
مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان
قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه للتفرقة بين ما يلي
حرف النفي وبين ما لا يليه صريحا بل اطلق الحكم في الصور الثلث والى قولنا وفيه عرض ضمني

على الابتداء لكن [illegible] سبيل القطع لا يحتمل التقديم ذكره [illegible] التوفيق بين كلامه
وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه [illegible] لم يفيد الاختصاص [illegible]
اشار الى الاول بقوله ان جاز تقديره اي المسند اليه الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى فقط [illegible] انا فيكون انا فاعله
معنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله [illegible] جاز اي وقدر
كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى اي لا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوي
الحكم سواء كان انتفاء الشرطين [illegible] بانتفاء التقدير او بانتفاء جوازه التقدير كما اشار
اليه [illegible] بجواز تقدير التاخير كما في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام
اذ لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد [illegible] تقدم كالمسند [illegible] ولما كان مقتضى هذا التحقيق
ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على
انه فاعل معنى فقط بل [illegible] اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت
انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم
بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل [illegible] ليكون فاعلا معنى لا لفظا كالتاكيد وهذا معنى قوله
[illegible] المنكر [illegible] الكوفيين الذين [illegible] على العوامل بالابدال من الضمير
[illegible] انه اصله جاءني رجل على ان رجلا بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله
[illegible] لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير
كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه
[illegible] مبتدأ [illegible] هذا الاعتبار البعيد فلا مرتكب
[illegible] المنكر [illegible] المنكر من
[illegible] التقديم والتاخير لانه لا يمنع من التخصيص مانع كما [illegible] رجل جاءني
[illegible] لا امراة ولا رجلان [illegible] شر اهر ذا ناب فان فيه مانع
من التخصيص [illegible] تخصيص الجنسي فلا امتناع ان يراد المهر شر لا خير
لان [illegible] ذا ناب [illegible] فلا يكون [illegible] شر اهر ذا
[illegible] التخصيص [illegible] لا [illegible] ولا [illegible]
[illegible] التخصيص [illegible] استعمال
[illegible] المقصد [illegible]
اسم منصوب على [illegible] بتخصيص [illegible] ذا ناب الا شر [illegible]
[illegible] التخصيص [illegible] شأن
[illegible] التعظيم [illegible] يكون [illegible]
[illegible]

ويكون تخصيصه لمشبه الا الغالب منه من التخصيص الجنسي والفردي فينافي التوفيق
بين الكلامين بهذا الوجه الاخير وجعله لكن تخصيصه بالوصف المتعلق بمنزلة من
التنكير فان الائمة قد صرحوا بالتخصيص في الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر
وقابل بقوله بعد ما جعل التنكير للتعظيم لتخصيص التخصيص لا [illegible] الفصل
موخرا على انه على معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر قياسا في التخصيص من النكرة الموصوفة
يصح وقوعها مبتدأ كالمعرفة فلا يصح فيها ان يكون [illegible] وكذا في نحو [illegible] وفرق
المعرف ليصح وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الا بان يقال [illegible] اشترطا [illegible] التقديم
والتأخير في افادة التقديم الحصر والحصر هنا ليس مستفادا من التقديم بل من [illegible]
بناء على ان التقييد بالوصف هنا يدل على نفي الحكم عما عداه وفي قولنا رجل [illegible] جاءني
[illegible] من غير تقديم [illegible] او مؤخرا يدل على هذا [illegible] التخصيص الحصري في
قولنا ما ضربت اكبر اخوتك وهو في معنى ما ضربت اخاك الاكبر [illegible] في [illegible] مذهب
السكاكي واحتج به لما بعد نظرا الى ان الفاعل اللفظي والمعنوي كالتأكيد والبدل [illegible] سووا
في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اى ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع
تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما [illegible] يجوز تقديم
المعنوي دون اللفظي تحكم لان [illegible] الفاعل لا يحتمل التقديم [illegible] التابع [illegible] على شرط
الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة [illegible]
[illegible] انا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع [illegible] ما دام [illegible] مبتدأ
[illegible] مقامه [illegible] بتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل [illegible] الموقع
فاسد لان [illegible] اعتبار [illegible] جرد قطيفة [illegible] ثياب [illegible]
في زيد قائم فان قلت تقديم الفاعل على حال كونه فاعلا [illegible] لا اتفاق [illegible]
ثم امتناع بعد ثم حال كونه [illegible] بل هو واقع كما [illegible]
الحاق بكيلة وكان محالا [illegible]
[illegible] السلام على [illegible] الموضوعات ما
[illegible] من شدة الكمد [illegible]
[illegible] فان قوله [illegible]
[illegible] عند [illegible] التخصيص [illegible] السكاكي [illegible]
والجملة [illegible] امتناع [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

العباسيه بالمبتدا قايم مقام بعينه واما قوله فكان محافا كلم ذلك الشهر فبعد ثبوت التبانه
كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كلم تاكيدا لضمير المستتر في كان لدلالة
تركه قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون
كذا محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه على التبعية ولو سلم فيفيد تقديمه على المتبوع
فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف
بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم
المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا
فمما لم يقل به احد ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني في نحو رجل جاني لولا
تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شر
اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من
التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث
قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدا لا يقال التنكير انما
يدل على النوعية بالتهويل وغيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه بحال
لانا نقول قد ذكرنا انما تخصص بالوصف يمنع تقدير التاخير فيه لصحة وقوعه مبتدا
كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب
انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي
يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاني بمعنى لا امراة
او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال
الشيخ عبد القاهر رحمه الله قدم شر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس
الخير قال السكاكي ويقرب من قبيل زيد قام زيد قايم في التقوي لتضمنه اي قايم
الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول
نظيره لان القايم لما لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في انا قايم وانت قايم
وهو قايم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قايم مع
انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في الخطاب والتكلم والغيبة كما لا يتغير
الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا ويظن انه
اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته الخالي عن الضمير
يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقارنة في التقوي والثاني عدم الكمال في التقوي
فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن
اراد هذا المعنى فليقرا وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح وهذا اي وشبهه
بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في جملة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها

فلا عدل به الى صوت الحكم الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح
الفعل والا عومل قايم مع الضمير معاملتها اى الجملة في البناء حيث اعرب فى نحو رجل
قايم و رجلا قايما و رجل قايم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالى عنه
روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قايم فى التقوي واما الثاني
فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها فى البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب
فيما اسند الى الظاهر في قايم من قايم زيد بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد
والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قايم ابوه لانه كالفعل بعينه اذا الفعل لا
يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل قايما تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في
حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف الوجه
اى جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله
وقال المص معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر
او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل حينئذ لهذا الكلام وما يرى تقديمه على المسند
كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعمل على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود
بمعنى انت لا تبخل انت تجود في الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب في غيري
باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او
نفيه عن المخاطب بل عن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن
هو على اخص اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التى هو عليها كان من مقتضى
القياس وموجب العرف ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزم الثبوت له اثباتا والنفي عنه بالطريق
الاولى والثاني كناية عن ثبوت الحكم الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه
في الايجاب لانه اذا نفي الجود مثلا عن غير المخاطب ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود
ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد الى ان انسانا سوى
المتكلم متصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب الانخداع
عن المتكلم فما قد استعمل على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل
او مغاير لمن اضيف اليه كما فى قولنا مثل الايوحد وقوله غيري جنى وانا المعاقب فيكم
وكانني سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار
من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب
مماثل و قوله من غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض
اى لم ينشا من ارادة التعريض كما تقول ضربتني من غير ذنب اى ضربها لم ينشا من
ذنب كما ان قولك غيري يفعل كذا معناه انا لم افعله هذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل
الكناية وليلزم فيه من وليتنبه له لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على

المراد بهما اى بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم
بطريق الكناية ابلغ كما سيجى وتقديم لكونه يفيد التقوى اعون على اثبات الحكم
بطريق المبالغة وبقوله يرى بعد تميمه كلام الشيخ فى دلايل الاعجاز ومعناه
ان مقتضى القياس ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقدم يرى
كاللازم لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام
وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدًا على الفعل اذا قصدت بهما هذا المعنى ويرى
هذا المعنى لا تستقيم فيهما اذا لم يقدمان لو قلت كذا يفعل مثلك وغيرك رايت كلاما
مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع
يابى ان يرضاه قيل وقد تقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف
النفى فانه اى التقدم دال على العموم اى على نفى الحكم عن فرد من افراد ما اضيف اليه
لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفى القيام عن كل واحد من افراد الانسان
بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد
والتقديم يفيد عموم السلب والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفى الشمول وذلك
اى افادة التقديم النفى عن كل فرد والتاخير النفى عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح
التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقديمه على التاسيس
وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعنى لو لم يكن التقدم مفيدا للعموم
النفى والتاخير مفيدا لنفى العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان
التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم
مثله فان عورض بان استعمال كل فى التاكيد اكثر والحمل عليه راجح قلت ممنوع ولو سلم
فلم يعارض ما ذكرنا لان ما ذكرنا اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القايل يتمسك
فى اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة فلا والا ثبت
اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما فى صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة
مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل
جزءا من المحمول لانه ينفصل عنه ولا يمكن تقديرا الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع
هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب لهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة
ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما فى هذه المادة فلهذا صح جعلها فى قوة السالبة
الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا
انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن
كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع
نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان فى الصدق لانه قد حكم فى المهملة بنفى القيام

بموجب العرف

عما يصدق عليه الانسان وهو اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان
يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما
صدق عليه الانسان في الجملة وكل ما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان
وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزم نفي الحكم
عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا
عن كل فرد من الافراد او يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر وعلى كل تقدير
يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد لا دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض
ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسانا لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة
الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا
تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم
نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في
صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة
في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد نحو لا شي من الانسان بقايم وانما
قال في الاول المستلزم وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل
فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد
فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بتصريحها نفي الحكم
عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في
قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة
نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي وانما
قلت غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة
في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظة كل فعند ورودها في سياق
النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه
السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا
دخلت عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل
فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد
ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم ويجب ان يكون بعده لعموم
السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا تخلو عن
افادة هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون احدهما
كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب
ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى

اعنى الموجبة المهملة المعدولة نحو هل انسان لم يتم وعن كل فرد فى الصورة الثانية
اعنى السالبة المهملة نحو لم يتم انسان انما افادت الاسناد الى ما اضيفا اليه و
كل وهو لفظ انسان وقد اراد بكل الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اى
الى الكل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اى على تقدير ان
يكون الاسناد الى كل مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا
تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما بعده لاخر وهذا ليس كذلك لان النفى عن الجملة فى
كل انسان لم يتم وعن كل فرد فى لم يتم انسان وح لا يتوجه هذا المنع اشارة الى منع اخر
على ان يكون معنى تاكيد هذا انما افادة ح نفس الاسناد الى كل لا شئ اخر فيكون كل للتقوية
ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرتم من معنى التاكيد هو التاكيد الاصلاحى
ونحن نعنى بالتاكيد هنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا
المنع اشارة الى منع اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية
اعنى السالبة المهملة نحو لم يتم انسان اذا افادة النفى عن كل فرد فقد افادت النفى عن
الجملة فاذا حملت كل على الثانى اى على افادة النفى عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يتم
كل انسان نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من
التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه وان لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفى
عن كل فرد وقلنا لم يتم كل انسان لعموم السلب مثل عموم لم يتم انسان لا يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس هنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على
الاخر والحاصل ان لم يتم انسان اى لما كان مفيدا للنفى عن كل فرد ويلزمه النفى عن الجملة
ايضا فكل المعنى حاصلا قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول
المستدل انه يجب ان يحمل على النفى عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
لا يقال دلالة قولنا لم يتم انسان على النفى عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم
يتم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط فى
التاكيد اتحاد الدلالتين اولا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل فى قولنا كل انسان
لم يتم تاكيدا سواء جعل للنفى عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان يكون كل ان
فى قولنا كل انسان لم يتم عند جعله للنفى عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان
لم يتم على النفى عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان
نفى الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد
ثابتا للبعض الاخر او لقسم محتمل المعنيين والمستفاد من لم يتم انسان هو القسم الاول فقط
والحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يتم كل انسان لم يتم للنفى عن كل فرد يلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفى عن الجملة الافراد يلزم على الوجه المحتمل

فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية
اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القايل لانها قد بين
فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سميناها مهملة باعتبار اهمال
السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان
المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين
فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم
على كل افراد الموضوع فظهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف
الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ السور اي ما به قد بين فيها ان الحكم مسلوب
عن كل فرد فلابد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم
وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيها بل كل ما يدل على
العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات
وههنا يجوز ان يكون القضية كلية لعموم افرادها وكون الموضوع نكرة منفية وادخال
التنوين عليه سور الكلية كما ان في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان
كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهمل في
لغة العرب وقال عبد القاهر في تفسيره ان كلمة كل تارة يكون لشمول النفي واخرى لنفي
الشمول ان كانت كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن ادات سواء كانت معمولة لادات
النفي او لا سواء كان الخبر فعلا كقول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح
بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل ما يتمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة
الحجازية فلا يتوهم او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على دخلت في حيز النفي
واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت او المعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد
اما الاول فلان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن ادات النفي شامل لوقوعها معمولة
للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليهما واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان
يقع بينهما فصل نحو ما رايت كل القوم وما جاء كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة اولا
يقع نحو ما كل ما يتمنى المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول المتقدم
على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام
لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ وهي قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي
بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه موخر
تقديرا لان مرتبة المعمول التاخير عن العامل فالاقرب ان يحمل عطفا على اخرت بتقدير
الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما دام لم تدخل اداة النفي على فعل عامل في
كل لها ليشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي لغير الداخل على الفعل العامل

فيها او حملت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم وما
جاءني كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه ومفعولا لاكد كذلك متاخرا لم اخذ كل الدراهم
او كل الدراهم لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق و
جعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف بلم ولا ولن على ما تبين في
النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام و
نحو ذلك ففي جميع هذه الصور يوجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد
اي الفعل الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل في
المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او معمولا لهما كقولنا في الفعل ما كل العلوم
يكتب وما يكتب كل العلوم وفي الوصف ما كل العلوم كاتبا او ما كاتب كل العلوم فيفيد ثبوت
الكتابة لبعض من العلوم ولو قال في ثبوت الحكم ليشملهما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل
سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل والوصف بداك ببعض ان كانت
كل في المعنى مفعولا للفعل والوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء
يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذها انا وما اخذا انا كل الدراهم فيفيد
تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة
الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث
يراد ان بعضها كان وبعضها لم يكن وفيه نظر لانا نجده حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل
ببعض كقوله والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين
فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على
النفي لفظا ولم يقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل
الفعل عن كل فرد كقوله كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين اقصرت
الصلوة بالرفع لانها فاعل فعل ام نسيت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم كل ذلك
لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله كل فرد
ورد قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع
شيئا مما تدعيه على من الذنوب قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب الحديث
وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين
لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي
كل منهما ردا على المستفهم وتخطية له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما
جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي
صلى الله عليه الصلوة والتحية كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن
قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان فانه والدلالة انما ينافي نفي كل منهما

لانفيهما جميعًا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج
بشعر ابي النجم لانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب
الاسم على المفعول به نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل ههنا ما يكسر لوزنها وسياق
كلامه انه لم يات لشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم و
الرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير
الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا
وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدا لا تقول
جاءني كلهم ولا ضربت كلهم ولا مررت بكلهم فنظيره بعينه ما ذكر سيبويه في قوله ثلث
كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جايز في الشعر
اذ لا ضرورة تلجيه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب
بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصب لاستعملها مفعولا وهو غير جايز لان كلا اذا اضيف
الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على
ضميره لان معناه افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيف الى
المضمر كان الحمل متقدما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا لان العامل
فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما هي لها ولذلك قال ان الامر كله لله بالرفع والنصب
ولا يقال الامران كله لله هذا كلامه واما تاخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند و
سيجي بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير
كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر
لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم مكان نعم رجلا مكان نعم الرجل
فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه
وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عايد الى معقول معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود
كالمظهر في نعم الرجل ليحصل الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو المدح
العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المعقول في
الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل والا يلتبس المخصوص بالفاعل في نحو نعم رجلا
السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولك نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام و
الاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح نحو نعم رجلا زيد وانما
هو من هذا الباب في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما
في قول من يجعل المخصوص مبتدا ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا
الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا فان
قلت لانها لو كان كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام

المعقو

المقصود في وضع الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له ح قلت قد انفرد هذا
الباب بخواص منها تجويز ان يكون من خواص الكلام كون ضميره مستترا من غير
ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لمشابهته اسم الجامد في عدم المعنى حتى
ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من الكلام تاخير
المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تفسيره بالنكرة ويجوز ايضا ان يكون
التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا كما قال الله تعالى في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا
او لرفع لبس المخصوص بالفاعل وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة
والاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان هذا
في الكلام المونث عن فضلة نحو هي هند مليحة وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار
قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المونث ولم يسمع نحو هي الامير بنى
غرفته وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المص لنحو قولهم
يا له رجلا ويا لها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضاهن سبع سموات لانه ليس من
المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك
الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير
معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله عليه
النفوس من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه
فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له في القلب محل
ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا
عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعني فضل الابهام ثم التفسير يدل
على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضي لالتزام تاخير
المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جد وشيخ
الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى
انتظره انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم
يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر مقام المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بجيد و
قد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه
اي القران او لانه ما بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي
او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق وقد
يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة
فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن
الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت

بوجل اى رجل اى كامل في الرجولية اعيت اى اعيت بمعنى اعجزته واعيت عليه
عصيت مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي اعيت
ترك الاوهام حايرة وصير العالم النحرير اى المتقن من نحر الامور علما اتقنها زنديقا
كافرا نافيا للصانع قايلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى
حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام
المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حايرة والعالم المتقن
زنديقا كملت به عناية المتكلم بتميزه وابرازه في معرض المحسوس كانه يريها السامعين
ان هذا الشي المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان التعليه
الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فتقتضي اختصاص المسند اليه بحكم
بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه
من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اى او التهكم بالسامع والسخرية به كما اذا
كان فاقد البصر او لا يكون ثمه مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك
غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره
اى ظهور المسند اليه وعليه اى على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور
من غير هذا الباب اى باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اى اظهرت العلة
والمرض كي اشجى اى احزن من شجي يشجى على حد علم يعلم واما شجي يشجو فهو متعد
يقال شجاني هذا الامر اى احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك
اى بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه
باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة
فلزيادة التمكين اى تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد
من صمد اليه اذا قصده لانه الذي يصمد اليه في الحوايج نظيره اى نظيره من غيره
قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب
المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اى وما انزلنا القران الا بالحكمة
المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع
في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المامور اى ما يكون داعيا لمن امر
بشيء اى الى الامتثال والاتيان به مثالهما اى مثال التقوية وادخال الروع مع التربية
قول الخلفاء امير المومنين يامرك بكذا مكان انا امرك وعليه اى على وضع المظهر
مقام المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اى من غير باب المسند اليه فاذا عزمت
بعد المشاورة ووضع الراى فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظة الله من تقوية
داعي النبي صلى الله عليه وسلم الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة

وساير

وسائر اوصاف الكمال والاستعطاف اى طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك
العاصي اتاك مقرا بالذنوب وقد دعاك فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد
فمن يرحم سواك حيث لم يقل انا العاصي اتيتك على تكون العاصي لا لان في ذكر
عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من
وصفه العاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى
قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا
بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات عليه المذكورة وليشعر بان الذي يوجب الايمان
به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او
غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام
من الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان
يكون عن الحكاية الى الغيبة ففي العبارة اذن تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل
عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بضمير
غايب والاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الاخر
فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى
الاخرين وقوله مطلقا زيادة من المص ليس بمصرح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق
بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او مضمر او بالجميع على معنى سواء كان في
المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم
يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الاخر ولعل هذا انسب بمقصود المص
من تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا مأخوذا من التفات
الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا
في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقول امرء القيس
تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما خص
هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على انه مذهبه ان كلا من التكلم
والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده وعدل عنه الى الاخر فهو التفات
لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم
والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة
التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق اخر
من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون
مقتضى الظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المص
في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات انما هو

انتقال الكلام من اسلوب التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر غير ما يترقبه المخاطب
ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير
اشياء ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت
الذي فعلت كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير
المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغايب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا له بصر
خذ بيدي وفي التنزيل ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة
ومنها تكرير طريق الملتفت اليه نحو اياك نعبد واياك نستعين واهدنا وانعمت فان
الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير
عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو قوله يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة
فانك الذي لا نظير لك في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شي
بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العايد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق
الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب وكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى
الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات و
القياس امنتم فليس بشي قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدرة كان القياس
ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن
نفسه وكان الاهم هو الاول ثم لا يبالي برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامن
من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده
وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران
في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من اياتنا فيمن قرا ليريه بياء الغيبة
فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام
اخر بل هو من متعلقات لنريه ومتماته وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه
بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه
بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور
مختص بالاول وكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك
بالاثمد وبات الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العاير الارمد وذلك من نبا
جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العاير قذى العين وفي الاساس في عينه عاير وعوار
اي غمص يمض منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في
البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول
صاحب الكشاف فقد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي
موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدهما في بات والاخران في جاءني احدهما باعتبار

الالت

الانتقال من الخطاب في ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكونها كليهما
في ذلك باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها ثلث التفاتات على مذهب
الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شي حاصل واقع عليه سياق
المتكلم للكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب
وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة
وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه
واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله هل تزجرنكم رسالة مرسل ام ليس
ينفع في اولاك الولا حيث لم يقل ولاكم وقوله بكرا صاحبي قبل الهجير ان ذاك النجاح
في التبكير حيث لم يقل ذاكما ومثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي
فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا للنفس حتى يكون
المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم
لا تعبدون الذي فطرني كما سيجي فالمعبر عنه في الجميع هم المخاطبون فان قلت ح يكون
قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر
قلت لا نسلم ان قوله ترجعون وارد على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير
اسلوب الكلام وليجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من
بناء جاءني وقد قطع المص بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي
لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر هذا مشعر باختصاصه عند غير السكاكي وفيه نظر لان
مثل ترجعون وجاءني لما لم يكن التفاتا عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على
مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا
يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل
ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى على ما حققنا والى الغيبة نحو انا اعطيناك الكوثر
فصل لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم
كالجماعة ولم يجئ ذلك في الغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين تعظيما
للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك اي
ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب فانه في معنى طروب في الحسان
يطرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى الشباب و
كاد سيفهم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفني
ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني
ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها وروي
بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب

للقلب نعيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب قوله تحاماك فيه التفات اخر عند السكاكي
لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب
قال المرزوقي عادت يجوز ان تكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب
صارت متعادية ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عاده عواد وعوايق كانت تحول بيننا
الى المكالمات عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن
الغيبة الى التكلم والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى
الخطاب ۲ مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام
السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى
شرح ديوان
اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة
المخاطب لان ذلك يحكي من العبد مع الله تعالى لا مع غيره بخلاف قول جرير تمنى بأسه
ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثني يا فداك ابي وامي بسيب منك انك
ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته
وبالبيت الثاني هو الخليفة وهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء هل تزجرنكم
رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في
تزجرنكم الى الغيبة في اولاك بمعنى اولئك وفيه التفات اخر ليس اضراب من خطاب بني
كنانة الى الاخبار عنهم وان كانت من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل تزجرنكم
بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين اخرين احدهما تعقيب
الكلام بجملة مستقلة ملاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله
تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله
قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر وفي قول جرير
متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها
بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان يذكر معنى فيتوهم ان السامع اختلج شيء فيلتفت
الى كلام يزيل اختلاجه ثم يرجع الى المقصود كقول ابن قتادة فلا صرمه يبدو وفي
الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما
تصنع به فاجاب بقوله وفي الياس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على
الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا
واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك
الكلام وقد يختص مواقعه بلطائف اي قد تكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة
ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق
بالحمد عن قلب حاضر يجد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد و

وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر
الى خاتمتها اى خاتمة تلك الصفات وهو قوله مالك يوم الدين المفيد انه اى ذلك
الحقيق بالحمد مالك الامر كله فى يوم الجزاء لانه اضيف مالك يوم الدين على طريق الاتساع
والمعنى على الظرفية اى مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ
يوجب ذلك المحرك لتناهيه فى القوة الاقبال عليه اى اقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد
والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات والباء فى بتخصيصه متعلق
بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك
ان يخاطب ذلك العبد المحقق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهو غاية الخضوع
له لا لغيره وبان الاستعانة فى جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق
الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة ليتلايم
الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوايج والاستعانة فى المهمات واللطيفة
المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ فى القراءة يجب ان
تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذى ذكره المصنف جار
على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر المحقق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات
تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخاطب ذلك المعلوم
المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له
لاجل ذلك التميز الذى لا يستحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل فى التميز واعرف فيه و
كان تعليق العبادة به تعليقا بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ما زيادة ذكر
لوازم الشىء وخواصه توجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر اسم الله تعالى توجه
النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد
ذلك وقد وصفه اولا بانه المدبر العالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية
والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب
واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهى وضوحه وتميزه بسبب هذه
الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد
متميزا عن ساير الذوات حاضرا فى قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم
الامر العبادة وانها ينبغى ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهده ويراه ولا يلتفت الى
ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن
من مباحث المسند اليه ومن خلاف المقتضى تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على
خلاف مراده اى الباء فى بغير للتعدية وفى بحمل للسببية والمصدر مضافا الى المفعول الاول
وهو المخاطب والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقى المتكلم المخاطب الذى صدر منه الكلام بغير

ما يترقب هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف مراده تنبيهاً له على انه اي ذلك الغير
هو الاولى بالقصد كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعداً
اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب هذا مقول
القول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل
الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي
فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما
هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان
مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي بان يعطي المال ويهب من
الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم
حديد فقال لان يكون حديداً خير من ان يكون بليداً فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده
او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره
اي غير ذلك السؤال تنبيهاً على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله اي بحال ذلك السائل او
المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب
في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه فقالوا ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط ثم
يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلي ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ولا يكون على حالة
واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف
معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير
ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم
ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من
دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما
انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن
بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيهاً على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة
لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكلما هو خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل
التضمن دون القصد ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ
الماضي تنبيهاً على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات والارض
في الارض بمعنى فيفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومنه
التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه
بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس لما فيه من الثواب
والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم
الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى لواقع

يقع صفة معنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان في ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع
ودلالة اسم الفاعل عليه بحسب العارض فيما الجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى
الظاهر قلت نعم ولكن فيها من الدلالة على تحقق الوصف وثباته ما ليس في الفعل وان شئت
فوازن بين قوله وان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقوله ان الدين ليقع و
ذلك يوم يجمع له الناس لتقف على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل
والعدول الى الوصف للتنبيه على انه محقق الوقوع هذا والكلام بعد محل المتكلم ومنه
اي من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر
مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ
عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر
معرفة كقول الشاعر قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يكن
موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته
عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض فالمعنى عرضت الحوض على الناقة
لان المعروض عليه يجب ان يكون له ادراك ليميل الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم
ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف و
الرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض
عليه ويتحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار
واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار اي ذهب السود من الناس
واتصفوا بصفات اللئام حتى لو تيقنوا اعلى هذا سنة لا يبالي انسان منهم اهجينا كان ام
غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان الظبي مرفوع بكان المقدرة لا
بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى وحاصله الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا
يك موقف منك الوداعا ويحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام
حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة
هو ظبي بعد الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدا وكان
امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امراة
وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة على الاسم اكثر من ان يحصى وسهل في الاستفهام
حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا بخلاف هل زيد قام فحينئذ لا قلب فيه
من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب
من جهة المعنى لان المحكوم عليه في الاصل هو الام والمعنى اظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود
التسوية بين ان يكون امه ظبيا وان يكون حمارا فافهم وقيده اي القلب السكاكي مطلقا
اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في

في المجاز بالاستعارة في التشبيه بل ورده غيره اى غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا
لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اى قول رؤبة ومهمه اى
مفازة مغبرة متلونة بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كأن لون
ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اى لون سمائه وهذا معنى قوله اى لونها فالمصراع
الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه ووجه القلب من المبالغة
ملابس في تركه للاشعار بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض
في الغبرة والا اى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير
نكتة يقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما
يوهم عكس المقصود كقوله اى قول القطامي يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها
كما طينت من طينت التطبيق بالفدن اى القصر السياعا اى الطين بالتبن والمعنى كما طينت
الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعد امرت بها الرجال لياخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا
ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في تسمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت بالفدن
السياع للايهام ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى انه صار بمنزلة الاصل والفدن
بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون
ادخل في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام
والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب يعني لم
اجرح وذلك لان الممدوح هذا الشاعر اسره والشعر في مدحه وانتهاءه فالمناسب وصف
الرأي والبصيرة بالقروحة ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام
غر ورأي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام عكس المقصود واجيب
بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب و
معناه لم الف من صبت لشيء الفتنة وبعد تمرّ ايام الغفلة بهذه الصفة بل وجدت بخلافها
جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح
وتخضب بالدم ولانه في نحو كلامه الدلالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام ليس
بعلة الحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح
وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اى جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما
جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ان ما مر من النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح له
لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحالة
بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل جذع
البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تادية للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه الامام
المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذع البصيرة عبارة عن انه

على بصيرته التي كان عليها اولا لم تعرض له آية ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تباعد عن الاقدام
وقروح الاقدام عبارة عن انه قديم طالت ممارسته للحرب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت
وقد نلت ما اردت من الاعداء ولم يبالوا ما ارادوا وانا على بصيرتي الاولى لم يبد لي في الاقتحام
ولا غلب في اختياري التطرق والانحراف بل قد صار اقدامي في الحرب قارحا طويلا ممارسته
وتكرر مباشرته

الباب الثالث احوال المسند

اما تركه فلما
مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية لطيفة وهو ان
المسند اليه اقوى ركنا في الكلام واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث
لم يذكر لفظا فكانه اتى به لفظ الاحتياج اليه واسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس
بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابئ بن الحارث
البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب والاساس المأوى والمنزل
وماواه وقيار اسم جمل له ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة
حذف عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون
غريب خبرا عنهما مرادا به لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو
منطلق وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون
العطف بعد مضي ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان
كلا منهما خبر اخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على
جملة ان مع اسمه وخبره ولا شركة هنا في عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر
في تقديمه اي قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثبت عن ذوي
العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم له مزية على قيار في
التأثر على الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتساوى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر
تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه
بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين
امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون الاية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره
المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى اخره لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم
الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح
منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وفيها ابحاث لا يحتملها المقام وكقوله نحن بما عندنا و
انت بما عندك راض والرأي مختلف هذا صريح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف
على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني
على ان بريا خبر عن والدي وعن كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور

خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال المرزوقي في قوله فيا قبر معن كيف
واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا
يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتداء في نية التاخير وانما قدم لضرورة الاهتمام
ولو انهم قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه بريا ووالدي ايضا بريا وكان البر منه مترعا
والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قايما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك
زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك
خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل
على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قايم او قاعدا او راكب فلابد من الذكر نعم
قد يدل الفعل على نوع مخصوص فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت تدل
على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء في فاذا قيل هي السببية التي يراد بها
لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي
خرجت ففاجات وقت وجود زيد بالباب والعامل في اذا هو فاجات فح يكون مفعولا
به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف فح لا يكون مضافة الى الجملة وقال
المبرد انها ظرف مكان فنحو اذا هو ان يكون خبر المبتدا اي فبالمكان زيد والتزم تقديمه
لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان
زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا
السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا ولنا
عنها اي للاخرة ارتحالا وان السفر الذين قد توغلوا في المضي والرجوع لهم ونحن على
اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو هنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار
والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو
ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمروا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب
ان مالا وان ولدا وقال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة
له والمتكلفة لشانه والمترجمة عنه وايضا فيه اي في ان محلا وان مرتحلا ضيق المقام اعني المحافظة
على الشعر والمص بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمروا قال وعليه
قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر لان المنكرة ظرفا ولم يقصد انه
بدون الضيق فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزاين رحمة ربي تقديره لو تملكون فحذف
تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط
ما يتصل به فالمسند المحذوف هنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن
العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو ظهر لم يحتج اليه وانما صح
البدل لان لو انما تدخل على الفعل وثم الفاعل فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتداء ولا تاكيدا ايضا

على ان يكون انا المقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعد
حذف المؤكد وابقاء العامل وابقاء التاكيد كذا ذكره صاحب الكشاف هذا ولا يتضمنه علم الاعراب
فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون
بالشح اى البخل الكامل المبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام فى صورة المبتدا
والخبر يعنى كان قولنا كحمة مثلا فى الصورة والعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا
انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانا ليس مبتدا بل تاكيد مقدم وهذا الكلام
صريح فى مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند
والمسند اليه اى فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اى فامرى صبر جميل ففى الحذف تكثير
الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا فى احدهما او
الصبر الجميل هو الذى لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه
اولى وبان سوق الكلام للمدح لحصول الصبر والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله
له وبانه فى الاصل من المصادر المنصوبة اى صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا موافق
له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص
حذف الخبر اعنى اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفى هذا نظر لان وجود القرينة هنا شرط
الحذف فحيث لا قرينة للخبر لا حذف والقرينة ههنا صالحة لهما واصاب الاختلاف ويحكى وها و
كثيرا ما يقول الصبر خير حيث تهاجر هذا الكلام ما نعم مثل هذا المعنى فيه ولا يرجح
حذف المبتدا بعنايته من غير وضرب جميلا بالنصب وان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل
فى المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة اولى وان كان تنكيره مسوغه
وبانا المتوهم من قولنا فصبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على
انه ابعد من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة انتهوا [illegible]
المبتدا الموصوف او الخبر اى لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اى مستوون فى استحقاق العبادة
والربوبية كما اذا اريد الحاق شىء بذى صفة فى صفته ورتبته قيل هم ثلثة فحذف المبتدا عند
صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على انه يخرج تخريج الجمل [illegible] كقوله
ازيد عندك ام عمرو ذاك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى
الانقطاع ورد كيف هذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان فى احد الجزئين اعنى المسند
اليه والمسند وقيد بها على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو ازيد قائم وقاعد
ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو تام منقطعة لا متصلة لانك تعدل
عن الاتيان بالمفرد بعد ام وهو قرينة الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها فى تقدير كلام واحد
من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع ومن لوازم المتصلة عدلها المفرد احترازا
عن عطف الجملتين المشتركتين فى الفعل نحو اقام زيد ام قعد فانه كالمفرد

لابد له من فاعل فهي مستلزمة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان يكون منقطع
نحو قام زيد ام عمرو لم ولابد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن
سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام
عند تحقق ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة
على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية متقدمة الفاعل
اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان
السؤال عمن فعل الفعل وصدر عنه فتقديمه مبتدا كقولنا الله خلقها يودي هذا المعنى
وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل ولحوق اسم الفاعل به حاصل في قولنا الظهور لان
السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثمة قيل الاولى انه مبتدا والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال
ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفاعلية وتقديم المسؤول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام
على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة والاحتياج الى الحذف وان الواقع عند عدم الحذف
جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن
نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع
اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وانه لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة
من الفعل اي يبكيه لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكيه المقدر ليس بقوي
من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي يأتيك للمعروف من غير
وسيلة وتطيح من الاطاحة وهو الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقحة يقال طوحت الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات ولا
المطيحات ومما يتعلق بالمختبط وما مصدرية اي سائل من اجل اذهاب الوقائع ماله او
يبكي لمقدرا اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد ونطيح على التقدير بمعنى الماضي عدل عنه اليه
استحضارا للصورة تهويلا للامر الهائل وفضله اي فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل
الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه بذكر الفاعل بعد فيما هو نحوها بفعل مضمر جوابا
لسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر
الاسناد وقد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا ووجه ذلك انه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك
باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجهول فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل
فلا شك ان الاسناد مرتين امكن واقوى ولان الاجمال ثم التفصيل وقع في النفس مكان اوكد
ووجه يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر يعني من يبكيه لا الاسناد عن معنى الفاعل المعلوم
اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال تعدد المسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا
والوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء وجملة مسند اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه

قوله ولا يكون بمعرفة الفاعل لحصول الفهم بغير معرفته لان ما له الكلام عند المخاطب في ذكره اي ذكر
الفاعل فيكون من قبيل ما حيث لا يختص به وهو بخلاف ما للمخاطب الفاعل فانه مطمع في ذكر
الفاعل بعد الحد من ان يحصل له شيء من فضائله ليخلص من ... مثل المخاطب الفاعل على خلاف
... عن الحذف والاضمار وباحتمال ... المتاخمين من حيث النظام
الان ضعف نحو ... وجعله فضلة ... الاهتمام ... بالفاعل وتقديمه على
الفاعل المظهر ... انما الاهتمام يرد ... الاهتمام بالفاعل ... في انطباع اجزاء الكلام في
ذكر الفاعل مع ... المفعول ... اليه فيكون حصوله اوقع ... واما ذكره اي ذكر
المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم و
من الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال
من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله انت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم
ونحو ذلك وان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سيذكر
او لاستلذاذ ... من المسند اليه نحو ... كالاسد عند قيام القرينة
سعيد ... ونحوه ... وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل
على نفس المسند واما تعجب المتكلم السامع بما لذكر المستغنى عنه في الظاهر واما افراده
اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان
سببيا نحو زيد قائم ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد
قائم ابوه فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قائم في اعتبار تقوي الحكم كما مر
وقوله مع عدم افادة التقوي معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فخرج فاعل
المصدر ... ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت وحرف التاكيد نحو ان زيدا قائم او
نحو ذلك او تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام
وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا
سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيد
ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي اخص من عدم قصد التقوي واجيب لصاحب
المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانما التاكيد بتقديم المبتدا والمسند
مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع المحصل في عبارة
المفتاح عند المسند اليه ... لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت
للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه ولقائل
ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي لما نبين ان المسند الى المسند اليه شيء
في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي

وانعقت خبر المبتدا فظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان
الجملة الواقعة خبر مبتدا وقد السلف تت الخبر صريح ومعكت عن الاسناد الخبري في كلام بام الحكم
بمفهوم المحكوم وصيا ما ليس بتعلقا وبانتفاء عنه صريح فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق
ابوه لزيد لمعنى انه ثبوت لزيد الموصوف بعهو كونه منطلق الاب غايتها في الباب انه
وصف اعتباري علوا او محققا الثبوت بالفعل حقيقة لا سفض بكثير من المسندات الفعلية
لا الاعتبار هو واد الكان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان يكون المسند فعليا مع كونه مقصد
المعنوي بمعنى افراده ومما ذكره الفاضل في شرح المفتاح هنا ان المسند في زيد منطلق
ابوه فعلي بجملة فيه نحو زيد ثم استدل على ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة والمحكوم به
في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان الالانه مما
ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه في زيد منطلق ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند
هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كانه
ليس بسببي والا كان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بالتمثيل
ويؤيده ايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه حكم محض
المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم ابوه وصف
سببي وعلى هذا كان القياس ان يحمل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يعتبر فيه
الجملة عبارة المص اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تقسيم المسند الفعلي امثلة منها نحو الكرم
البر فيتبر في والدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين و
اعترض عليه المص ان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوى
لان خالد موضوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح
الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على
مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما غير
المثال الاخير بقوله اذ تقديره استقر او حصل لانه لو قدر يستقر حتى لا يكون خالد مرفوعا به
لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضاحا لتغييره
مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند هنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور
بامثلته واعراضه فيكون التمثيل هنا ضايعا ولهذا ترك المص ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد
ما فرغ من الامثلة قال وتخصيص لتقوي الحكم يذكر في تقديم المسند ولو كان غرضه انها امثلة
لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه وقع مشرفي ضابط الافراد ذكر الفعلي
وذكر التقوي فتوسط امثلة الافراد بين تفسيرهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف
بصناعة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه
وكان الاولى ان يفسر بمثل الجملة الواقعة خبرا نحو زيد منطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على مبتدا

يعايد

بعايد بشرط ان لا يكون ذلك العايد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه
مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعلقها على المبتدا ليس بعايد ونحو زيد قايم وزيد هو قايم
لان العايد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت
عمروا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا
الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المسند اعم من ان يكون فيه هو العوامل او
بعدها والعايد اعم من الضمير وغيره وعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبرا
لمبتدا وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشي الذي بني
عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منفي عنه مطلوبا التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند
تعليقا اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي
الاسناد الى ما بعده فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد
ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مثلا
خبرا مع الحكم عليه بثبوت لمبتدا اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات لزيد فيما يخص منطلق
عليه لان معناه ما جعل مبتدا او وقع مثلا منطلقا خبرا عنه فخرج من هذا التقسيم نحو زيد منطلق
ابوه وانطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بمبني على شي لما عرفت من تعريف
الثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله
وهو عمرو بالاثبات ليكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي في هذا او قوله
او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان
المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله
واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى
انه سهو والا لكان المناسب ان يقول واذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع و
ترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند
سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب
اخوه هو ضرب فانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه
انطلق بناء على ان انطلق مع ضميره جملة وليس في الكلام ما يدل على ان نفس المسند السببي
يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان الكلام في المسند سببي يجب ان يكون مسند
ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى مبتدا
ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا وهو الزمان وضميره هو عايد الى المسند
السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند
كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا وح يكون المسند السببي هو الماخوذ من مجموع
كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد المسند باحد

الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان التكلم والمستقبل وهو الزمان
الذي يترقب وجوده بعد هذا والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوايل المستقبل متعاقبة من غير
مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلاته ماضي وبعضها باق فجعلوا الصلوة
الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم فانه يدل على الزمان
المسند اولا فهو ان دل عليه فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فلما عند انه جزء من مفهومه فمن
تضمنه يدل عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل
وتجدد الجزء وحدوثه بعض عدد الكل وحده وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاء
بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ وهو سوق للعرب كانوا
يجتمعون فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقايع قبيلة بعثوا الي عريفهم
العريف هو القيم بامر قوم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتأملها
يجدد منهم ذلك المتوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة تطلبني لكامل باسم
واما كونه اسما فلافادة عدمها اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت
والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام
والثبوت كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجتمع فيه الدراهم لكن يمر عليها
وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دايم من غير تجدد واعتبار قال الشيخ عبد القاهر
الغرض من الاخبار ان كان هو اثبات المطلق ينبغي ان يكون الاسم وان كان الغرض
لا يتم الا بالاشعار بزمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على
ان يثبت به المعنى للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق
لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد
والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزجيه ولهذا وجه قولنا
في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قايم لا يقتضي استواء المعنيين من غير افتراق والا لم يختلفا اسما
وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او
به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان
ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة
كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة السوال وهو ان خبر كان من مكملات الفعل وقيد
لكان مع انه ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر ليكون الخبر لتربية الفائدة
الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا
هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة وهو قيد
المنطلق كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله
وتثبيته على غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال

بمعنى كان زيد قايما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود فى الماضى
وبمعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن فى
الماضى وهذا معنى قولهم انها لاعطاء المسند اليه حكم معناه فان المعنى فى هذا المثال حكم لانتفاء
لانه للمال الذي اشتمل اليها وهذا نوع اخر في تحقيق كون صدر الاخبار حقيقة بالافعال واما
ترك اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفايدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج
اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على
زمان الفعل او مكانه او غيره كما لاغراض يتعلق بها او خاف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار
او ثقاد حمل الكلام فيتوله منه عداوة وما اشبه ذلك واما التقييد اي الفعل بالشرط نحو اكرمك
ان تكرمني اوان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة
ما بين ادواته اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو
فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك
ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج بهذا الكلام الوجه
عما كان عليه من الخبرية والانشائية بل الجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جيتني اكرمك
بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه
اي اكرمه وقت مجيئه وقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد
مخصوص محتملة في نفسها الصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما
نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام
فلا يتقدم ما في حيزه ولا يصلح عمرو ان يضحك اضحك واما ما ذكره الشارح العلامة من
ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مع قطع
عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن
احتمال الصدق والكذب وهذه الدقيقة قد تدح لقوله في نفسها وتعسف منه وتخلط لكلام
اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرط متصلة
او منفصلة ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب ويتعلق الاحتمال
بالشرطية بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالع ليس بقضية ولا محتمل الصدق
والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عنده وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وههنا
لا يتحكم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جيتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك
وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرط بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب
اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل اللغة
العربية النهار محكوم عليه ووجوده محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية انه الوجود
ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق

والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار ح وكذبها بعدمها واما عند
المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية هو الحكم بلزوم
الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها وكل من الطرفين
قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها قد تجعل
موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبرين
وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الاخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة اي
معناه النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيد مسندها بمفعول
فيه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد
من النظر اي من البحث ههنا في علم المعاني لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو في ان
واذا ولو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط واعتقاد
المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريقة الحكاية او على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم
بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط
ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكو
فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما
في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم
بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتامل وكذا ذكره في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم
بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا تعلم ام تكرم فتنبه في المثال على اشتراط الخلو
عن الجزم بالوقوع وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك ما كنت تراعي حقي مستعملة في مقام
الجزم لنكتة فظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط انما هو نفي كونه
ما له فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التاويل وقد سها الفاضل
الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم بمولده لكنه اي ولكن
اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر لوقوعه موقعا لان لان
النادر غير مقطوع به في الغالب وكذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال
مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع لدلالة على الوقوع
وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل
ان نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة
بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذا
بشوم موسى ومن معه من المؤمنين جاء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة
المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق

وان كان تعريف الجنس يطلق عليها وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساع
متعلقة في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جي
بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى ان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من
الله وههنا بحث وهو ان عدم الكثرة وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين
او في فرد معين واما في نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا
لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل
الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة غير واضح اللهم
الا ان يقصد به نوع مخصوص والمص قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا
على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف العهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك
لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا
ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون العهد لحصة معينة من الجنس ولعله
ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها وبهذا ظهر فساد ما قيل انه
اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله تعالى وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي
حقها ان يشك في وقوعها لكثرة الوقوع قطعية مع جعل السيئة القليلة غير قطعية
الحصول وان اراد به العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود
الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم
ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس
على مذهبه وبهذا بطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة
اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة
دورها بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد اشعار بان هؤلاء الذين يدعون
انهم احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليه فهم اقبح الناس
اعتقادا واسوئهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق
القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر على
القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلان اذا قصد
بها العهد تكون الحسنة واقعة موجودة فيتوافق لفظا اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا
يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم
بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على
المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا باعتبار وقوع افرادها
واما من حيث هي هي فممتنع فدخول اذا عليها يكون ممتنعا لا مرجوحا واذا جعلت الحسنة
الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقرر ومنه يظهر فساد ما قيل انه اقضى

لتحقق المبالغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكن فيها اشارة الى حاضر معهود
ولا يمكنه امكانه في الحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول
بكون المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة
معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب
والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقتضى لحق البلاغة والسيئة
نادر بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة
الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت
قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر دعانا
ومعرفا في قوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول
فللنظر الى لفظ المس المنبي عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان
المستحق بان يحصل له كل ضر لبعده عن الحق وارتكابه الضلال فنبه بلفظ اذا والماضي
على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني
فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله واذا انعمنا على الانسان
اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر
يجب ان يكون مقطوعا به وقد تستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء
المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه في الدار فيقول ان
كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استبطئت ليلتك فتقول ان يطلع
الصبح وبعض الليل افعل كذا فيتجاهل تولها وتحيرا وقس على هذا او لعدم جزم المخاطب
كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله اي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع
الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباك ان كان اباك فلا تؤذه
مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم انه لا يؤذيه او التوبيخ وتعيير المخاطب على الشرط وتصوير
ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اي فرض الشرط
كما يفرض المحال لغرض متعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك كقوله تعالى
افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القران وما فيه من الامر والنهي والوعد و
الوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان
بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد
التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على
مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحالات لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف
مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال ادعاء يجب بمقتضى المقام لاتفاق
المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم بمعنى

الاصنام دون ان الماضي منه منزل على انها عدم الجزم بوقوع الشرط لانه لا يقين صرح المحل
مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار ابن آوى ان كنا بل يقال لو طار لا ينبغي ان الحال
في هذا المقام يترتب منزلة ما لا يقطع بعدمه على سبيل المساهلة ولم يخلو ان العال
لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا لانه من باب التبكيت لان دين الحق واحد
لا يوجد له مثل فجئ بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير ان حصلوا دينا اخر مماثلا
لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك
فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فنا فبنا على الكلام والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب
بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد
فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان
القيام قطعي الحصول بالنسبة الى البعض غير قطعي بالنسبة الى اخرين فيقول للجميع
ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل لهم القيام قطعا
وقوله تعالى ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتابين يحتملهما اي يحتمل
ان يكون للتوبيخ على الارتياب ولتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم
الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الايات
الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين منهم لانه كان فيهم
من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور
وارد هنا لان عدم الشرط يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما مر لانا نقول
الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول
ظاهر ان لبس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان
ههنا بمعنى اذ وقد نص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر
كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو
قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة
كان على المضي لتمحضه له لان الحدث المطلوب الذي هو مدلول له يستفاد من الخبر فلا
يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك
الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان
ينسيك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانها مما تنكره العقول فلا تقعد بعد ان
ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان وجعل ينسينك خبرا له ليستقيم
المضي فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع
كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا ههنا نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس

من التغليب في شيء ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على المرتا بين
منهما غير المرتابين وقطعا بمعنى الدين لا وقطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب
وغلبهم ويكون معنى الكلام او ليغلب غير المقطوع بانهم مفي الشرط على المقطوع
به كما اشرنا اليه في المثال المذكور ثمة والتغليب يجري في فنون كثيرة نحو تغليب
المذكور على الاناث في المذكور والانث صفة مشتركة لقصد جعلهم على
طريقة اجرت على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى
من الذكور انما سمى بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث و
القياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت
ناشية من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى عليهما السلام والاول هو
الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرايع ربها وبكتبه وكانت من المطيعين
ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كقوله بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب
والقياس بياء الغيبة لان الضمير عايد الى قوم ولفظه لفظ الغايب لكونه اسما مظهرا
لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه
الابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين للشمس والقمر والخافقين
للمشرق والمغرب والحسنين لكرم الله وجههما وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين والمتشابهين
على الاخر بان جعل الاخر متفقا له في الاسم ثم ثنى ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وتسوان
يغلب اللاحق الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المونث نحو القمرين ولا
يخفى عليك ان الابوان والقمران من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى كانت من القانتين
اذ ليس تغليب احدهما على الاخر ان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه
على المذكر خاصة بل ان يجعل احدهما متفقا للاخر في اسمه ثم تثنى ذلك الاسم فان قلت
لا يكفي في التثنية الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ايضا ولهذا ما ولوا الزيدين
بمسمى زيد فلا يطلق قرآن الا على الطهرين او الحيضين لا على طهر وحيض قلت هي
مختلف فيه فانه لا بد لست يقال العينان في عيني الشمس وعيني الميزان فهم يعتبرون
في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب
من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين موضع للذكور الموصوفين
بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا
جميع الامثلة السالفة والاتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا
الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة
اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه
تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى لنخرجنك

حكايرم

يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب
في العود في ملتهم مع انه من بريء ومنه تغليب المتكلم على المخاطب والغايب نحو انا وانت فعلنا
وانا وزيد خرجنا ومنه تغليب المخاطب على الغايب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم
فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرا بتاء الخطاب والمعنى انت
يا محمد وكل جميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يخاطب غيره من غير اعتبار
التغليب لامتناع ان يخاطب في الكلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فانهم
قال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاوكم اي جزاوهم وجزاوك وقال يا ايها الناس
اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل الناس
الذي توجه اليه الخطاب اولا والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيب لان لعلكم
متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا
اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلا على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلا
على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلا وقد يجتمع
في اللفظ الواحد تغليب المخاطب على الغايب والعقلا على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من
انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي يخلق لكم ايها الناس من انفسكم
اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق الانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم
ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل بما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو
كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله اذا ولكم خطاب شامل الناس المخاطبين بالانعام
المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغايب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس
والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلا على غيرهم والا لما صح خطاب
الجميع بلفظ كم المختص بالعقلا ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان
يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقايل ان يقول جعل الخطاب
شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق
الناس والخطاب يختص بهم والمعنى يكثركم في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل
وهيا لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام
خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون وجعلها ازواجا تبقى ببقاكم وتدوم بدوامكم
وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه
اي جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد
بعض الشي وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يومنون
بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص
على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال

يزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليباً ولكونهما فعليين لقوله كان كل قدم
ليثبت الحكم اول الامر معللا فيكون له في النفس استغراق لما يذكر تعليله بعده اي لايكون ص
ولكون ان واذا للتعليق امر هو حصول الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في
الاستقبال متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال
ولا يجوز ان يتعلق بتعلق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى
انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على الدخول في الدار في
الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية
واما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء
فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل
الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان ينبه ان الجزاء يجوز ان يكون
طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلي استقبالي دلالته على الحدوث في المستقبل
يجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا
يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن
مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين و
ان جعلت كلتاهما او احدهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى
ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد
باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا
تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله
اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدر ما
يناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط
بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد تستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط
لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كامر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد
مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء نحو زيد وان اعطي مالا بخيل
وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قوله اي قول ابي العلاء فيا
وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله ايضا فيا وان
ذهلت عما اجن صدورها فقد البيت وجد القنوس رجال لظهور ان المعنى على المضي
دون الاستقبال وقد تستعمل اذا للماضي كقوله نعم حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا
ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين
امنوا قالوا امنا كما برانه غير الحاصل في صورة الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله
نحو ان اشترينا كذا حال انعقاد اسباب الاشترا او كون عطف على قوة الاسباب لا على ابراز

عن الحاصل وكذا جميع ما عطف عليه باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع لقوة اسبابه كما سبق مثاله ان يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام وهذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابرازه غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل له ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا جي بلفظ الماضي دلالة على وفور الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن للتحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها واجيب بوجوه الاول لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط منشأه اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناه اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا ترى ان قولنا ان كان زيد انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا فلا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لكن الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها او لان الاية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن الموالي على الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه يحرم الاكراه او الطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه ح لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يرتفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابرازه غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى واحد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد ع وعدم اشراكه مقطوع به لكن جي بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض

والتقدير تعريض بمن صدر عنهم الاشراك فانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد
فتقول والله ان يشتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بمن لم
يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في
هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال
ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط
للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم
بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب بسياق الاية واليه ارجع ووجه
حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطب الذين هم اعداؤه الحق على وجه
لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعتقد
عطف على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق
لكونه اي لكون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه
ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم
براوا لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبة عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا
الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم فهو من لطائف الاساليب وقد
كثر في التنزيل والاشعار والمجادلات فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي يجدكم مشركوا
مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصة العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم
بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم
فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة واستعمال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل
متعاطفة وقد عدل في الثالث الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان
احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض تنبيه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر
المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار
عندهم ان يرتدوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون
الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يرتدوا كفارا
لمصادمتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمل به لزوم الاولين لها اعني كونهم
اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر
المؤمنين ثابتة البتة ولا نجب لهم من كفر نفع لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانفعها
للمشركين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط
الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لدى المصادمة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعرفة
وبما نشأوا عليه ولما ثبتوا من قوتهم بمكة فاسبحوا لهما اما اتقاء وداوة لغيرهم بان يسلم
المشركون انفسهم وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت واذا عطف شيء على

جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يقصد وجوب كل من المذكورين بدون الاخر
ويصح وقوعه جزاء نحو ان تاتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على
المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استاذنته وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اى
اذا رجع استاذنته واذا استاذنته خرجت كذا في دلايل الاعجاز فما في الاية ان كان من
الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب
الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط فايدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا
فالاولى ان يكون قوله ودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف
الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون
على مجموع الشرط والجزا وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى
الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة
الكفر واستيفاء مقتضيه بها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم
اعداء ولا فنا لعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا لا يقال لانه نزلت في حاطب من
ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي صلى الله عليه وسلم لقتالهم فتخيل
ظفر المشركين بهم يظنون بهم كفارا مثلهم فلا عداوة ولا ودادة الكفر لرد الى الكفر واما
اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين مخلصين تحقق العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة
الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب
الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي عليه السلام
عن الطريق ولو للشرط اى لتعليق حصول مضمون الجزا بحصول مضمون الشرط فرضا في
الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم منه انتفاء الجزاء كما تقول لو جيتني لاكرمتك
معلقا الاكرام بالمجي مع القطع بالانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح و
هي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جيتني لاكرمتك معلقا
لامتناع اكرامك بما امتنع من مجي مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل ولا المعلق نفس
الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق هي امتناع الجزاء والمعلق عليه
نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف
مضاف اى كونها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع
من المجي والظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية وكانه قيل
انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع
وهذا معنى لطيف يشجع السكاكي على هذه العبارة وعقل عنه المهرة من متقني كتابه
فقوله هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت
مع القطع بالانتفاء والمال واحد فقي الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول

اعني الشرط سواء كانا الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع
النفي اثبات وبالعكس ففي نحو لو لم تاتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم
الاتيان اعني ثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض
عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم
من المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب
لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان
قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع
تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الالهة انتفاء الفساد لجواز ان
يفعله الله بسبب اخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان
دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا
نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت
او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط
ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة
ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل
امتناع لازمه وهو الجزاء وهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء
على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع
المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا
لكنه ليس حيوانا ينتج انه ليس بانسان وقولنا ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان
وهذا ما ذكره جماعة من النحويين وتلقاه غيرهم بالقبول فنحن نقول ليس معنى قولهم
لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى
يرد عليه ان انتفاء السبب والملزوم لا يدل على انتفاء المسبب واللازم بل لانها للدلالة
على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم
ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء
مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى علة العلم
بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك
عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك
ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم
رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقدم في المنطق
وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك
الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فقياسا مهملا واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو ان

والحيوان

ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما
ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء
الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في
الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا
شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا
تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء
تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه
انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا
صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله
عليه السلم نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا لزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي
اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان
ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان
الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب والبق
باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه
فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين
نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت
عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعي لزوم الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه فلزومه
عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك
اياي لاثنيت عليك على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو الداخلة على
النفي فان قلت هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تعليق انتفاء
الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون
هذا منتفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا تقدير انتفاء الثناء المرتبط
بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط
بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل الشرط والا لكان تقييده
بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا
ان المعنى في قولنا لو جئتني لاكرمتك فليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء او
ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب

انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو
لو اهنتني لاثنيت عليك ان تعدد الثناء المنفي عن المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد
العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر بثبوت
نفي المنفي لزم الاثبات وتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم
الجزاء حتى يكون المعنى في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا باهانتي فلا نسلم ان
النفي عام بل معناه لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبط بعدم الخوف وح يجوز
ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم
يعتبر بل اجري على اطلاقه فيلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى ولو
علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني
فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم
فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل
الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع
ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لانه علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال
جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني
وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع
غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في الكلام الحكيم تعالى
وتقدس انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهل
يركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة
اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم
لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير
الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان
يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض
عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي و
الاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير فانما يكون
خيرا لو كان من اهله بان اسمعوا الاشياء ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال
لا خير في فلان لو كان فيه فوق المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة وليس خيرا فيه
واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف
الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا
ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل
اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت

والمضي

والمضي   يتوافق الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق والاستقبال ينافي فلا
تعدل في جمليتها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل
في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني
لاباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وقال ابو العلا ولو وضعت في دجلة
الهام لم تنقع من الجوع الا والقلوب حوالي تصف ناقته على مفارقة بغداد
وشوق ركابه الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنه جاء باو قصدا الى انه وضع
ركابها الهام في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه الياس وانقطع الرجاء فصار
في حكم المقطوع بالانتفاء فتحاها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر
لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا
لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي عليه السلم على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم
راي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله نعم انما نحن مستهزئون حيث لم يقل
الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا
بعد وقت والاستهزاء منه هو الاهانة والاستخفاف ومعناه انزال الهوان
والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله تعالى في المنافقين والبلايا النازلة بهم
يتجدد وقتا فوقتا فتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد
استمرار الفعل الاطاعة ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره
على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار
امتناعه عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى
الامتناع عن الطاعة فهو بخلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار ودخول
لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول ولنا في ايضا
وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار
النفي فيفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية
تفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخل عليها حرف النفي يكون لتاكيد النفي و
ثباته لا لنفي التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم
انا امنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما بزيد مررت لاختصاص
النفي لا لنفي الاختصاص مع ان تقديم نحو المفعول يفيد الاختصاص وهذا نظائر اخر
في كلامهم ولدخول لو على لفظ المضارع في نحو لو ترى الخطاب لمحمد عليه السلم او لكل
من تتاتى منهم الروية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها او يطلعوا عليها
اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا
فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا في قوله تعالى ولو ترى اذ

الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي
المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره
وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض والمستقبل الذي اخبر بوقوعه
بمنزلة الماضي المحقق الوقوع بهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما يكون في
القيامة لكنها جعلت بمعنى الماضي المحقق فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي
وح كان المناسب ان يقول ولو رايت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من
لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستعمل في المحقق ماض
بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى ذلك الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت
امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي عليه السلام
ولو للتمني فلا استشهاد لان لو للتمني يدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين
كفروا فانه قد التزم ابن السراج و ابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع
بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي ووجه ابو علي
في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يود الذين
من تنزيله منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير
كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة
بيود والفعل المتعلق برب محذوف اي رب شيء يود الذين كفروا محقق وثابت
فلا يخفى ما فيه من التعسف وينبوا النظم ورب ها هنا لتقليل النسبة بمعنى انه تدهشهم
اهوال القيمة فيتمنون ذلك فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون
مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق ومفعول
يود محذوف بدليل قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادتهم جيء به
على لفظ الغيبة لانه مخبر عنهم كما يقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا
سديدا حسنا وربما يتوهم ان لو اذا وقعت بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية
مفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله
يعني صورة روية الكافرين موقوفين على النار يقولون يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات
ربنا وكذا صورة روية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم
ليتعجب من تلك الحالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله
الذي يرسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة
اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والا
نقلابات المتفاوتة ونحو ذلك لان المضارع مما يدل على الحاضر الذي من شانه ان يشاهد
فكانه استحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في

امر مهم

امر بهيم شيئا هو بغرابته او قطعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون
دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث يجب ان يعبر عنه
بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابني حوادث لو تبع
الى الآن لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية
كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على اثبات المثوبة
واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة غير الاولى فلا تقع الا فعلية البتة واما تنكيره اى
تنكير المسند فللارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب
وعمرو شاعر فيدخل فيه ما اذا فصل حكاية عن المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل
فتقول صديق لك عند رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على
انه خبر مبتدا محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب
المفتاح او يكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تنكير
المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع
عقلا في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها
عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون
كون المبتدا نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا
فيما اذا صيغت على ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك
بان اسم الاستفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم مبتدا نكرة والخبر معرفة ويمنع
عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة
وارتكاب مخالفة الاصل مستبعد عند العقل الثاني ان العلم حكم من احكام الشيء
يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم
العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد
اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفة او النكرة المخصصة
بل النكرة المحضة معلوم من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان
قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجي في تعريف المسند ولان ما ذكر على
تقدير الصحة انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما
الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم
كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما
يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو
زيد غلام رجل والوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة

المخصوص يوجب تمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات
والاضافات والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة
عن نقص الشيوع ولا شيوع في الفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوضع
يجي للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة
على معنى الكثرة وشموله لها فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك ويجب
ان لا يكون الوصف في رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق
على كل فرد يفرض من غيره لا دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني
زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد نفسا يحتمل ان يكون
من جهة نفسه وغيرها فنفي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا ترى الى صحة
قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة
والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند بمانع يمنع من تربية الفائدة واما
تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي السامع باحدى طرق التعريف
هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس
في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بامر اخر مثله اي
حكما على امر معلوم بامر اخر مثله لذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع
باحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او اختلفا نحو
زيد هو المنطلق وقوله بامر اخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند
بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا ونحو انا ابو النجم وشعري شعري متاول
بحسب المضارع باعتبار حالتين اي شعري الان مثل شعري فيما كان اي المعروف
والمشحون بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كل ما يتحد فيه لفظ
المبتدا والخبر على ما توهم بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع لمن
سمعه يقاوم الاسد فهو هو واحد الضميرين لمن سمعه والاخر لزيد وهذا مفيد
من غير تاويل او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي او لافادة السامع حكم اللازم
بامر على معلوم باحدى طرق التعريف بامر اخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون
المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده
السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس
المبتدا والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر فالحاصل ان السامع قد
علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فلا يستفاد من الكلام انهما متحدان
في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في

المثال

في المثال الاخر باعتبار تعريف العهد والجنس وفي هذا تمهيد لما سيجي من بحث القصر
ومما ورد على تعريف العهد قول ابي نواس فان تكونوا برآء من جنايته فانني بعض
الجاني هو الجاني اي هو هو يعني ان الناصر الجاني والجاني سيان على معنى ان
هذا ذاك وذاك هذا ولا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما حسب
اضافتها الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى هو الكامل في الجناية المرتقي على كل
حال ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنى جناية حتى يصح له التنكير وما ذكره
في بعض الكتب ان التعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند
اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا اشعر
لفظ الايضاح لكن قوله باسم معلوم على اخر مثله يابي ذلك ويدل على انه يجب معلومية
الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف
الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب
باعتبار تلك النسبة الى الغلام من علامته والا لم يبق بين المعرفة والنكرة فرق نعم قد
ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا الاصل وضع للاضافة ولكنه قد يقال جاني
غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة
لكنه كثير في الكلام ولفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا
الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد ان يكون معلوما
مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه
المخاطب اصلا وعكسها اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو و
الضابط في التقديم انه اذا كان للشي صفتان من صفات التعريف عرف السامع
اتصافه باحديهما الاخرى حيث يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج
فايهما كان يجب يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك
ان تحكم عليه بالاخر يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه فتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث
يجهل اتصاف الذات وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر
اللفظ الدال عليه فتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف
اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرفت اخا له
لا يعرف على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك
وهذا يتضح في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا
قيل في بيت السقط تخوض بحر النقع دون ماءه انا الصواب ماؤه بنقع ان السامع
يعرف له ماء وانما يطلب فعينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق
ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان

اردت ان تعرف ان ذلك المنطلق هو زيد بناء على انه يطلبه على التعيين و تقول
من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق و بهذا يظهر ان ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل
بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التايب محل نظر و قس على ما ذكرنا ساير طرق
التعريف والثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي
قصرا غير محقق بل مبالغة لكماله فيه اي كمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس
نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فيبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة
عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل
المعرف بلام الجنس مبتدا نحو الامير زيد والشجاع عمرو لا تفاوت بينهما وبين ما تقدم
في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في
المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال الامير للجنس فامره ظاهر لانه بمنزلة
قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس
والحقيقة فهو يفيد ان زيدا جنس الامير وعمرا جنس الشجاع متحدان في الخارج
ضرورة ان المحمول يتحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتباينين في الوجود
الخارجي على الآخر فيجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد
وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قايم
مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقايم على غير زيد و
فساده ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القايم ولا يلزم من
اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع افراد الانسان بغير الماهية بخلاف المعرف فان المتحد به
هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس
وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس اذا جعل مبتدا فهو مقصور على الخبر
سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس وغيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع
اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل
على الله والتفويض على امر الله والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس يتحد
مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه
في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب و
لا يلزم ان يكون ما في العرب لا بد ان يكون مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس
فليتامل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف
بكونه لله على المبتدا نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس
في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصود قد يكون مطلقا كما في الامثلة

المذكورة

المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او
مفعول او غير ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر
راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب الف قنطار قال الاعشى
هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا قصر عليه هبة المائة من الابل
حال كونها مخاضا وعشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سوى
كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان العهد
هنا الى جنس مخصوص من الهبة هي بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص
وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلايل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب لي ليس معناه
انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا مانت به حبيب كما في انت الشجاع
ولا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتي لك حتى ان ساير المحبات في جنبها غير محبة كما في
قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم
في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة
مني فهو مثل زيد المنطلق الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من
الجنسية لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم نعهد الى محبة واحدة من
محباتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية فيه ولو قلت زيد
المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية
ح مثله في انت الحبيب فاعرف وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد
القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك الحسن
الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شيء آخر والا لم يحسن حمله جوابا
لقولها اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاءك على ما لا يخفى على من له دربة باساليب
الكلام لظهور ان الغرض ان بكائك لما ثبت له عادة الحسن فيخرج من جنس بكاء غيره من
القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل
انه يجوز ان يكون القصر بها اضافيا او يكون كقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوز
الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدا
بالخبر امر ظاهر ولا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد من
آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان ثبات العبودية له محله ظاهر
لا مرية فيها معروفا بها كذا في دلايل الاعجاز فان قيل اللام ح لا تكون للجنس فلا تنافي العهد
بكون اعتبار تعريف الجنس عند القصر دايما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد
انما هي للجنس وهاتي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير
الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيه

حبسم

بكونهما يتعقل فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في نحو زيد المنطلق تعتد تساوي
المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما
اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة
ومثل هذا الاختصاص لا يقال له العقد الاصطلاحي وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم
او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على
امر نسبي لانه ليس المبتدا مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا
له المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسوا قلنا زيد المنطلق
او المنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص
الذي له هذه الصفة صاحب هذا الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا
اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد يسبق الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب
هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح
من المذهبين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص
بعينه وانما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد ومسوق هذا الكلام انما
هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي
الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص
واما كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا يصح
ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون
ثابتا للمبتدا والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا
هو الذي يكون مسندا الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط اشتراك اللفظ
ووجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما هو الخبر والقضية لا يطلق خبر المبتدا لان الاسناد عندهم
اعم من الاخباري والانشائي الا ترى ان الظرف في نحو زيد عندك خبر مع انه لا يحتمل
الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم اما زيد
فاضربه وزيد كانه الاسد ونعم الرجل زيد في احد القولين فلا يخفى ان تعدد العنوان
في جميع ذلك تعسف واما كونه جملة فللتقوي او لكونه سببيا كما مر من ان افراده
لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال
ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سببي ذلك اي متعلق
مرتبط به لان السبب في الاصل الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء وسبب النحوي على ما ذكره
صاحب المفتاح وهو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده
ما يصلح ان يسند اليه صرفه ذلك المبتدا الى نفسه سوا كان خاليا عن الضمير او
متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي

عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا تحقق
التقوي بما يكون مسندا الى الضمير المبتداء ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان
يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز و
هو ان الاسم لا يوتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا
قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه وهذا توطئة وتقدمة
للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع
من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه
عليه والتقدمة فان ذلك يجري تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد
ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت يجب انه لم يتعرض للجملة الواقعة
خبرا من ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا معينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصورة
التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما يقصد به التخصيص
فان المسند ههنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرار الاستناد
فكانه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص اولا ولفظ التقوي يشمل التخصيص من
حيث انه تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان
على اعتبار التقدم والتاخير لا يفيد الا التقوي واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل
لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على
تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص
فقط دون التقوي لانه لابد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل فبعد تسليم
العرف ان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب هو انه صرح بان المسند لا يكون
جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك
عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية
اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليق هو الفعل واسم الفاعل
انما يعمل لمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبتت تعلقها
بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك والذي عندك فليردوهم فعند التردد الحمل عليه
اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب
على ان الاتصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابتا فيها او مستقر لا ثبت او
استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمص قد غير الجملة
الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فيكون الفعل
تقديرا فعلا لا جملة ولا مفردا او لا معنى لعبارة المص اصلا مع ان فيها فسادا اخر لانها
ان حملت على ظاهرها افاد ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح

لان الظرف في ذلك المذهب مقدر لا محالة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر
هنا بغير وا واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه
فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان
معنى قولنا قايم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود ونحو لا فيها غول اي
بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور
عليه بل على جزئه المجهول اعني الضمير الراجع الى خمور على الاتصاف بنفي خمور الجنة او على
الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بنفي خمور الدنيا او على الحصول فيها وان اعتبرت
النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول او كونه في خمور الجنة
لا يتجاوزه على عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي
فكذا في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف لكم لا يتصف
بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة
دون العكس كما توهم البعض فيظن وكذا ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم
الا على ربي معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي فلا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي
ليس القصر حقيقيا حتى يلزم منه كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي لا يتجاوز الى غيري اصلا
وكذا قوله لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح
من الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص بكم
دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قام زيد ان المختص به القيام دون
القعود لا ان غيره لا يكون قايما فلينظر الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج
عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف
الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه
عليه ثبوت الريب في ساير كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم
الريب بالقران وانما قال في ساير كتب الله دون ساير الكتب وساير الكلمات لان القصر
ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القران هو
ما في كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا ساير المشروبات
وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه
اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعرف
انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله اي قول حسان
في مدح النبي صلى الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه
لو اخر الظرف اعني له على المبتدا اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر فههنا التقديم واجب فيما
اذا كان المبتدا نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل اي المبتدا نكرة تقديم الحكم عليه كامو صوف

معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يمتنع نكرة لتقديم الحكم عليه نحو قائم رجل لان الالتباس
باق لجواز ان يكون قائم مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه معين كونه خبرا
ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة
فلا عيب لتقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده وامره على نحو في الدار رجل ان التخصيص
اذا كان بسبب تقدم الحكم على غير المخصص ضرورة ان التخصيص اذا كان بسبب تقدم الحكم
على غير المخصص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق
في هذا المقام ما ذكره ابن البرهان وهو ان جواز التنكير مبني على حصول الفائدة فاذا
حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب
انقض الساعة او التفاول نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر
المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله هذا المسند المقدم و
المسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق مثل اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله
هو الدنيا والعائد الضمير الى الموصوف اعني ثلثة هو المجرور في قوله ببهجتها
اي بحسنها اي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهاهنا وقد توهم بعضهم
ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول به على تضمين
تشرق معنى فعل متعد وهو شروق شمس الضحى وابو اسحق المعتصم بالله والقمر
ممدوحه ومما يقتضيه يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد اي كونه اهم
عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحق واهملهما المص اما الاول فلشهرة امره وارادة
لان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارها مقابلا للاعتبارات
المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم
المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد
نحو عرف زيد وتركه المص لانه كلام يغني عن خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال
وذلك انه قال او يتسم ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل
المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقولي في الدرجة الاولى
احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى
ما بعده من الضمير ابتداء ثم بوساطة عوده كما للضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة
الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا
يسند الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة
الثانية وكلامه في تقديم المعنوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال انا المبتدا لكونه مبتدا
يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه
فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه

ذكر الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدا
وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيها ان
اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان
الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في
الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منها متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى
فهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة
في التقدم والتاخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق العقد وامتناع اسناد الفعل
الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع وثانيها الاسناد الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى
زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرفا لاسناد اليه
مرة ثانية واما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تتحقق قبل تحقق
الطرفين وبعد تحققها لا يتوقف على شيء اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل
والمبتدا قبله فلما تحقق الفعل اسند الى زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق
الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح
في ان اسناد الفعل الى متقدم على المبتدا اسناده الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي
كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا
بطريق العقد من غير اعتبار توسط الضمير يحكم على اسناده الى الضمير والى المبتدا
بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما استلزام
كلامه التناقض واما تسليمه كالقول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرف ذكر الضمير الى
المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد مفتاح الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعله فيما
سبق اسنادا اولا وههنا ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الاخرين ثلثة وعن الثاني
بانه لما كان اول الاسناد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق العقد والمسند
اليه بهذا الاسناد متقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى
بخلاف عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل متقدم عليه
لكن بقي ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه مسند الى ما بعده
من الضمير ابتداء الى اخره لا يصح تقييدا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة
الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا
ولا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث
التقوي فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى هذا خلاصة
ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد
عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث انه تصدى لمناظرة بعض الفضلاء وكتب في ذلك

كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين
الاول الاسناد فى الدرجة الاولى بلا واسطة شئ كاسناد الفعل الى الضمير فى نحو زيد قام
والثانى الاسناد فى الدرجة الثانية اى بواسطة شئ كاسناده الى المبتدا بتوسط
الضمير وقسم يقتضيه المبتدا فقوله صرف المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثانى وقوله
صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثانى من القسم الاول اعنى الاسناد
فى الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض وهذا ظاهر كلام من بعد التنقيح
والتصحيح ولا يخفى انه تسليم لما ادعاه الشارح فى دفع التناقض من تحقق الاسانيد
الثلثة وايضا ان اراد بالاسناد الذى يقتضى المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو
بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التى هى الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل
بواسطة الضمير فلا بد من بيان كيفية تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به
قوله ثم اذا كان متضمنا للضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشا الاشكال
وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسم والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما
لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح فى شئ من كلام الشارح ولم ينبه بما فيه من الغلط
ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكى من هذا المقال ولم يره ولا طيف خياله ثم بالغ فى
التشنيع على الشارح وكتب ما فى اخر الكلام اللهم اذا الامر كما هو ويدل بادابنا فى الباطل
بالتناهى وليت بحث فنا سيجيب فى عالمك ايها الفاضل تلافيا لما كان عند المناظرة و
تشفيا عما جرى عليه وانا اقول فى كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح
صريح فى ان كون المسند جملة فعلية نحو زيد انطلق او سينطلق انما هو لافادة التجدد
دون الثبوت وبان نحو زيد فى الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقديره حاصل
او حصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن
الخبر فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه
الثانى ان قول صاحب المفتاح وقولى فى الدرجة الاولى الى اخره كلام ظاهر فى ان المراد
بالاسناد فى الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما زعم الثالث
ان حمل قوله فى بحث التقوى صرف ذلك المبتدا الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
بعيد لانسلم ان المسند الكونه مبتدا يستدعى منه اسناد الخبر لظهور ان تضايفه انما هو
مع الخبر لا غير وما يقال فى نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا فباعتبار انه مسند الى
الضمير الذى هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يتحد الفعل مع ضميره المتصل فعل الرابع انه
اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس فى نحو انا عرفت الا اسناد واحد هو
نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذى به يجعل اهل العربية
احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شئ لا

يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحًا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام و
ان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر او بعد العوامل او بين الفاعل وعامله
فلا بد هٰهنا من زيادة اعتبارها الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد
الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله الثاني اما مع انه المتفرع على تخصيصه وجعل اسناد مجرد
الفعل الى المبتدا فهذا مع ما فيه من الابتداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه
للاختصار على الثلثة اذ الاسانيد ح اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني
اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناده للجملة
التي هي الخبر الى المبتدا وهذا مما لم يقل به احد ولم تلجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر
بما ذكرت انه ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود
فما رايك في تصحيح مباحث كلام المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح
بانه مفيد التجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى
وفي الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من
حيث انه عبارة عن شيء اخر والاسناد الى الضمير العايد الى شيء اخر اسناد الى ذلك الشيء
من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار
لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلت في نحو دخلت على زيد فقام ان
قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه هٰهنا صريح في تقدم الاعتبار الاول
على الثاني في بحث التقوي لا يدل الا على تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة
الى المبتدا الا انه الذي يستدعيه المبتدا لكونه مسندا وهو المراد بقوله صرفه المسند الى
المبتدا وانما كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد مما يستدعيه ذات المبتدا وبعد
نحو الخبر لا يتوقف على شيء اخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن
الخبر الضمير وكونه عايدا الى المبتدا ولا يخفى ان يكون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن
وصف له متأخر عن ذاته فهذا الاعتبار ثالث اذ كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير
الى المبتدا ثانيا يعني بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا
اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير
اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير المتقدم عليه وعلى اسناد الجملة
هو الاعتبار الاول وح لم يستلزم كلامه التناقض ولا تضاء الاسانيد الثلثة على الوجه
المستبدع والمستبدع كما زعم واما الثاني فوجهه ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة
التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل على ما اسند
اليه في الدرجة الاولى بمعنى الى فاعله سواء وجد هٰهنا اسناد اخر كما في زيد قام ابوه زيد ط

ان زيدا

ان زيد امبتدا وقام ابوه خبر مقدم عليه اولم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور
تفيد التجدد والحدوث ولابد فيهما من تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى
واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط
الضمير الى المبتدا فانه في الدرجة الثانية فلا يشترط في افادة التجدد تقدم الفعل البتة
على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في نحو
زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه
لابد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار اليه بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز عن
نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه احترز عنه لانه لا
يفيد التجدد لما مر تنبيه كثيرا مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني
باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم
والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما
اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف
اليه وانما قال كثيرا مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه يختص بما بين
المسند اليه والمسند وككونه المفرد فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما
ولا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه
اشارة اي ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في
المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكرنا في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان
كل منها فيما عداه يكفي العدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة
في البابين لكونه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد
دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال حال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على
الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول
كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل
لا من ذكر الفعل مع كل منها يعرف بالتامل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما
لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه
وتلبسه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان
ساير المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه
بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس
الغرض من ذكره مع الفعل افاده وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن

وقع او على من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل
العبارة ح ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على
مجرد وجود الفعل الا انهما اذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني
الفعل للمفعول واسند اليه واذا لم يذكر المفعول به معه اى مع الفعل المتعدي المسند
الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اى نفي الفعل
عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان
يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل
المتعدي ح منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور
في ان السامع يتوهم منها ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن
وقع عليه فينتقض الغرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان
جنس ما تناوله الاعطاء والاعيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطا
غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان
لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا كما اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير
اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص
دلت عليه قرينة اولا اى لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده
ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له
حقيقة العلم ومن لا توجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص
يدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لامرين اعتبار كثرته ووقوعه اسنادا هنا ما يحاله ذكر
السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله
المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق
بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما الى ترجيح احد المتساويين
على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي
منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة
ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق
المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه
اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير
اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين
البرهاني افاد اي المقام الخطابي والفعل المذكور ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله او
نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون آخر وتحقيقه

الامر يعطي

ان معنى يعطى ح يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة لمصلحة هذا الفعل معرف بلام
الحقيقة فيجب ان يحمل في مقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها احترازا
من ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض
ثبوته للفاعل او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل وخصوصها
والتعلق بمن وقع عليه لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في
الغرض والمقصود عدم كونه مستفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم
لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور
اشارة الى ما ذكر في اخر بحث الاستغراق في ان نحو الخاتم الجواد يفيد الاختصاص مبالغة
بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة
الاعطاء لا غيرها وهذا لعمري قريب مما فيها مزية لان ما ذكره من الحصرين مما لم تشهد به
نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاده ان يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا
للاعطاء واما انه لا يوجد كل اعطاء فمما لا تشعر به هذه العبارة والظاهر ما ذكره المص
وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع لبعضهم خبط عظيم والاول و
هو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه مطلقا لمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله
معرضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون
ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه للامامة
دون غيره والا يجدوا نصب عطفه على المضارع المنصوب قبله اي فلا يجدوا اعداءه وحساده
الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزله اي ويسمع منزلة اللازم
اي تصدر منه الرؤية والسماع المتعلقين لمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره
بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا بين اي مع مطلق
السماع وسماع اخباره دلالة على ان اثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث
يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الراء الا اثاره ولا يسمع
الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت
هذا المعنى عند ذكر المفعول اي تقديره كما في الثاني فلعن ذكره والاعراض عنه من الايذان
بان فضائله قد يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا
اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته
لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب
القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد
تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه مطلقا
بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق

بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة
مرة او مرتين اى يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد انه
يفعل كل اعطاء من غير اعتبار المفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول
ظاهر وهما ان فرض تلازمهما في الوجود فلا يلزم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف
اى حذف المفعول في اللفظ بعد قابلية المقام اعني الوجود القرينة اما للبيان بعد
الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه و
تبينه ما لم يكن تعلقه به اى تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا فلو شاء لهداكم اجمعين
اى لو شاء هدايتكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت
المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس
بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت
ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها واعددته ذخرا لكل مهمة
وسهم الرزايا بالذخائر مولع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فلابد من
ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس السامع به واما قوله اى قول ابي الحسن
علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت
تفكرا فليس منه اى مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها على ما سبق
الى الوهم وذهب اليه صاحب الضرام من ان المراد ولو شئت ان ابكي تفكرا فلم
يحذف مفعول المشية ولم يقل ولو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر
غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد
بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت
بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول حتى لو شئت البكاء
فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر
البتة فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر
البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت
لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء الفهم
وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد البيت ليس
من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر لا يقال يحتمل ان يريد
اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق بي مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر
والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت
زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول رتب هذا الكلام على
قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سواء

الاسف والكمد والعقدة عليه يتوقف على ان لا يسع الشوق غير التفكر بخلاف عدم القدرة
على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه برد الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يسع فيه غير
التفكر فحينئذ يحسن ترتب النظم فليتامل ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان
بعد الابهام قولك امرته فقام اى امرته بالقيام فاذا اسد تعالى امرنا مترفيها ففسقوا
اى امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما البيان
لرفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اى البحتري وكم ذدت اى
دفعت عنى تحامل حادث تقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم في ابيت حنبرة ثمنها
تولد من تحامل حادث واذا فضل بينكم الحنبرة وميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن
لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكت من
قرية ومحل كم هنا النصب على المفعولية وسورة ايام اى شدتها وصولتها حززن اى
قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اى
ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض فترك ليدفع عن
السامع هذا الوهم ويتصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرد الا العظم
واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اى وقوع الفعل
على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اى البحتري قد
طلبنا فلم نجد لك في السودد والمجد والمكارم مثلا اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول
من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره اى فلم نجده وفيه تفويت
الغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل
هذا المعنى لانه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعرى لئيما ان يكون اصاب
مالا فانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي
المدح على اللئيم صريحا كمالا للعناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب
اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا
الى المبالغة في التادب معه لان طلب المثل له صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل
لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا هذا في الحذف بيان بعد الابهام واما التعميم في المفعول
مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اى كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة
وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار
وعليه اى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام
اى يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم
الموصل اليها تختص بمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم
مبالغة والثاني تحقيقا وهذان وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل

الروني فيه ان القصد في هذا المقام الى المفعول فان الحمل على اسناد هذه المعاني مما
يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام اذا جعل صاحب المفتاح محملا لمثة فلان يعطي محملا
لتنزيل منزلة اللازم والقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للتعميم في غير المفعول
به قوله تعالى واياك نستعين اى على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء
العبادة ليلائم الكلام وهنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما
هو من قبيل ما وجب فيه التقدير المفعول بحسب القراين وح فان دلت القرينة على ان
المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم في عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على
التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من الدلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف
انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع في
بعض النسخ عند قيام قرينة وهو مذكور لما سبق في قوله بحسب التقدير بحسب القراين والحاجة
اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا
جار في ساير الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اى اذني
وعليه قوله تعالى واياك نستعين ارني انظر اليك اى ذاتك وقد عرضت هذا البحث على
بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يعلم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر
والظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون
الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يفهم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فصح
ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار
لامكن ان يقال يعلم كل احد ممن يجوزه العقل والعرف الا مرا اياه قلت اولا نفيد التعميم
الكتاب عليه وثانيا ان الحذف ح انما يكون لرفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر
ولو سلم فترك التعريض بما لم يزيد اختصاص بالحذف اغنى دفع الايهام والتعرض بما
ليس كذلك اغنى التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعو
الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود
بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار
قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى الى
مفعولين سموه الله او سموه الرحمن ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى
الدعاء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير الرحمن ولزم عطف
الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله
الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح في او ولانها لاحد الشيئين
المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله تعالى ايا ما تدعوا لان ايا ما
انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس

يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف
الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي
ومنهما الذود واما ان المسقي ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ
لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما
على الذود والناس على السقي بل على جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا
قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لاخ لا من حيث هو منع وذهب صاحب المفتاح
الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال
المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود
عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما وعجزهما وسقي الناس مواشيهم حتى
لو كانتا تذودان غير غنمهما لما صح الترحم والتامل يفيد ما اعتبرها صاحب المفتاح
بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنه الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة
نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك فحذف لان
فواصل الاي على الالف فلا امتناع ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولهذا
ذكر صاحب المفتاح هنا انه اختصار لعطف المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا
والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رض ما رأيت
منه اي من النبي صلى الله عليه وسلم ولا رأى مني اي لا رأى مني عورة واما لنكتة اخرى
كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك
قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اي لينذر الذين كفروا والحذف لتعينه ولان الغرض
هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار و
المجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا
عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب [illegible] في اعتقاده و
وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيينه انه غير زيد وتقول لتاكيده اي تاكيد هذا الرد زيدا
عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك
عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وتقول في تاكيده زيدا عرفت وحده وكان على المصنف ان
يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطأ لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر
بانواعها الثلثة ونحو قولك زيدا الخطاء فيه لا يخلو عن تمحل ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطأ
في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا
ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب
على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح في نفيه نعم اذا قامت قرينة على
ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا

غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمروا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له
واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطا في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام
وانما الخطاء في المضروب حين اعتقد انه زيد فترده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت
ولكن عمروا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور
قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل قدر
بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما
في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل
مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد
للتاكيد ومعلوم ان ليس الغرض من التخصيص الا تاكيدا على تاكيد ويتقوى بازدياد التاكيد لا محالة
وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو
اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفا للعطف على المحذوف
والتقدير اياي ارهبوا فارهبون وتحقق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون
المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه محمولية الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول
واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فالفا في فاعبدون جواب شرط محذوف
لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارضي فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف
الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعل الفا
في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو
واما الفاءات الثلث فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببية
ما قبلها لما بعدها كما في ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا لي الاخرى والثانية جزاء الشرط والثالثة
تكرير لها او عاطفة كما في وقد وقع في بعض النسخ واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص
وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو واما فهدينا ثمود فهديناهم لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفا
وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع
في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوجود شيء
في الدنيا ومادامت الدنيا فانه يقع فيها شيء ثم حذف الملزوم الذي هو الشرط اعني
يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم
لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه
صدر الجزاء فحصل التحقيق واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيد اقامة الملزوم في كلامهم
اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان
حقهما التزم حذفه ينبغي ان يشغل شيء اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو
حقها اذ لا تقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولهذا تقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف

وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما
قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز
لتحصيلها الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل التقديم ليس للتخصيص لظهور
ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية
بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الاترى انه اذا جاءك زيد
وعمرو ثم سئلت ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمروا فاهنته وليس في هذا حصر
وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك اي ومثل قولك زيدا
عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر
المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت و
التخصيص لازم التقديم غالبا يعني ان التخصيص معنى لا ينفك في غالب الامر عن التقديم
ما حقه التاخير يعني انه لازم التقديم لزوما جاريا اكثريا كما يقال تحرك الفك الاسفل
لازم للمضغ غالبا اي بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد يكون لا
للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة
الشعر او رعاية السجع او رعاية الفاصلة او السجع او ما اشبه ذلك قال الله تعالى
خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال تعالى ان عليكم
لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك
فحدث الى غير ذلك من المواضع فيما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به
ابن الاثير في المثل السائر حيث ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم
السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المص بقوله
ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لالى
الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره المص في المثالين احدهما المفعول
بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي
ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام
ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل
لانه لا ينافي الاختصاص والى ما اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده
اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز
انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي
ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه
قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية ولم كان اهم ومن الخطا
ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فايدة وغير مفيد في اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر

والكاتب في القول فمن الاسجاع او من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى
هذا كلامه وفيه نظر ولهذا نقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد
مع الاختصاص الاهتمام واورد في اقرا باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا
للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى واجيب بان
الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي
باسم متعلق باقرا الثاني اي مفعول اقرا الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار
تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا
في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرا تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على
التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرا الاول والثاني
كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرا
القران والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك اي متبركا ومبتديا به ولا
بعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرا
الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض
اما لان اصله اي اصل ذلك البعض التقدم على البعض الاخر ولا مقتضى للعدول عنه اي
عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقدم على المفعول لانه عمدة يفتقر
اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فالعمدة احق بالتقدم ولانه كالجزء من الفعل
فينبغي ان لا يفصل بينهما شيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقدم
على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي اخذ العطاء واما ترتيب المفاعيل
فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة
ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب
ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت
ثم التاكيد ثم البدل او البيان او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم وقد جعل الاهمية
ههنا قسيما لكون الاصل التقدم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية
لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكره في المسند اليه فمراده ههنا موافق لاهمية
العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك
قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك
قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه ان يقتل احدا فان الغرض الاهم الاخبار انه صدر
منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل
مؤمن من ال فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من ال فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من
صلة يكتم ولم يفهم ايمانه اي ذلك الرجل منهم اي من ال فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف

اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مومن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني
فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود ولان في التاخير اخلالا بالتناسب
كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول
على الفاعل لان فواصل الاي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء
كان من معمولات الفعل وغيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما تقدم هو التقديم
كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم الفاعل على المفعول
الى غير ذلك وثانيهما ان تكون العناية بتقديمه شديدة اما لكونه في نفسه نصب عينك
كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما تتمنى الذي وتقديم
المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان
ذكر اسود كوجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر
يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله
تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الاية على
سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام ان ينتظر السامع لاتمام حديث
ذكر القرية هل فيها احد خير ام كلها كذلك فنزل العارض منزلة الحاصل فجعل المجرور نصب
العين بخلاف قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه
ذلك العارض وكما اذا عرفت في التاخير مانعا مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى
وقال الملاء من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا
بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تاخر لتوهم انه من
صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن
ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى امنا برب هرون وموسى بتقديم هرون
مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المص بوجوه احدها قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان لا يكون تعلق جعلوا بلله منكرا الا باعتبار
تعلقه بشركاء اذ ما ينكر باعتبار تعلقه بلله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم
بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتبار بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر
اذا قدم احدهما على الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل
على ان المنكر تعلق جعلوا بلله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل في كلامه ما يدل على ان
المنكر تعلقه بهما لكنه لعنايته باسمه تعالى واراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين
المومن ولا يخفى ان لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال
بالمقصود ورعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور
امر عارض اوجب لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على

تقديراً خبره وان كان صحيحاً من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن
لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة ونعمناهم فى الحيوة التى
دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اى كانت
قريبة بحيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان مما تفرد فى المنار لكنه حق واعترض
بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على التمنى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض
وليس كذلك وجعله مما اشرنا اليه من ان قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه
تقديم العامل على المعمول فالمبتدا على الخبر نعم قد صح البحث لتقديم المعمولات بعضها على
بعض لكن عمم الحكم تتميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على
بعض قد يكون بحيث يمنع الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على
الفاعل وانما جاء التقديم على الفاعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل
المتصل من غير تقديمه على الفعل

الباب الخامس القصر

وهو فى اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسى اذا جعلت درها له لا لغيره وفى
الاصطلاح تخصيص شىء بشىء بطريق معهود من طرق القصر نحو العطف والاستثناء
وغيرهما وانما قيد به ليخرج عنه نحو زيد مخصوص بالكتابة وهو حقيقى وغير حقيقى لان
تخصيص الشىء بالشىء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا
وهو الحقيقى او بحسب الاضافة والنسبة الى شىء اخر بان لا يتجاوزه بالنسبة اليه وهو غير حقيقى
بل اضافى لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معنى اخر كقولك ما
زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى
اصلا وانقسامه الى الحقيقى والاضافى بهذا المعنى لبيان كون التخصيص مطلقا من قبيل
الاضافة ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقى وغير الحقيقى لعله حد واه توهم
المصنف انه اهمل ذكر الحقيقى وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص
الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان اخر والى تخصيص الوصف بموصوف
دون ثان او بموصوف مكان اخر وهذا التقسيم شامل للحقيقى وغير الحقيقى لان المراد بقوله
ثان او اخر ما يصدق عليه ثان واخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ
لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقى ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد
انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وعمرا وبكرا وخالدا
شعراء فليتامل نعم منشأ توهم اختصاصه بغير الحقيقى انه قد اورد الامثلة فى
اثنا التقسيم من غير الحقيقى اعتبارا بكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو
عن مثله هى ظاهرة فى الحقيقى مثل زيد شاعر لا غيره وليس الا ومثل ما ضرب عمروا

الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا تاملت وجدت صاحب المفتاح يشير الى التقسيم ايضا
حيث قال متى ادخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وقفت ما شاعر بتوجه النفي بحكم
العقل الى ثبوته للمدعى له ان ما كقولك في الدنيا شاعرا وفي قبيلتك كذا شاعرا وانت تخا[?]
لقولك زيد وعمرو شاعران فيتامل التي ثبوته لذلك ففي قلت الا زيدا فاذا المقصور
كل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في
الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن يجوز ان تكون حاصلة
لموصوف اخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك
الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر
والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل
على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني
هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه
بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي
فسرها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما على جاءني
رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العلم مكرم والعكس في قولنا جاءني هذا الرجل و
يجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا
زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر
الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ما جاء فيتامل و
الاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا
يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من
مقصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها وكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما
عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر يفضي الى المحال لان الصفة المنفية نقيض
المثبتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا
اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها
وهذا محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية فحينئذ لا يلزم ارتفاع النقيضين لكن
المتعذر باق والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد
على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد
والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي لما سيجيء اليه و قد يقصد به اي بالثاني المبالغة
لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد في قولنا ما في الدار الا زيد ان من في الدار ممن
عدا زيد في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لقولنا المقصود

بالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا
في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين
القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فتامل والاول اي قصر
الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها
اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير
الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه ولفظ او للتنويع فلا ينافي التقسيم وقوله
دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين فالمتكلم
يخصصه باحدهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشي يقال هذا
دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتبة فقيل زيد
دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل
ان يقول ان قوله دون اخرى ودون اخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون
امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او
ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما
وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان
اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا القسم لانه
تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام
على قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات
يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب
ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا واحتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في الباقي قلت هذا
الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد
قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب
بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير
الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم لاكثر
في القصر الافرادي والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ
العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة
ولا تردده ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما اي فعلم من هذا
الكلام ومن استعمال لفظ او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى او تخصيص صفة بامر دون
اخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان اخر والمخاطب بالاول
من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي

شركة الصفة

شركة الصفتين او اكثر في موصوف في قصر الموصوف على الصفة او شركة الموصوفين
او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا
كاتب من يعتقد اتصافه زيد بالكتابة والشاعرية مثلا وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد
اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اى لقطع الشركة
المذكورة وبالثاني اى المخاطب الثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى
او تخصيص صفة بامر مكان اخر من يعتقد العكس اى عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى
يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قايم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا
ما شاعر الا زيد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب الحكم
المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على حتى لم يعتقد العكس ولفظ الايضاح
صريح في ذلك اى المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران
اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصاف ذلك الامر
بتلك الصفة واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما
زيد الا قايم من يعتقد انه قايم او قاعد ولا يعرفه الا المعين وبقولنا ما شاعر الا زيد
من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلم على التعيين ويسمى هذا القصر
قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شى بشى دون
اخر قصر افراد وتخصيص شى بشى مكان اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب
وان تساويا عنده قصر تعيين لانه اذا تساوى الامران
عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص
امر بصفة مكان اخرى لانه لم ينف الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم مكانها الاخرى
الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قايم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي
فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم
يعتقد اتصافه بالقعود حتى يوقع مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة وكذا جعل صاحب
المفتاح تخصيص شى بشى دون اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المص
قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخرى قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف
بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قايم لمن اعتقد
اتصافه باحد الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي
احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة بالاخر قلت معنى قوله
مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اراد بالاخرى احدى
الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين
بشرط عدم التعيين لان نفيها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين

وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى
بل صادق تخصيصه بصفة تصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي
ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها
واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فقد جوز ان يكون الصفة
الثابتة هو القيام فقط جواز ان يكون هي القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قايم
فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود
وهو بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجز انتفاء احدهما فلا
يكون قولك زيد الا قايم تخصيص لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت بعد
ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلفات انه يتحقق في قصر التعيين
تخصيص بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قايم لمن ردده بين القيام والقعود
تخصيص له بالقيام دون القعود هذا ظاهر لا مدفع له لكن يكون قوله دون اخرى مشترك
بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب من يعتقد الشركة او من تساويا
عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان تقال انه في كلامه حذفا او اضمارا وتقديره المخاطب
بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده
ويكون العكس الذي يكون المخاطب به من تساوى الامران عنده سواكان دون اخرى
او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على شناعة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر
الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف
على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون
الصفة في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع الشاعرية والمفحمية
لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق
تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر
لانه ان اراد به ما سبق الى البعض لا وهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة
كالقيام في قولنا ما زيد الا قايم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما
ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء
الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد صرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قايم لا قاعد
ولان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء
غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب
فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه اخر مثل ان يصرح المخاطب به
ويقول ما زيد الا قايم وايضا يخرج حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا
شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب

ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان
هذا شرط حسن في قصر القلب فيما لا يفهم من اللفظ بل افاده لفظ الايضاح ولهي فيه ولا دليل
عليه لانا لا نسلم علم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا ما
يقال من ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط
ح يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني
ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح كون المخاطب معتقدا
للعكس فلا يصح قول المص انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين تمشي على انه ادخل
فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين
لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا التنافي عر
وبهذا علم ان كل مادة تصلح مثالا لقصر الافراد والقلب تصلح مثالا لقصر التعيين من
غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل
وتعريف المسند ونحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم
جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة
ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا
لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند من التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف
والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يجريان في غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا
فكان في قول المص منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف
كقولك في قصره اي في قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب وما زيد
كاتبا بل شاعر مثل مثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي
هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون ساير
حروف العطف واما لكن فظاهر كلام صاحب المفتاح والايضاح في باب العطف انه
يصلح طريقا للقصر ولم يذكره المص ههنا وقد اشار الى ذلك في باب بحث العطف وقلبا
زيد قايم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم
منه كون المخاطب معتقدا للعكس وطريق القصر دال على هذا المعنى بخلاف مجرد
الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة او ما زيد قايما بل قاعدا وفي قصرها اي قصر الصفة
على الموصوف افرادا او قلبا بحسب المقام زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد
ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب ح رفع الاسمين لبطلان عملها بتقدم الخبر
وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد صرح ذكر في شرح المفتاح انه
يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا اعمل وكذا اذا لم يعمل اما لان لا اصل العمل واما ليوافق اللغة
العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على

الصفة مثالا للافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد و
تحقق التنافي في القلب على زعمهم افرد للقلب مثالا اتيا في غير الوصفين بخلاف قصر
الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم
يتعرض لذكره. وكذا الكلام في ساير الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره
افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قايم وفي قصرها افرادا ما شاعر الا زيد و
الكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك
في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قايم وفي قصرها افرادا او قلبا انما قايم
زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلايل الاعجاز يشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون
الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني
ان يكون واشارك الاول في الفعل الاترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من
عمرو مجي مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو
زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا ان اعتقد انهما جائيان
وهذا المعنى قايم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم يكن ينبغي ان يكون قد جاء
مع زيد غيره بل ينفي المجي الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي
عمرو لا من زعم ان زيدا وعمروا جائيان فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بينهما هو
زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا طبع ولم يعتمد يجئ وحده
لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه ولما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا
الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا
على افادة القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكون لاثبات ما بعده ونفيه بل
يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين
الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت
عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان
اذ فرق بين ان يكون في الشي معنى الشي وان يكون الشي على الاطلاق فليس كل كلام يصلح
فيه ما والا يصلح فيه انما كما يجئ ثم استدل على تضمنها معنى ما والا بلفظه او حيدا اشارة الى
الاول بقوله بقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا
الميتة وهو اي هذا المعنى المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان
القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل
ايضا وقرئ برفعها وحرم للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم
مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا
عايد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت انما

تضمن معنى ما والا فطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة و
العايد محذوف والميتة خبر ان وتقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد
القصر لما مر في تعريف المسندان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق
على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب قلت
اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر
انها ليست بكافة الا انه حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل
انما حرم الله شيا هو الميتة وهو مع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل
ما موصولة والعايد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرم الله عليكم الميتة
لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون
كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم
مسندا الى الميتة لكنها تقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى لابقاء
ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما
يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم
فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه انما زيد واما في قصر الصفة
نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما مما سوا
الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد
يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده للموصوف اولا ثباته على صفة
مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة الانفصال الضمير معه اي
مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح
الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجه التعذر محصورة مثل التقدم على العامل والفصل
بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل
لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت
الفصحا وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ
ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذايد من الذود وهو الطرد الحامي
الذمار وهو العهد في الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه
وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المد فع
عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع الا عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع
عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه
وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة
لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما

موصولة اسم ان وخبرها اى ان يقال الذي يدافع عن احسابهم انا لان قوله انا الذائد
دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن ان
يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظة من الى لفظ ما
وهو اظهر في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا
نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في
نحو ما يقوم الا انا او انت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى
منه العام وهو غائب وقد يدل على تضمنه معنى ما والا صحة اعمال الصفة الواقعة بعده
على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابوك مثل ما قائم الا ابوك وقد يعلل في تضمنه
ما والا مناسبة عن علي بن موسى الربعي وهو انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند الى
المسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا
للحكم وعلى تاكيد وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو وان ترد المجي منهما يفيد اثبات المجي
لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو ولان نفس المجي لما كان مسلم الثبوت
لاحدهما فاذا نفيت عمروا ثبت زيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على
تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فهو التاكيد قطعا واما الاول فهو تاكيد ايضا
بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذا مناسبة
ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد
مفيدا للقصر مثل ان زيدا قائم ومنها اى ومن طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير
كخبر المبتدا او معمولات الفعل كقولك في قصره اى قصر الموصوف تميمي انا وكان الاحسن ان
يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح ان يكون مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا
لم يصلح مثالا لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن
اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما
به وكذا الكلام في سائر المعمولات الفعل مما يصح تقديره وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في
ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما مستويا حكما بالصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه
ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما اثبته المتكلم وخطاء في بعض
وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف
لاحد الموصوفين والخطاء في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطا
تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابعة اى التقديم بالفحوى اى بمفهوم الكلام
بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف
انه في اصطلاح البلغاء ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي و
الاستثناء وانما لمعان يفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في

الاولاى في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان في لا المعطوف عليه
هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل العكس فلا يترك النص عليهما الا كراهة الاطناب كما
اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض وزيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في
هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف
ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف
اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمصطلح في كلام بعض النحاة ان
لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه
وما اشبه ذلك وقد ذكر في المفتاح في هذا المقام نحو ليس غير ليس الا واعترض عليه بان هذا
ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان معنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا
النحو او ليس العالم بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون
بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر متناول له ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد
يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يودي معناهما مثل
ليس غير وليس الا وحينئذ لا ينتفي العطف فليتامل فانه دقيق قال الاصل في العطف النص عليهما
وقد يلحق بالنافية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم
هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث منه وجوه الاختلاف النفي
يعني بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم يقل
طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثنا
لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين
لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح
ودلايل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة
لان ينفي بها ما اوجبته للمتبوع لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي
والاستثنا لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى يكون
كانك قلت ما يقوم ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك واذا قلت لا قاعد فقد نفيت
بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمروا وبكرا وغيرهما
عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها
فان قلت ما فايدة قوله لغيرها وكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى
قلت المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفايدته الاحتراز من ان يكون منفيا
بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى
وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك فكان الاحسن ان يصرح المصنف
ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو مما يندفع بالتامل في قولنا جاء الرجل

الكريم ان لا يودي غيره فان المفهوم منه ان لا يودي غيره سوا كان ذلك الغير كريما او غير كريم
لان الصفة في غيره لذلك الشخص فقوله لعينها اي لعينها العاطفة التي تنفى بها ذلك المنفى
ومعلوم انه يمنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شي بلا العاطفة قبل الاتيان
بها وبعضهم تداخلوا هذا الوهم مذهبا فزعموا انه احترازعن ان يكون منفيا بلا
العاطفة الاخرى نحو زيد قايم لا قاعد على لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا او جاني الرجال
لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها على ان يكون بدلا و لجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين
اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو لا ياتي لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت
لا عمروا احترازلان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثنا فانه
وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران
صريحا في النفي فلا بد وان يكون صريحا في الايجاب فيكون اثباتا لا نفيا لذلك المعنى الموجب
فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح
ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد
الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما نقل
امتنع زيد عن المجي لا عمرو لانه وان دل على نفي المجي عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه
الصريح ايجاب امتناع المجي له فيكون لا في قولك لا عمرو ينفي عنا لسا في ما اوجبته للاول
بخلاف ما جاني زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للمنفي وهو ايجاب فيخرج
عن وضعها والتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجي لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في
حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا
تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجي على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل
ثم ظاهر كلامهم بعض جواز قولنا الى زيد الا القيام لا القعود وقرات الا يوم الجمعة لا
ساير الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشي من كلمات النفي الا ان يقال الا ان التصريح بالا كان
مشعرا بان المنفي الضمني ايضا في حكم المصرح به اي لم يقم زيد الا القيام وما تركت القراءة الا
يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته اي مجامعة النفي بلا العاطفة الثالث
اي انما ان يكون الموصوف في نفسه مختصا بالوصف لعدم الفايدة في ذلك عند الاختصاص
نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال الا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم
انه لا يكون استجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يكون زيد لا عمرو اذ لا اختصاص
للقيام بنفسه زيد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن
في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكر
هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالة على العضد صعيفا تمام قال
عبد القاهر ان النفي فيما يجي فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاني زيد وانما جاني عمرو ويتاخر اخرى

نحو انما جاء زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في الدلا
بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني زيد لم يجئ الا عمرو وما زيد الا قائم ليس
هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني اي الا ان
يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه
الاختلاف فان الاصل في النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له الاحكام التي
يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان الاصل ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب
ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضوع انما ان
يجئ لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكر وفي حكمه
وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطاء لم يصح القصر بل
لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وكان مراد الشيخ انه يجئ بخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب
ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما
في المفتاح وعنوان طريق انما ان تسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب
عليه ان لا يصر ثم انه قد ينزل كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر
فاشار الى امثلة الاصلين وتركهما كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو
الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الا عتقاد
وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي
النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على
الرسالة لا يتعداها الى التبري عن الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم اجمعين
وهم عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري عن الهلاك لكنهم
لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك
فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم
وشدة حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه با
لبال عطف او قلبا على قوله اولا افرادا اي يستعمل له الثاني في حال كونه قصر قلب نحو ان
انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان
المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم
نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين
على دعوى الرسالة اي لان الكافرين القائلين وهذا القول اعني ان انتم بشر كانوا يعتقدون
ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون
كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة ونزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر
اعني البشرية اعني بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوا

لدو قالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها
ولما كان ههنا مظنة سوال وهو ان القايلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة
وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على
البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه
بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم
اي التماشي معهم وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدمات ليعثر
الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثو وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات
الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل الثلاثة عليهم السلام قالوا انما قلتم
من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة
وهذا لا يصلح جوابا الا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق الحصر فيكون
على وفق كلام الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن تقرير السوال بوجه اخر وهو انه استعمل
قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاولى
اوفق لجواب المتن فليتامل ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول فقصر قلب قوله تعالى
حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل
الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الان واما قوله ان انتم ظ
ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون
انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمل صاحب المفتاح على انه قصر افراد
يعني الذي سماه المص قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفرة ترى المخاطبين وتشبهم على
ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا
مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصروهم
على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما
ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك وتقربه وانت تريد
ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رفيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما
ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الحال لظاهر لانه لما لم يشفق على
اخيه فكانه اخطا فزعم انه ليس بكونه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم
اي منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل
له الثالث اي انما نحو قوله حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين
امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون ورد
لرد عليهم موكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال
على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل الموكد لافادة الحصر وتصدير

الكلام

الكلام بحذف التنبيه الدال على مضمون الكلام مما له خطر والعناية اليه مصروفة ثم التأكيد
بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم
ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك الثلثة الاولى في ان
دلالتها على القصر بالوضع وفي انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط
وثنائية كاشتراك الاخيرين في صحة مجامعة مع لا العاطفة ومن ثمة انما على العطف
اشد تعقل منها اي انما الحكمان اعني الاثبات المذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف
فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما
بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر
كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه
تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم وطمع النظر اي التأمل منهم كطمعه منها
اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون
واعلق ما يرى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه لكن التعريض
بامر هو مقتضاه فانا نعلم ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان
يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم
ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد و
غيره كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين
نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما
جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى
المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام زيد الا في الليل وما ضربته الا تأديبا
وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل نحو
ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما زيد الا اسير وما سلبته زيد
الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى
قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول
وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف
على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار
ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على
المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور
والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما
ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما
ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر فلا استهلي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب

وقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوايح وكذا ساير المعمولات
وانما قيل ذلك لاستلزام قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول
هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق
بعمرو لا مطلق الضرب فلابد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني لتتم
تلك الصفة وانما جاز مع قلته لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال
بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور
عليه كما تقول في ما ضرب زيدا الا عمرو وما ضرب عمروا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول
على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب الا زيد عمرو وما ضرب زيد
الا عمرو بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع
لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي
اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصور كما في هو الشايع او متقدمين عليه
كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا ما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في
الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير في ما ضرب الا عمرو زيد ما ضرب
احد احدا الا عمرو زيد وفي ما ضرب الا زيد عمروا ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا
هذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عاطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك
اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا
والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى
بها شيئان وتقديمهما بحالهما انما يجوز على ان لا يجعل الاستثناء مفرغا ويجعل المقصور
في النية مقدما ويجعل عاملا فيما قبل الا في ما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك
الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد او تابعا
للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو لا اتيتك اذ لم يبق
الا الموت ضاحكا فان ضاحكا معمول رايت والعامل في الموت لم يبق وليطلب بيان
ذلك من كتبهم قالوا فالظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي
الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا باب الامير في البيت الاول اي ما
اشتهى باب الامير والنوايح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوايح وفيه بحث
لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار الضمير لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم
المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمروا في قولنا ما ضرب الا زيد عمروا منصوب
بمضمر كانه قيل لما وقع ضرب الا من زيد من قيل من ضرب فقيل عمروا اي ضرب زيد عمروا
وقال المص وفيه نظر لانه يقتضي القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب الاستفهام
استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمروا وبكرا فقيل لك من ضربت

فعلت ثم هذا لم يتم الجواب حتى يأتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور
مضروبا ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفعل والمفعول جميعا وقد خفي
على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المقصور ليس في افادة القصر
فمن اين يلزم القصر في المفعول ثم يمكن ان يقال انما يلزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول
جميعا ومنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجميع اي السبب في افادة النفي و
الاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول او غير ذلك ان في النفي في
الاستثناء المفرغ وهو الذي يترك فيه المستثنى منه ويفرغ الفعل الذي قبل الا ويشتغل
عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج
يقتضي مخرجا عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير
مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك لانا في علم النحو نقول تانيث الضمير في كانت في
قراءة ابي جعفر رضي الله عنه ان كانت الا صيحة واحدة بالرفع وفي ترى المبني للمفعول
في قراءة الحسن رضي الله عنه فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بقيت في بيت ذي
الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء
المقام معنى شيء من الاشياء وعليه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف
المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما في الكشاف ولعل
صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر و
الا كيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل في الحقيقة
هو ذلك المقدر الوهم وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا
فاتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن فيه وكقوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما
اتوا في من قرا بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع حذف العامل فعلى هذا
يكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن يلزم في هذا القسم
الابدال ولم يجوزوا النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية ولا اقتصار على ضمير
العائد الى ما ليس في اللفظ وانصراف العامل الى مستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان
يقدر في نحو ما ضرب الا زيد احد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة وفي نحو ما جاء الا
راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما
صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تقدير المناسبة في
الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته
الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من
ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان المنفي
متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من

ذلك المقدر شي بالاجاع العصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشي على صفة الانتفاء واعلم انه
قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما
جاني منهم رجل الا يقوم ويقعد وحال نحو ما جاني الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا
ماضيا مجردا عن قد والوا ونحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من
بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعدها لما قبلها
فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه لمضمون عامله الا على تاويل العزم
والتقدير ما ايس الشيطان من بني ادم الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم
خرج الامير معه صقر صايدا به غدا اي جعل المعزوم عليه المجزوم كالواقع الحاصل وفي انما
يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع
بعد الا ويكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس
فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد
الا سواء قدم عليه المقصور او اخر عنه وهنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا
في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد
الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وهنا
نظر وهو ان تقدم المقصور عليه جايز اذا كان نفس التقدم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا
ضرب فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامينا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها
اي ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس
كذلك وغيره كلا في افادة القصر بين اي القصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
افرادا وقلبا وتعيينا فتقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قايم قلبا وفي قصرها
ما شاعر غير زيد بالاعتبارين على حسب المقام وفي امتناع مجامعة الا العاطفة فلا تقول ما
زيد غير شاعر لا منجم ولا شاعر غير زيد لا عمرو لان انتفاء شرطها لكون ما قبلها منفيا بغير كلمات النفي

الباب السادس الانشاء

الانشاء قد يقال على الكلام
الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على اي فعل المتكلم اعني القاء الكلام
الانشائي كالاخبار والمراد هاهنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى
التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها لقرينة قوله
واللفظ الموضوع له كذا وكذا ولظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي
فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود يتوجه
اليه اخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال
المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود
بالنظر هاهنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات

الخبر الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق
في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب
لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب
حاصلا يمتنع اجراؤها على معناه الحقيقي ويتولد منها بحسب القراين ما يناسب المقام وانواعه
كثيرة وهي على ما ذكره المصنف رحمه الله التمني والاستفهام والامر والنهي والندا لانه اما
ان تقتضي كون مطلوب ممكنا اولا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في
ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصوله في الخارج فان كان ذلك الامر
انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر
منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان
المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه وقد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجي وقد
يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكن اذا كان ممكنا ان لا يكون لك توقع وطماعية في
وقوعه والا يصير ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل
في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله
على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه
والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هي ابراز المتمنى لكمال العناية في صورة الممكن الذي
لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب
قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في
جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني كما يعرض بلو عن الواقع وبلو كذلك
يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو
ود والو تدهن وهي مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها نحو
لو كان لي مال لاحج اي اولو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين
قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما
ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما
المزيدتين لتضمنهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت
الكتاب كذا كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب
والتزام جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليس افادة التمني بل ليتولد منه اي من
معنى التمني المتضمنتين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى
ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم
ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخلو عن ضرب
من التوبيخ واللوم على معنى ما كان ينبغي ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمنهما مصدر

مضافا الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ
المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع لا وما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه
على الزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي
وكذا قوله لتولدا ايضا محصول كلام صاحب المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت
زيدا فكان المعنى ليتك اكرمت زيدا متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من ولد
الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض منهما يتوسط مع التمني جريا على معنى المناسبة
فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمني ما مضى يناسب التنديم وما يستقبل السواد
والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا
موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما يأباه كثير من
النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وهو ان ينصب في جواب المضارع على اضمار ان نحو
لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول وبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات
والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فتولد منه التمني لما مر انه طلب محال او ممكن لا طمع
في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب
ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا و
الاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من
انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فان كانت تلك الصورة
وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ
الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان بعضها يختص
بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منها بل يعم القبيلين و
بهذا الاعتبار صارت الهمزة ام تقدمها المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك
وقوع النسبة اولا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام
زيد ولا زيد بقايم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب فتطلب تعيينها
او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل
فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك
ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب
هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله
ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل
زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك
لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال
بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور بتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت

واما

واما في ازيد قام فلانا لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل غايته انه
يحتمل ذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون
تقديم زيد للاهتمام بنحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لانه
تختص بطلب التصديق كما سيجي والمسئول عنه بها اى الذي يسئل عنه بالهمزة هو ما يليها
كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب
الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون على هذا الطلب لتصديق
بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب
ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان
يكون لطلب التصور يفرق بينهما بحسب القرائن ونحو قولك افرغت من الكتاب الذي
كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام استعرته سؤال
عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المص لا يخلو عن تعسف والفاعل في اانت ضربت
اذا كان الشك في الفاعل من هو مع القطع بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت
اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا ساير
المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت واتاديبا ضربته وراكبا جيت و
نحو ذلك قال الشيخ في دلايل الاعجاز مما يدل ذلك انك تقول اقلت شعرا قط واريت
اليوم انسانا فصيحا ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط واانت رايت انسانا اذ
المعنى السوال عن الفعل من هو في مثل هذا وان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى
الفعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما
يمكن ان ينص فيه على معين فاما على القيل ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه
ليس مما يختص بهذا دون ذلك حتى يسئل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل
على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بالحصول القيام
لزيد والقعود لعمرو ولهذا اى ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو
لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين
مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم
وهل لا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم تذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام
فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجي فان قلت التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق
الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو
غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال
ان يكون زيدا مفعول الفعل محذوف يفسره الظاهر اى هل ضربت زيدا ضربته لكنه يقبح لعدم

اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص و
فيه نظر لانه لاوجه لتقبيحه معنى لان الغالب في التقديم الاختصاص وهذا نوصل ان يوجه
وجه الحبيب مبني على وجه الاهتمام دون الاختصاص ولا قايل به دون ضربة اعلم يقبح هل زيدا
ضربته لجوازه بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق
بنفس الفاعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود
الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم واذا كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا
هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وحمل السكاكي قبح هل رجلا عرف لذلك اي
التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل كما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في
نحو رجل عرف لا حرفان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا
النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه
اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل
من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فيصح للوجه القبيح البعيد لانه شايع حسن وههنا
نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبيحا بعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة
لا توجب انتفاء الحكم مطلقا فغايته ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد
عرف لا انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي هل رجل عرف وهل
زيد بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل لقوله اهل عرفت الدار بالعرنين وترك
الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام واقيمت مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام و
قد من لوازم الافعال فكذا ما هو بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح ولا يقبح دخولها
على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا
كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رات الفعل في حيزها تذكرت عهودا
بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بالفراق للاسم بخلاف ما اذا لم تره في حيزها
فانها تسلت عنها ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين
وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح
استعمال هل لانكار اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة
فيه وذلك لان استعمال هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح انكار الفعل الواقع ثم ان
التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا انكارها
من وقوع الضرب في الاستقبال وقد صرح السكاكي بذلك قال في ان يكون الضرب واقعا
في الحال واعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع
بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كان القرينة لفظية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون

على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب زيدا وانت تشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل هذا
الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال
لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل واشتغالها هنا ممنوع الا ترى
الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا او ساضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي
ساغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا واعجب من هذا ان بعضهم
لما سمعوا قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره
في بحث الحال فهم منه ان الفعل المستقبل بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح
تقييد هل تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا عليه وهو ينادي على خطائه وينقل
امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي
ينبسط به لكنا نخاف على الناظرين ان يقعوا فيه من غير تامل وياخذوا مذهبا ولاختصاص
التصديق بها ان يكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما
تقول يخصك بالعبادة اي معنى لا تعبد غيرك وتخصيصها المضارع باستقبال كان لها مزيد
اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدا خبره اظهر وزمانيا اظهر خبرا
لكونه اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كان كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم
فانه انما يدل عليه حيث يدل لعروضه واما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال
لذلك فظاهر لان المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق
لذلك فان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات
التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث
ان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا كان فهل انتم شاكرون
ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم
فاعل فعل مقدر اي هل تشكرون وانتم تشكرون لان ابراز ما سيجيء في معرض الثابت ادل
على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في فهل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة
وفي فهل انتم تشكرون لانها داخلة على فعل مقدر الا ان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر
وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار
كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك
اي على كمال العناية بحصول ما سيجيء ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن
هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيوجد
في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد وكان الاولى
به ان يدخل على الفعل كما هو اصل اي هل قسمان بسيطة وهي التي تطلب بها وجود
الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي تطلب بها وجود

شيء لشيء كقولنا اهل الحركة دايمة اولا دايمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة اولا وجود
وقد اخذ في هذه شيان عين الوجود و في الاول شيء واحد ولهذا كانت مركبة بالنسبة
اليها فالوجود في البسيط محمول وفي المركبة رابط والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك
في انها تطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء اخر فقيل فيطلب
بما يشرح الاسم كقولنا ما العنقا طلبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى و
ضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سوا كان من هذه اللغة او من غيرها اما هيئة المسمى اي حقيقة
مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل ويقع هل البسيط في الترتيب
بينهما اي بين ما اي لشرح الاسم والتي لطلب ماهية المسمى يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي
ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف
مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استحال
منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة و
بين الماهية التي هي تفهم من الحد بالتفصيل عن قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما وقف
على شيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة
المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقايق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب
الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها حدود الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب
الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان تعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع
في اول التعليم من حدود الاشيا التي يبرهن على وجودها في الاثناء والتعليم انما هي حدود بحسب
الشرح للاسم ثم بما ثبت وجودها برهن عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات
والحقيقة كما ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون بحسب الاسم وبحسب
الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين ومن للعارض المشخص
لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه بعينه كقولنا من
في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه ابن فلان مما يفيدنا بما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو
رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو اخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب
يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف
نظرا الى مفهومها كليات وقال السكاكي يسئل بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس
الاشيا عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السوال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي
اي اجناس الالفاظ وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمة هو وجوابه
الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة وعن الوصف تقول ما زيد وجوابه
الكريم ونحوه وفي الحديث وقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون
الله كثيرا والذاكرات ويسئل بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول جبرئيل من اي البشر هو ام ملك

ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم ان السوال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرائيل ان يقال ملك
بل جوابه ملك ياتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد السامع تشخصه وتعينه واما
ما ذكره السكاكي في قوله حكاية منه بكما يا موسى ان معناه أبشر هو ام ملك ام جني ففاسد
بظهوره من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد
تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسال باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين
خير مقاما اي نحن ام اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فان الكافرين والمومنين وهم اصحاب محمد
عليه السلام قد اشتركا في الفريقية فسالوا عما يميز احدهما عن الاخر في الامر الاعم الذي اشتركا فيه
هو موصوفون ما اضيف اليه اي يوضحه قوله في المفتاح كقول القايل عندي ثياب فتقول
اي ثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها كما في التوضيح قيل انه اذا اضيف
الى مشار اليه كفي لنا ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم ولذا اضيف
الى كلي فجوابه كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز ويشاركه بكم عن العدد نحو سل
بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة اي كم اية اتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك فالغرض
من هذا السوال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل على الاقرار ومن اية تمييز كم
بزيادة من قالوا فاذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس
بالمفعول كما مر في الجنيبرود ذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم للاستفهام لم اعثر عليه
مجرورا بمن في شعر ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من اية بينة ويسال بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا
كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل يسال ايان
يوم الدين وانى يستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فاتوا حرثكم انى
شئتم اي على اي حال ومن اي شيء اي بعد ان يكون في موضع الحرث ولم يجي انى ها هنا بمعنى
كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الاتي كل يوم
وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة
وفي الاخر مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال مع من ظاهرة
كما في قوله من انى عشرون لنا اي من اين ومقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي من انى اي
من اين فقال المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سوا كان ذلك من جهة اضمار من او بدونه
نظرا ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور
كساير الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجي لطلب التصور والتصديق
لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز ان تقع بعد ام ساير كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله
ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله تعالى امن هذا الذي هو جند لكم وقوله تعالى ام ماذا
كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به وام ههنا بمعنى بل التي تكون للانتقال

من كلام الى اخر من غير اعتبار الاستفهام وكما في قوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو
مهين وبهذا يتجه ما قيل في قوله تعالى اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون
من ان ام اذا كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والاخر يلي الهمزة وهذا
ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية
بعدها اذ لا يستقيم عن الاستفهام فلا حاجة الى ما قيل في الجواب انها متصلة والمعنى اكذبتم
ام لم تكذبوا واذ لم تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما
تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القراين وتحقيق كيفية هذا المجاز و
بيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حول حماه كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه
قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله وبيت السقط اللام وقيم
سنقلنا ركاب ونامل ان يكون لنا اواب والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال
نحو فاين تذهبون وكقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير قد
يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه
والجاه اليه وهو الذي قصده المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يلي
الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة
تقول ضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل
وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا في ازيد مررت وابكا مررت وغير ذلك مما يجعل
الهمزة فيه التقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم اذ ليس
مراد الكفار حمله على اقراره بان كسر الاصنام قد يكون بل على الاقرار بانه منه كان كيف
وقد اشار الى الفعل في قولهم ءانت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير
بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام
على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلم هو الذي كسر
الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الاية وهو انه عليه السلم
قد حلف بفعله فقال تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم راوا كسر الاصنام قالوا
من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر
انهم قد علموا بذلك من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد روي انهم خرجوا وتركوه في بيت الاصنام
ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا عليه ليدرءوا تكفوه وقوله بايلاء المقرر به
الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول
وغيرها خلاف البواقي فان هل تكون لتقرير نفس الحكم بنوعيه نحو كم اتيناهم من اية بينة
وما ذا فعلت بفلان ومن الذي قتله ونحو ذلك والانكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة
يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لما يليها لكن

لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا ضربك لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا
وكم تدعوني وكيف تؤذي اياك ومن اين تدري ما القراءة من الزند وما اشبه ذلك و
اما الهمزة فهي لانكار ما يليها كالفعل في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي فانه ذكر ما يكون
معاشر القتل فلو كان الانكار للفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما سبق الى الوهم
لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين
لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله
وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى اتتخذ اصناما الهة فالمنكر هو نفس اتخاذ غير
الله الها فلهذا ولي الهمزة الفعل وكالحال في قولك اراجلا تسير وكذا غير ذلك
من المتعلقات ونحو ازيدا ضربت يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب
التقدير بالفعل المقدر وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس
الفعل بحمل التقديم على التخصيص كما قد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد
التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل
تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي عليه السلام لم يعتقد انه اكره في ذلك
ولا يتوهمه وجعلها صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه السلام لشغفه بايمانهم
ومبالغة حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك ولا يقال همزة الانكار بمنزلة النفي
وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص
لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يعرف ما يلي حرف النفي وغيره
بل يجعل جميعا محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا
منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد اشار ههنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا يحمل قوله
تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن كان من غيره ولكن احمله على الابتداء
مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا توهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفي
الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف
لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار
اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان الانكار النفي نفي ونفي النفي اثبات وهذا المعنى
مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف
لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهذا قوله الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه
ذلك وقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير
ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه
قوله تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير بما يعرفه
عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم قوله والانكار كذلك دال على ان صورة

انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة
اشار اليه بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي ازيدا ضربت ام عمروا لمن يردد
الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما نفيته من اصله
لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى آالذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه
ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك
ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل افي الليل كان ام في النهار افي السوق كان
هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر
الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع في هذا الاستفهام بمعنى التوبيخ
والانكار يعني انه لا ينبغي ان يقع وعليه قوله افوق البدر يوضع لي مهاد فانه للتعيير
مع شائبة من الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويتحقق
مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق
العصيان والتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك
او في المستقبل نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية والحجة اي انلزمكم على قبولها
ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم كارهون اي لا يكون هذا الالزام وعليه قوله هل
جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر هل تدخر الضرغام قوتا ليوم اذا اخرا لنمل
الطعام لعامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى وما
ذا عليهم لو امنوا بالله بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للذم و
التوبيخ والا فكل مصلحة فيه والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلواتك تامرك ان نترك
ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رض ولقد نجينا بني اسرائيل
من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا
من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا
كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته يتولد منه بمعونة القرائن
ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولد فيما ذكره المص لا ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة
بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان يقتصر في ذلك على معنى
سمعته او مثال وجدته من غير ان نتخطاه بل عليها التصرف في استعمال الروية واما الهادي
منها اي من انواع الطلب الامر وهو عرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز
بقوله بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان
عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف
الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط
وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي المشتركة بينهما لفظا

وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظي
وقيل هي المشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل
للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب
ولما لم يكن الدلايل مفيدة للقطع بشي من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى ما
هو الظاهر عند العقل لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغة من المقترن بنحو ليحضر
زيد وغيرها نحو اكرم عمروا ورويد بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر
ثلثة الاولى المقترن باللام الجازمة ويختص بها الغير الفاعل المخاطب والثاني ما يصح
ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على
طلب الفعل وهو عند النحاة من الاسماء الافعال الاولى ان لفظ استعمالها في حقيقة الامر
اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلا سماها النحويون امرا سوا استعمل في حقيقة الامر
او غيرها حتى ان لفظ اغفر في قوله اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان
اسما لم يسموه امرا فرقا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب
مستعليا سوا كان عاليا في نفسه اولا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى
ذلك اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب
المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر
ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يمد
كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء وانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم
ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى الطلب الامر استعلاء بل الامر في عرفهم
حقيقة في نحو قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام
الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع ومثالهما
فتأمل ويمكن بان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان
يسموه اباحة مثلا يمد ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد يستعمل صيغة الامر
لغيره اي غير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القراين وذلك بان
لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالحال الاولى
اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم
من الانذار لان الانذار ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد
نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة
خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم
حديدا او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم
قردة وفيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى بانهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره

وفي الاهانة لانه لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم
والتسوية نحو فاصبروا او لا تصبروا فان والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في
الاباحة كانه توهم انه لا يجوز له الاتيان بالفعل وابيح اذن له في الفعل مع عدم الحرج
في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح
بالنسبة اليه فدفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قوله الا ايها الليل الطويل
الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول
لينجل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي
همومي نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري يظلم في عيني لازدحام الهموم على
فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا
عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق ولاستطالة تلك الليلة
كانه لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية فيه ولا يتوقع فلهذا حمل على التمني دون الترجي
والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء
نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك
رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما
يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور
لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند
الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي
فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى
انه غير الامر بالقيام بالامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بينهما اي القيام والاضطجاع مع تراخي
احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب
استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على
شيء منها ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله
حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل وفي عرف النحاة تسمى نفس هذه الصيغة
نهيا في اي معنى يستعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم
وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار والحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال
السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك و
المتحرك لا تحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى الاتصال الواقع كقولك في الامر
للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل
في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض
فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك

الفعل

الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان لان نفي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه
وذلك بان يستعمل لا للطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل
لامري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب الكف عن الامتثال ويستعمل لطلب الكف او الترك
لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء اللهم لا تشمت بي اعدائي او
على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل
الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل والترك نحو اهدنا الصراط
المستقيم ولا تحسبن الله غافلا الاية اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام
والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع
الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين
بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك
وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر لتحقيقه وجهان
احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك من سبب حامل للطالب عليه
هو وجود ذلك السبب الحامل بسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية لوجودها
معلولة للعلة الفاعلية وان كانت لماهيتها علة العلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان العلة
تتقدم في الذهن على المعلول وتتاخر عنه في الخارج وهذا معنى قولهم اول الفكر اخر العمل و
لما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر
الطلب وذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف
الشرط والسببية وليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فالجزم
السبب الحامل بان المقدرة من بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم
عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب لصحوبه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا
للمتكلم اما لذاته او لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى
الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون
ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرته بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب
مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا
هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مفهومها وقصد
بها السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق ان لا معنى قولنا ان
تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل للذين امنوا يقيموا الصلوة فلان
الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان
كان متوقفا على شيء اخر نحو ان توضات صح صلوتك وان لم تقصد السببية بني المضارع
على رفعه اما حالا لا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استئنافا

اى جوابا عن سوال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك واما العرض المصنف وان عده النحاة احد
الاشيا التي يقدر بعدها الشرط وجزم في جواب المضارع كقوله الا تنزل تصب خيرا
اى ان تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام اى ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة
استفهام دخلت على الفعل وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول
مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب
وطلبه منه وهذا في التحقيق همزة انكار اى لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا
صح بعده الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشيا يجب ان
يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار
او اسلم تدخل النار يعني ان تكفر وان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوزه
تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اى في غير هذه المواضع لقرينة نحو
ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اى اتخذوا الاوليا بحق فالله هو الذي يجب
ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه
فان قلت لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دونه اولياء وحينئذ يترتب
عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله تعالى فالله هو
المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع
حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام
انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي
لم يعتقدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه تفاوتا وانه يصح
وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف الشرط في الكلام كثير وسنعرض له في
بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اى ومن انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال
بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا   وايا وهيا للبعيد وقد ينزل غير
البعيد مقام البعيد لكونه نايما او ساهيا حقيقة اى بالنسبة الى الامر الذي تناديه
لنا يعني انه يبلغ من علو الشان الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه و
ان بذل وسعه واستفرغ جهده وكانه غافل عنه بعيد واى والهمزة للقريب وقد يستعملان
للبعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك
تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان ويا قيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب
الاقبال مطلقا وقيل البعيد واستعمالها في القريب اما للاستقصار الداعي نفسه و
استبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب
مع تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للحرص
على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبه نحو

اسمع يا ايها الغافل واما الاستعطاط فانه تبعيد له عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل
صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل
يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم
وبث الشكوى والاختصاص في قولهم اما افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل
اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل
الى تخصيص مدلوله من احتماله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم
الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف والتصاغر نحو انا
المسكين ايها الرجل اي مختصا من الرجال بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود
بذلك الضمير لا التفاخر ولا التصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نفعل
ايها القوم وكل هذا صورته للنداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به
المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق فلا يجوز فيه اظهار حرف
النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا وكره التصريح باداته فقولك انا ايها الرجل
اي منه مضموم والرجل مرفوع كما كان في النداء ولكن مجموعه في محل النصب على الحال
ولذا قال المصنف رح تفسيره اي مختص من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم
منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس ومضاف نحو انا معشر
الانبياء وربما يكون علما نحو انا تميما نكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس
منقولا من النداء لان المنادى لا يكون السحاب ذا اللام ونحو يا ايها الرجل منقول
قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بياء مقدره وكونه مثل المعرف
فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا
ندعي لاب الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على
الخبرية هو انه لو جعل خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب فكان
لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب لشأنهم واذا نصب امن من
ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شأنه لا نفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة
النداء الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي
كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التدله والتحير كما في نداء الاطلال
والمنازل والمطايا ونحوها كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك وكقوله يا بان
جدي فقد افنيت ايامك في صبري لو يجري على حلاسي وايناسي ومنها التوجع
والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا
وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول
تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب

المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاول بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله بالتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته كثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاول واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصورة مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يكون كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه او لقوة الاسباب المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبر اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء والخبر الناظر المتامل في الاعتبارات ولطائف الاعتبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما موكد او مجرد من التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او موخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما مقدمة او موخرة مذكورة او محذوفة واسناده ومتعلقه ايضا اما بقصر او بغيره فيعتبر الاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد الى طريق الصواب

الباب السابع في الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الكتاب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام

والجملة

والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور هو على ان الجملة اعم من الكلام لان
الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد
الاصلي سوا كان مقصودا لذاته اولا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها
ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا
او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليس بكلام لان اسنادها ليس مقصودا
لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا و
على الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب فان قصد تشريك الثانية
لها اي للاولى في حكمه اي حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبرا لمبتدا وحالا
او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور
كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا
او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا و
هي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فيشترط كونه اي
كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى
والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب
او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع او يشعر
ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد
بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب و
معطي قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك
كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى
اذا وجد كان العطف مقبولا سوا وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة
اولا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان تعيده منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف
الواو فانه ليس له هذا المعنى ولا بد له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذي
هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة
النوى سوا كان نواه او نوا غيره فهذا العطف غير مقبول سوا جعل عطف مفرد على
مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان
وجود الجامع شرط فيهما جميعا قوله لا للنفي لما ادعا الحبيبة عليه من اندراس هواه
يدل عليه البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا منها طلال باللوى
ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في زعمت هواك للنفس وجواب القسم
البيت الذي هو بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك
تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا

يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا
معكم انما نحن مستهزءون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم انما
نحن مستهزءون لانه ليس من مقولهم يعني ان قولهم انا معكم جملة على محل النصب
على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول
قالوا وهذا باطل لانه ليس بقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن
مستهزءون لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اى على تقدير ان لا يكون للاولى
محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اى ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى
الواو عطف به اى عطفت الثانية على الاولى به لكما العطف لعاطف من غير اشتراط
شيء اخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان
ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك
ان حتى ولا العاطفين لا يجيئان في عطف الجمل واو واما وام في عطف الجمل مثلها في عطف
المفردات وليستا في مثل قوله تعالى او كلمح البصر او هو اقرب وقوله تعالى مائة
الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استيناف بمجرد الاضطراب بمعنى بل وحكم لكن
قد عرفت فيما سبق وبل في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد تكون لا لتدارك الغلط
بل لمجرد الاستيناف من كلام الى اخر اهم من الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى
بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم فانهما تفيدان كون مضمون الجملة
الثانية عقيب مضمون الجملة الاولى بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما
مترتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله
تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او
ذمه يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال
ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا لانه موضع التفصيل بعد الاجمال ولا
ينافي ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ثم ان كونها للمهلة
لا ينافي كون الثاني المترتب مما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا
كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار
يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار
جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة
الثانية وعدم مناسبته لما قبلها نحو ثم انشاناه خلقا اخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون
لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض ونحو كما في قوله ثم كان من الذين امنوا بعد قوله
فلا اقتحم العقبة الاية لبعد المنزلة من الايمان وتلك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم
توبوا اليه لبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في التنزيل كثير

ثم ان تجيء وقد تجيء لمجرد الترتيب والتدرج في درجة الارتقاء من غير اعتبار تعقيب
او تراخ كقولك ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله قولو لي
وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد
من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهو حصول معاني هذه الحروف بخلاف
الواو فانها لا تفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند
اسناد شئ الاستقلال فان قلت الواو ايضا تفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول
لعنه لانك اذا قلت يعطيني زيد ويمنع عمرو احتمل ان يكون قولك ويمنع رجوعا عن
قولك يعطي وابطالا له كما ذكر في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء
وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فيتبين ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن
هو الذي يكسب قيد العبارات والآلاء وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من
الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا
لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره
يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت
لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس
كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية
وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان هذا التقديم للاختصاص بقيد
بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولئن سلم فلا نسلم ان العطف على مقيد بشئ يوجب
تقييد المعطوف بذلك الشئ قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال
الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القران يفيد معنى لا اقرأ القران الا
اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص
ثم القيد اذا كان متقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم
الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي
لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت كثيرا ما عطف شئ على جواب الشرط فهو
على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني
ان يكون المعطوف بحيث يترتب على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بتوسط
كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت فالمعنى
اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز عطف الله يستهزئ بهم على قالوا
من هذا القبيل قلت لانه يفسد المعنى واذا ما الوارد كما استهزاء الله بهم وهذا غير
مستقيم لان الجزاء ان استهزاء الله بهم انما هو على قصد استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم

عن انفسهم بانا مستهزءون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والمسلمين من
شرهم لم يكن عليهم مواخذة كما يجيء ولايل الا عجازه والا عطف على قوله فان كان للاولى
اى وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لهما حكم زائد
على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي
بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود
او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان
لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين
لحصول كمال الواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما فان يكون بينهما
مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما
من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاولى كمال الانقطاع
بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع والرابع شبه كمال الاتصال
الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل
وحكم الاربعة الباقية الفصل اما في الاولى والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني
والرابع فلعدم المغايرة المفتقر الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق المقامات
الستة فقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اى يكون احد
الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الكلا والماء ارسوا
اى اقيموا من ارسيت السفينة اى حبستها بالمرساة ونزاولها اي نحاولها ونعالجها
والضمير للحرب اى قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار
الله تعالى وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر
والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف
عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة
والامر في الجزم بالعكس اعني ليصير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان
قلت هذه الاقسام كلها على تقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب
والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فلا يكون
يصح قلت لما ذكرناه وقد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاولهما من الاعراب كمال الانقطاع
او كمال الاتصال ونحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونهما بين الجملتين
اللتين يكون لاولهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال مجرد كمال الانقطاع بين
الجملتين فيقال ان المراد بالتمثيل هو ما وقع في كلام المرائين والجملتان في كلامهم ليس لها
محل من الاعراب على ما مر ولا يخفى ما فيه من الضعف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان

كما في انا معكم مفعول قالوا

فيه مماله الاعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزؤن من ماله محل من الاعراب
على ما مر او معنى اي او لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان يكون احدهما خبرا معنى والاخر
انشاء معنى وان كانا خبرين او انشائين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله
تعالى فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على اختلافهما والضمير
للشان لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو قائم ولا العلم حسن
ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية موكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها
واما النعت فلما لم يتميز من عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه و
البيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لم تنزل الثانية منزلة النعت من
المنعوت ثم جعل الثانية موكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه
اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع
الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه
بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف
المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار
وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب والبا
في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي في انه وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال و
يعني لما بولغ متعلق الباء في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر
من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل بعده
ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو
الله الواجب الوجود او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل
كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو
الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه منها بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما
اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك
الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاستعمل على لفظ
المبني للمفعول والمرفوع والمستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله
ذلك الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزافا جعل قوله لا ريب فيه تابعا
لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاء زيد
نفسه والثاني نحو هدى للمتقين فان معناه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك
كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتعظيم ولكنه انتهى هدايته حتى كانه هداية محضة
حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان
معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب

الهداية نقال ليكن عملك بحسب ذلك اى على تقديره وعدده وتعظيم الجار والمجرور
للحصر فان قلت قد يتفاوت الكتب السماوية بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن
فانه فاق على ساير الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد
الى التصديق ودليل عليه فتدبر اى وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاني
زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه
فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى ولهذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذكر
الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب
وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته اوبدلا
منها عطف على قوله موكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية
بدلا من الاولى لانها اى الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية
فانها وافية لا تستبعد غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اى بشان المراد لان الغرض
من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتني بشانه لنكتة
لكونه اى تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل
الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا تعطف عليها لما بين
البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه
غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق
له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان تنزل منزلة بدل البعض
نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم
الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني
اعني قوله امدكم بانعام الى آخره اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالتها اي دلالة الثانية
عليها اى على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه
وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام
والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان تنزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله اقول له ارحل
لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اي وان لم ترحل فكن على ما يكون عليه الاسلام
المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهية
لاقامته اى اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اى تادية المراد لدلالته
اى لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة مع التاكيد
الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن
الاقامة لانه موضع النهي واما اظهار الكراهية المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته
عليه يكون بالالتزام دون المطابقة فقلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف

حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحصوله حتى ان كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه
عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهية حصولها والتاكيد بالنون دال على هذا المعنى فصار
لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريبا من هذا ما يقال
من انه لم يرد بالمطابقة وقرب من هذا دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما
بينهم منه بعضه اوضعيا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست
بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التاكيد بل انما يدل ذلك بالالتزام لتوضيح قوله والا
فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته
عنده لسبب مخالفته سره العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد
بالتضمن وكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل بمعناه الصريح طلب الرحلة قد
قصد في ضمنه ذلك نهيه عن الاقامة اظهار الكراهة بها وظاهر ان كمال اظهار
الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى تكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن
ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء متضمن للنهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن
على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف و
وزانه اي وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة
مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل وبدل كل وغير داخل فيه اي عدم
الاقامة وغير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل البعض مع ما بينهما من الملابسة
والملازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل
مفعول لقوله كما مر في اهو اوانه وانها المثالين اعني الاية والبيت ان الثاني او في بتادية
المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية واما في
الاية فلما فيها من الاحتمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من المقصود
او بيانا لها عطف على موكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية
بيانا للاولى فينزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف
عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفي الاولى مع اقتضاء المقام ازالته
نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى
فان وزانه اي وزان قوله تعالى يا ادم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث
جعل قوله تعالى قال يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله تعالى فوسوس اليه الشيطان كما
جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف بيان الفعل لا
اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتامل
وقد تعطف الجملة التي تصح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى نحو
كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالو

فحيث طرح الواو وجعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح
لانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليها زيادة ظاهرة كانه جنس اخر وقد يكون قطع
الجملة عما قبلها لكونه بيانا وتفسيرا لمفرد من مفرداتها كقوله تعالى عذاب يوم كبير
الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء
وكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد
ان يشير الى شبههما فقال واما كونها اى كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اى عن الاولى
فلكون عطفها عليها اى عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي
الى فساد المعنى ويسمى هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع من ايهام العطف
وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفتين انشاء وخبرا والمتفقتين اللذين لا جامع بينهما
يشتمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة
ويسمى الفصل لذلك قطعا ومثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال
تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة
لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى المحبوب وفي الثانية
المحب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب
اليه فتكون هذه ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه
قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل
قطع قوله تعالى الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم انه عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد
لما مر وظهر ان قطعه ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه
لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه ترك لظهوره امتناع عطف غير الشرطية
على الشرطية فظهوره انه لا تجامع بينهما لا نسلم فالاول ممنوع فان عطف الشرطية على
غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا
لقضي الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني
لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله بهم وتقاولهم هذه المقالات في
اوقات الخلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين نسبة
كل منهما بالاخر بدليل انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم بما مر لا
لعدم الجامع بينهما فافهم واما كونها اى كون الثانية كالمتصلة بها اى بالاولى فلكونها
اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل اى الاولى منزلته اى منزلة السؤال
لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن
السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون

الكلام

الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فيترك ذكر السؤال بالمذكور عليه ما بفحواه
منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك
وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع ان يسأل
او ان لا يسمع منه عطف على اغناء اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة
لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل
اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة
على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المص فكان المص نظر الى ان قطع
الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير
تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة منشأ السؤال
كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف
حيث قال وانما قطعت قصة الكفار اعني قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم الاية
عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان
ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما
على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم
ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا
ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام اخر في صفة اضدادهم
كان مثل قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين
سبيله الاستئناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين و
التابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى
الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استئنافا وكذا الجملة
الثانية نفسها تسمى استئنافا كما تسمى مستأنفة وهو اي الاستئناف ثلاثة اضرب لان
السؤال الذي تضمنته الاولى الجملة اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت
عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا وما سبب علتك وذلك ان العادة
اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب
علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن
لانهما من ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص
وعدم التأكيد ايضا يشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي
ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء
فالتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا
يؤكد وهذا الضرب يقتضي تأكيدا كما مر في باب احوال الاسناد حين يقتضيه كد

فنعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا
قلت اعبد ربك فان العبادة حق له فهو جواب السؤال عن السبب الخاص اى هل العبادة
حق له او لا فلت والعباد حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب والوصل ظاهر يجري في موضع
الوصل واما قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري والاستيناف جواب السؤال عن مطلق
السبب اي امرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقوى ما تبيينا وتحت هذه النكتة
تفاوت المقامات واما عن غيرهما اى عن السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما
قال سلام اى فماذا قال ابراهيم عليه السلام في جواب سلامهم فقيل قال سلام اى حياهم
بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اى نسلم سلاما
وتحيته بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت اى سلام عليكم وقوله زعم العواذل
انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا
ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما تنكشف كما هو شأن اكثر الغمرات والشدائد
استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي وفصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا
للسؤال عن غير السبب كأنه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا وفصل
المصنف بابين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما في المثال الاول
واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق و
الكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه هذا
تقسيم اخر للاستيناف وهو ان منه ما ياتي باعادة اسم ما استؤنف عنه اى اوقع عنه
الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استؤنف عنه الحديث نحو احسنت
انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبني على صفته اى صفة ما استؤنف عنه
دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من صفات من قصد استينافه
الحديث عنه اعني صفته تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم
ومنه ما ياتي باعادة صفته اى اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى
زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق
بالاحسان وهذا اى الاستيناف المبني على صفة ما استؤنف عنه ابلغ واحسن لانطوائه
على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة في المثال المذكور لما سبق الى الفهم من
ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا عقبت المستأنف عنه في الكلام
السابق بصفات ثم ذكرته في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى
زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى
اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت انكان السؤال في الاستيناف عن السبب
فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواكان باعادة اسم ما استؤنف عنه او مبنيا على صفته

وان كان من غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب سواء كان في بابها او قوله تعالى قالوا سلاما
قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او صفته فما وجه هذا الكلام
قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سوال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب
ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد
ان سبب ثبوت هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه
لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس هذا في ساير صور الاستيناف فليتامل وقد يحذف
صدر الاستيناف فعلا كان او اسما ونحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل
من يسبحه فقيل رجال اى يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد على قول اى قول
من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اى هو زيد فيجعل الجملة استينافا جوابا للسوال
عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول
الحماسي يهجو بني اسد زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين
لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف
اي موالفة في الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت
بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا
الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان
يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسوال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال
المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان
كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى
كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا له وبيانا لسببه فاقيم مقام المسبب
قلت بل يحتمل التاكيد والبيان وكانه جعله في الوجه الاول موكدا للجواب المحذوف او
بيانا له او بدون ذلك اى بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون اى نحن على قوله اي
قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هم نحن فحذف المبتدا والخبر جميعا من
غير ان يقوم شيء مقامها ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية شرع في الحالتين المقتضيتين
للوصل فقال اما الوصل لدفع الايهام كقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه
قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة
انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العاطف ههنا يوهم خلاف
المقصود لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا
الوهم جي بالواو العاطفة لا لان الانشائية الدعائية عطف على الاخبارية المدلول عليها
بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام واما للتوسط
اى واما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم ان ما

يجري م

فيتي

بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما هو بالفتح عطف على اما السابقة وقد علم مما مر ان
الوصل اما لرفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فقال اما الوصل
لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا الجملتان خبرا او انشاء لفظا
ومعنى او معنى فقط ويكون بينهما جامع وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من
انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما يذكر بعيد هذا من ان الجامع بينهما
يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا
ومعنى او انشائيتين او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان
كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا والثانية
انشائية او بالعكس والمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون
الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المختلفتين
اسمية وفعلية او المتقابلتين كقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى
فقط لم يذكر له المصنف الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من
الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى
واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى
والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا
لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا وكما تقول تذهب
الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر
عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل واما ان يقدر خبرا في معنى الطلب تنبيها
على المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا
لقسم اخر وهو ان يكونا انشائيتين معنى فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر
من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه
قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطف على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا
ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله
لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة
بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عليه السلام وهما وان كانا متناسبين لكن
لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب اخر الا عند التصريح بالنداء
نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف
كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه
عطف على قل مراد قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فانذر
يا محمد وبشر يقال بشرته فابشر اي قلت له ابشر ومما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط

والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما
تشركون اي واشهدوا وبالعكس قوله تعالى الم يوخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا
على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب
الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس
بل يوخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث
ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد
بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف
هو جملة وصف ثواب المومنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول
زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمروا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق
حسن لكن من شرط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا نسلم صحة ما ذكرنا من المثال و
لهذا قال المص ان قوله وبشر المومنين عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم
وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا
ربكم الذي خلقكم الاية وكانه امر النبي عليه السلم بان يودي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج
فيه قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضرب
زيد قلت لزيد اما تستحي ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما
اي الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه
في الجملة الاولى والمسند اليه في الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية
نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقاربهما في خيال اصحابها
ويعطي ويمنع للتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما تغايرهما
فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب و
زيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي يشترط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة
كالاخوة والصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون بسبب احدهما من الاخر
وملابسة له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو
فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ولهذا صرح السكاكي
بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل
مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين
المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلايل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان
يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون
الخبر عن الثاني ما يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد
طويل القامة وعمرو شاعر كان خلفا من القول السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل المص

كلام السكاكي ونصرف فيه بما جعله مختلا ظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام
مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما فيه نقل المهم من الاختلال فنقول من القوى
المدركة العقل وهو القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة
للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك
العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال
وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهو
القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها
هي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني
بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة
وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني
المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من
شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة
القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع
القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون
بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم
او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور
المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال
السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في التصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في
الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف والحال او الظرف او نحو ذلك فظاهر انه
اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على
المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك اي في تصور من تصوراتهما تماثل اشار
الى سبب كون التماثل يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده
المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي
من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي
فيدركه فالمثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما
في المفكرة حضورا للاخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في
العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلت
انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الالات الجسمانية كما يحكم
على الجزئيات بالكليات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه
الكلي بالذات والجزئي بالالة وكذا حكمه بان هذا اللون مغاير هذا الطعم ونحو ذلك فان

قلت تجريد مماثلين التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعددا بعوارض
كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل
اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من
الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها
وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا عقليا يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو
شاعر على مناسبة بين عمرو وزيد مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان
لاشتراكهما في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف
له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو ان كون الشيئين
بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما
في المفكرة يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول
فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير فهو علة والامر
الآخر معلول تعقل كل منهما بالقياس الى تعقل الآخر والاول والاعلى او الاقل والاكثر
فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه و
ذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال التضايف بين الامور المعقولة والثاني
مثال التضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين
مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين ذاتيهما الا ترى ان تعقل
ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خمسة
من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة
وان اراد انما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا
فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية
معقولان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد
الجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في
ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما
شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه
يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان
متباينان داخلان تحت جنس وهو اللون وكذلك الخضرة والسواد ولذلك اي ولان
الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويحتال في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلاثة التي
في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها
في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض
المشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع اخر وانما اشتركت في عارض

مواشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد
وهو التقابل بين امرين وجوديين متعاقبين على محل واحد بينهما غاية الخلاف بل
كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل
العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو التصديق بتصديق النبي عليه السلام في جميع ما علم
مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان من غير اباء ولا يجمع مع الاقرار
به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ذلك فلا يكون ضد الايمان اللهم الا ان
يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون وجوديا فيكونان متضادين وما يتصف بها اي بالمذكورات
كالاسود والابيض فانهما متضادان باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما
السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار
انهما وجوديان احدهما في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام
دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات
فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي
يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فانهما يشبهان المتضادين
باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن
المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل
المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فلم يجعل نحو السما والارض والاول
والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين
المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء من مفهوميهما بخلاف نحو السما والارض فانهما امران
لهما خارجان واما الاول والثاني وان كان الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما
ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد منه الثاني مع ان العدم
معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا
بقوله فان الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضر
احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا
بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا
ويخطر به البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل
كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما الى المفكرة او خيالي عطف على
وهمي يعني بالجامع الخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل
من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على
العطف لاسباب مؤدية الى ذلك فان اسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك
اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم صور لا انفكاك بينها اصلا في خيال

وهي في الاخرى مما لا يجتمع اصلا وكم صورة لا تغيب عن خيالك وهي في خيال اخر مما لا تقع
قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل
والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب
انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وبيان الاسباب مما يفوته
الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد
بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون ما
يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم
وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معاني معقولة
وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح
ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للاخر وهذا معنى
جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي
وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه
معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد
وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت
الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها عقليا على الاطلاق وبعضها وهميا
ثم ان بعضهم جعل الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال فظاهر انه لا يمكن جعله صورة
مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا مما يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان
قلت ما ذكرت من ظاهر كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين
الجملتين باعتبار مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد
ثوبه فيه والتكلف لتصحيحه تعسف وبامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس و
الف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين
الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا
الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان
كان الخبران متحدين يفهم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمص لما اعتقد
ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فجعل مكان قوله
الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصورهما مثل الاتحاد
في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وقطع الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين
تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وقوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لانه
التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن

انما هو بين نفس الصور فيجب ان نزيد بتصورهما بمعنى معها حتى يكون له وجه
صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة
كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على
انه سهو منه وقصد بهذا التعيين اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه
ولا اياه قوله في التصور فهذا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام في هذا
المقام فان الحقيقة على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل
بعد تحقيق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اى في كونهما اسميتين او
فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والاستقبال ونحو ذلك كما في كونهما شرطيتين
مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى
لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح
وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله وكذا لاحتمال
كونهما اسميتين او فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما وفيه
بحث لان تقديرهما اسميتين او فعليتين لان تقدير احدهما اسمية والاخرى فعلية
ولعمري انه كلام في غاية السقوط فكان ينبغي ان يصيره مثلا عن مثله بل وجه الفصل
ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها
جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا يحصل المناسبة بان يؤتى
بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وعمرو قعد وهذا مبني على ما ذكره الشيرازي ومن
تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية
واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي من خبر المبتدا والضمير
محذوف اي واكرمت عمرا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير
لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير
وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه
في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب
بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين هو واحد واختلاف الاعراب
باختلاف الاعتبارين وبهذا تحصل المناسبة ولا يخفى على المتامل اصالة هذا الوجه
ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير ان الجواز الى السامع مثل ان يراد
في احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احدهما
المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى
فريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احدهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط
مثل اكرمت زيدا وان تجئني اكرمتك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه

منك ولو انزلناه ملكا لقضي الامر ترتيب شبه تعقب باب الفصل والوصل بالبحث
عن الجملة الحالية لكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى واما الترتيب فهو جعل الشي
ذنابة الشي وكان هذا تتميما لباب الفصل والوصل وتكميلا له والحال على ضربين موكدة
توتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على راي ومضمون الجملة مطلقا على راي والحق
ان الحال التي ما تثبت تارة وتستعمل اخرى كثيرا ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا لكن اشترط
في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزم ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة وتقسيم دائمة
او ثابتة فبالجملة الحال الغير المنتقلة ليست محلا للواو ولشدة ارتباطها بما قبلها فلا
يبحث عنها ههنا الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو ولانها معربة
بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسما انما يجي للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب
تركيبها مع العوامل فتوجد الدال على التعلق المعنوي بينها وبين عاملها فتكون مغنيا عن
تكلف تعلق آخر كالواو فاستدل المص على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها
اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر
بالنسبة الى المبتدا من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى
للمبتدا فان قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان
الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجي ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب
له بل تثبت على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتدا وقصدا و وصف له
اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد
في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان
لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت
من غير نظر الى كونه مباشر الفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض
والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا يشك فيها نعتا لا حالا و
بالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت
الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر ففي خبر باب كان كقول الحماسي
فلما صرح الشر فامسى وهو عريان ومنها الواقع بعد الا نحو قولهم ما احد الا وله نفس
امارة اما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق
الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى وثامنهم كلبهم
وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك
مما ورد على خلاف الاصل لتشبيهما بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب
حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة
وحمله على الوصف كما هو صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان تكون بغير واو ولكن خولف

هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها
ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة
حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على التعليق بما قبلها وان
كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق عليها لما مر
من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تجيء اولا بكلام ثم تصل به الحال
فتجيء بها من صلة ليست على سبيل الشمول فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها
مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير
والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت
ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط فالواو
اشد في الربط لانها موضوعة له فالحال لكونه فضلة بعد تمام الكلام احوج الى الربط
فضمنت الجملة التي اصلها الاستقلال ما هو موضوع للربط اعني الواو لكن اصلها
الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها
ليست مستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت
وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة
صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها وتظهر ان ربط الجملة الحالية قد تكون
بالواو وقد يكون بالضمير وكلاهما مقام فصل الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن
ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع
حالا عنه وجب الواو ليكون مرتبطة به غير منقطعة فلا يجوز خرجت زيد على الباب
وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما تبين ان اي جملة يجب فيها الواو
اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال
وكل جملة حالية من ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان تنتصب عنه حال وذلك بان يكون
فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدا وخبرا ولا نكرة محضة وانما لم تقل
عن ضمير صاحب الحال لانه غير المبتدا الى قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما
يجوز ان تنتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا
الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن
ضميرها يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيها الجملة الحالية عن الضمير المصدرة
بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب
عنه حالا في الجملة وح يكون قوله كل جملة عن ضمير ما يجوز ان ينتصب حال منه وله
المصدرة بالمضارع الحالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة
بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو

حالا من زيد كما سياتي من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله
كل جملة الى آخره شامل للجملة الانشائية وهي لا يصح ان تقع حالا سواء كان مع الواو
او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول
مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيها الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية
دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا لانها المقصودة بالنظر
بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا
ذلك وزعموا انه اذا اريد ذكر الشرطية خبرا عن مثل ما اريد الحال عنه نحو جاني
زيد وهو ان يسال يعط فيكون الواو في موقع الحال عند هو الاسمية دون الشرطية
وذلك لان الشرطية تصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشي قبلها
الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا لعدم
استغنائه عن الخبر ينصرف الى تقرير ما وقع بعده مما يزاد في صلوح لذلك وكذا
النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شي واحد
بخلاف الحال فانها فضلة مستقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول
على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط مذكورا اولا باللزوم لذلك
الكلام السابق الذي فيه كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني
واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها
ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف هو ضد
الشرط المذكور نحو اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين و
لو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية
ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله
فانت طلاق والطلاق البتة وقوله وتبرى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجي بعد
تمام الكلام كقوله عليه السلم انا سيد ولد ادم ولا فخر والا عطف على قوله ان خلت اي
وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما تكون فعلية او اسمية والفعلية
اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض
هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه
احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع
مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي
لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال الحال المفردة لعراقة المفردة
في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه عليه الفاعل او المفعول والبنية
ما تقوم بالغير ومن ان المفردة تدل على حصول صفته لانها بيان الهيئة التي عليها الفاعل

لزم ان يجعلها

او المفعول والمشبه ما يقوم بالحين وهذا معنى الصفة الثابتة لان الكلام في الحال
المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلتها اي الحال قيدا لم يبق ا لعوامل لان الغرض
من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة
وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا والفعل
يدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا
والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما ان يكون مشتركا بينهما او يكون
حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو الفعل المضارع
انما زمان المتكلم وقد مر ان حقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل
والحال الذي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد
بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا والمضارعة لا دخل
لها في المقارنة فالاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وتقديرا
معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع
المثبت بالواو في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض
قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم
نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم فتكون
الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول
الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي
نجوت وارهنهم ضرورة وقال الشيخ عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك
وجهه وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت
راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت
عدل من لفظ الماضي الى المضارع لحكاية الحال الماضية ومعناها ان تفرض ما
كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان وتعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد
امر على اللئيم يسبني بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا
وان الفعل المضارع منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح
واما مجيئه بالواو فنحو قراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف
النون فان لا ح للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا
فلا يصح عطفه على الامر قبله فيتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا
تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه
بغير الواو فنحو ما اشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى
ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقتها سبب عدم ايماننا وانما جاز في المضارع

المنفي

المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي
من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام
على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي
ههنا المنفي بما ولا دون لن لانها حرف الاستقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها
عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذا الحال والحال التي تقابل الاستقبال
وان تباينتا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا جاء زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير
حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة
الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجلية وزعم بعض النحاة ان النفي
بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه
ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول جوز ذلك قال
الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اقادوا من دمي وتوعدوني وكنت وما
ينهنهني الوعيد ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت
غير منهنهة بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز
الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة الفعلية ماضيا
لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو ونحو قوله
تعالى وجاءوكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي
معنى فعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي
واشار اليه مثال ذلك بقوله وقوله تعالى انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله
تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا
الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال النفي بلما مجردا عن الواو لانه لم
يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا
كان او منفيا بقوله واما المثبت فدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه
فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته
على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي
من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها
مضمون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين
كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال و
هو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل ولو كان المعتبر
المقارنة للحال التي هي زمان التكلم يفسد المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا
كقولنا يجيء الامير تقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى

الحال وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي لا تمتنع وان كانت بالنظر
الى عامله ولفظ قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا
لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظة قد لتظاهر الحالية
وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن
حرف الاستقبال وظهر ان تصدر الماضي المثبت بلفظة قد لمجرد استحسان لفظي و
كثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بعد طويل لكن بتصديره
بلفظة قد تكسر منه سورة الاستقبال كقول ابي العلاء اصدقه في مرية وقد امترت
اصحابه موسى بعدما بانه الحق وبالجملة يحسن ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب
ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان
ما قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان
كانت قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد قضى منها جزء
الا انه يلتبس بها لاستديمه لها ولانقضاء جزء منها جيء بالماضي ولتلبسه بها ودوامه
عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه
الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهر لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق
المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي اما جواز الامرين في الماضي المنفي
فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما
للاستغراق اي لاستمرار النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما
ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما ولم لانتفاء
متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز
انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي
بالنفي او بان الاصل فيه الاستمرار عند الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي
عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس
ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون
الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا يكفي في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء
الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك
لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات متحدين في زمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا
النفي كالاثبات متعلقا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين واكتفوا
في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل
اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي
النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اي وتحقيق هذا الكلام وفي

الاصل

ان الاصل في المنفي الاستمرار بخلاف المثبت لان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف
استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود
لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار
العدم فانه عدم لا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في
الحوادث العدم فالمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود مؤثر فيه والا فهو
مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من
الوجود وبالجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصلت منه طلاقة الدلالة على المقارنة
وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت
الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما
مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة
غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه بنصب
رفع فوه وعوده على الابتداء اي رجع على ما ابتداء على ان البداء مصدر بمعنى المفعول
وان دخولها اي والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة
الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابط نحو فلا تجعلوا لله
اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او انتم تعلمون ما بينه وبينها
من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان مجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال
عبد القاهر ان كان المبتدا في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره
فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك
فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا
يستانف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا
اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فانك
لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجي وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا يكون
حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدا بصيغته وجعلته لغوا
في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستانف
كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجي الجملة الاسمية الا مع
الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل
ونوع من التشبيه وذلك لا معنى فوه الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه
الذي جاء منه واما قوله اذا اتيت ابا مروان تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه
بسبب تقدم الخبر قرب في المعنى من قولك وجدته حاضرا اي حاضرا عنده الجود والكرم
وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو

كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه في دلايل الاعجاز والذي يلوح منه وجوب
الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع وجاءني زيد وعمرو يسرع امامه اولى
منه في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وما قاله ايضا في موضع اخر انك اذا قلت
جاءني زيد السيف على كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما نادرا ولا يكاد يقع في الاستعمال
لانه بمنزلة قولك جاءني وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى على
استيناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر
منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد
وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قايلون ان الجملة
الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي العطف لان
واو الحال واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام
فصيح واما جاءني زيد هو فارس فكلام خبيث وذكر في قوله تعالى بعضهم لبعض عدو
انه في موضع الحال اي متعادين يعاديهما ابليس ويعاديانه ونزله منزلة المفرد
وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا
حكم بانه خبيث والذي ثبت من ذلك ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز من انك اذا قلت
جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا في انك تثبت له مجيا فيه اسراع وتصل احدى
المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت
جاء زيد وهو مسرع او وغلام يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدات
فاثبت المجي ثم استانفت خبرا وابتدات اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا
احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجي بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو
ذاهب وتسميتها واو حال لا يخرجها عن كونها مجتلبة لضم الجملة الى جملة كالفاء في
جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة فانها جاءت لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط
بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء لان من شانه
ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه
على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ فان جعل نحو
على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو ونحو قول بشار
اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل
بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مستصحبا البازي الذي هو ابكر الطيور
مشتملا على شي من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من
الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف
لاعتماده على ذي الحال لا مبتدا وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم

الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المص لعله انما اختار
تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما
جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله فانه امرأ اسري اليك ودونه
من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير
لامتنع مجيئها بالواو هذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد وكذا الخبر
والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص
دون امتناع الواو والجواز لان يكون المقدر عند وجود الواو وهو الماضي الا ترى
انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المقدر اولى بامتناع الواو
من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء و
الظرف خبره فتكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد وقائم زيد
ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي والمضارع وان تكون حالا مفردة بتقدير اسم
الفاعل الا انه مما يجوز فيه ترك الواو والاحتراز مما يمتنع فيه الواو لم نر اصل هذا
اكثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة مقدمة والا فالواو فيه واجب
لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا قرية
الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة
الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله
اي قول الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بنيّ حوالي الاسود الحوارد
من حرد اذا غضب فقوله بنيّ حوالي الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني
ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي حال من بني
لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية
بعقب مفرد حال كقوله اي قول ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم
فهذه الجملة حال ولولا تقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة
وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان تكون احوال متعددة صاحبها واحد
كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان تكون صاحب
الحال المتأخرة الاسم الذي اشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل
حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدا ضمير ذي الحال يجب الواو والا
فان كان الضمير فيما صدر به الجملة الاسمية سواء كان مبتدا نحو فوه الى في او اهبطوا
بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجردا
من الواو لكون الرابط في اول الجملة هذان البيتان من هذا القبيل والا فهو ضعيف
قليل كقوله نصف النهار الماء غامره

الباب الثامن

الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما
نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان
الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا
بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا
يمكن ان يقال على التحقيق والتعيين ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك
المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة
الى كلام آخر وكذا المطنب وكيف يمكن على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذلك
اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف
الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا غبي وفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم
في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط
في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تأدية
اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق
فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال
الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر و
يرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم
وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف
الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة
اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل ا
لرأس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز
بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه بيان لانقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان
يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان الايجاز ايضا
معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما يقتضي
ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومن
مقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب شخت بحذف حرف النداء وبالاضافة وصدق
الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة
المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف
المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله تعالى رب اني وهن العظم
مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه اذا ترك لانسياق الذهن اليه
كما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني
وبين الاطناب فليتأمل وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو

ان الايجاز ما يكون اقل بالنسبة الى مقتضى الكلام وهو وهم لان السكاكي قد صرح
باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه
لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان
كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الا
ضافية قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه
ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز
وذلك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا
لان ما ذكره تفسير لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام
قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور
رد الى الجهالة لانه لا تعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيته لاختلاف طبقاتهم
ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم ان المذكور
اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على تادية المعاني بعبارات
مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هي من دأب
البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من
الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية تدل بحسب الوضع على المعاني المقصودة
وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما
البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون كل مقام اي
يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر بيان ذلك في الابواب
السابقة فلا رد في الجهالة والاقرب الى الصواب والى الفهم ان يقال التعبير عن
المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا
والناقص عنه اما ان يكون وافيا به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة
طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد
فهو تادية اصله بلفظ مساو اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد
عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ
ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف
عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف ببيانه كقوله اي
الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن اي
من عيش من عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي الناعم في ظلال العقل يعني ان اصل
مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه
غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعني

العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتاصلين في عواقب الامور
فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية
عن عيش العقلا المتحيرين في امورهم واشار بلطف وجه الى ان العيش في ظلال
الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى
انه ذكر الناعم في ظلال العاقل لكان كالتكرار ونبه على ذلك بلفظ الظلال واحترز
بفايدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد لا لفايدة ولا يكون اللفظ
الزايد متعينا نحو قوله عدي بن الابرش يذكر غدر الزبا لجذيمة بن الابرش فقددت
الاديم لراهشيه والفي اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد
فلا فايدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان عرقان في باطن الذراعين
الضمير في راهشيه وفي الفي لجذيمة وفي قددت وفي قولها للزبا وعن الحشو المفسد
اي واحترز بفايدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة بلا فايدة بحيث يكون الزايد متعينا
وهو قسمان لان ذلك الزايد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد
كالندى في قوله اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا
للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية
والتانيث وانما صرفها للضرورة فالمعنى انه لا فضل في الدنيا للشجاعة والعطا والصبر
على الشدايد على تقدير عدم الموت وهذا انما صح في الشجاعة والصبر دون العطاء
فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم الخوف
من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدايد
وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص منه بل مجرد طول العمر
مما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هب ان لك صبر ايوب فمن اين
لك عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه
اليه دايما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن الموت فقد هان عليه بذله ولهذا
قيل لكل ان اكله فاطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل وما يقال ان المراد بالندى بذل
النفس فليس بشي لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت
لا معنى لبذل النفس فليس الا عدم التحرز عن الامور التي من شانها الاهلاك وهذا
بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال
فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البوس فلا يظهر
لكثرة المال لبذله كثير فضل وعن غير المفسد كقوله اي عن الحشو الغير المفسد للمعنى
كلفظة قبله في قول زهير بن ابي سلمى فاعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن
علم ما في غد عمي فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي

ولا يجعل هذا من الحشو لعوضه في التنزيل كقوله تعالى فويل لهم مما كتبت ايديهم
قلت امثال ذلك انما تقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما يقال لمن ينكر معرفة
ما كتبه يا هذا لقد كتبته بيمينك هذا واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم
فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا الفاظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ
المهملة التي هي اجراس ونغم ولا معنى لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه
مقول بالفم ومعناه موثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال
الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة قدمها لانها الاصل و
المقيس عليه قوله تعالى ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي قول النابغة
يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتاى اي الموضع
من انتاى عنه اي بعد عنك واسع اي ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصفه
حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد في الهرب فصار الى
اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده لان له في جميع الاوقات مطيعا لا وامره يرد
الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الاية حذف المستثنى منه وفي البيت
حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية
لقواعد النحو يعني منهم ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك
لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الاية والبيت ناقصا عن اصل
المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا
يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في
القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى
قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتدع بالقتل الذي هو القصاص
كثير من قتل بعضهم لبعض وكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت
اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف مسده وجب
تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو قيل ذكر لكان تطويلا ويصح ان ليس فيه
حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو بحسب رعاية امر لفظي
وهو ان حرف الجر لا بد وان يتعلق بفعل وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص
حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل
بقلة حروف ما يناظره اي اللفظ الذي يناظره قولهم القتل انفى للقتل منه اي من
قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه هو في القصاص حيوة لان قوله لكم لا مدخل
له في المناظرة لكونه زايدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة
احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر

الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص
على المطلوب الذي هو الحياة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده
تنكير حياة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد
فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة او النوعية عطف على
التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحياة وهي الحياة الحاصلة للمقتول اي الذي
يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا
هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع وسلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود
واطراده اي يكون قوله ولكم في القصاص حياة مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب
للحياة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا
مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي خلو قوله تعالى
ولكم في القصاص حياة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار
من حيث هو تكرار من عيوب الكلام يعني ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه
ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز
على الصدر وهو من المحسنات قلت حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز
على الصدر وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز
على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى اخر واستغنائه
اي وباستغنائه قوله تعالى ولكم في القصاص حياة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم
فانه يحتاج اليه اي نحو القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي وباشتماله على صنعة
المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحياة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة
وهو ان القصاص قتل وتفويت للحياة وقد جعل مكانا وظرفا للحياة وبسلامته من
توالي الاسباب الخفيفة التي تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما
يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض
بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما
فيه من تقديم الخبر على المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على
المبتدا المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف على
ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على شي
والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا
عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسئل القرية
اي اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع
العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي

انكشف امره واجلا الامور اى كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة صفته وطلع
وجعل الجملة علما فهو محكي اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف
بعض ما قبله المجرور بمن او بفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولهم ما في القوم
دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لم يكن مضافا فهو عين الظرف الى الجملة فلفظ
جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد
ظلما علينا لهم فديد لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة
لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان
الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضميره فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي و
الا فحكمه حكم المفرد اذ المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم
ملك ياخذ كل سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة
ومايودي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل
على ان الملك كان لا ياخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في اخر باب
الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم
وما خلفكم لعلكم ترحمون اى اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم
من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد
الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اى جواب الشرط شيء
لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن فلا يتصور مطلوبا و
لا مكروها الا ويجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين و
ربما سهل امره عليه الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت
تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من مواخذته على ضرب
من العذاب وكذلك ما قال الشيخ اذا رايتني شابا وسكت جاءت الافكار له
بما لم تجد بلوغي ما الجواب مثالهما اى مثال ما يحذف للدلالة على انه شيء لا يحيط
به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على
النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على
قوله جواب الشرط اي او المحذوف غير ذلك من المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول
والمتعلق كما مر في الابواب السابقة وفي الحال نحو البيا لكريسين اى منه والمستثنى
نحو زيد جاءني ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو يا رب ويا
غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين و
كالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق

بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد
وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق
ويبطل الباطل فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم
واتيناه على الهرم اي فساءنا او سبب مذكور كقوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك
الحجر فانفجرت اي فضربه فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا فيكون قوله فضرب بها جملة
محذوفة هي سبب المذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة
فبعث الله النبيين اي اختلفوا فبعث بدليل قوله تعالى ليحكم بين الناس فيما اختلفوا
فيه فبعث الله المحذوف فجزء من جملة وغير ذلك يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت
فيكون المحذوف جزءا من جملة هي شرط كقوله فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق
فالله هو الولي والفاء في قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان
تسميتها فصيحة انما هي على تقدير الشرط وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام
المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها قالوا خراسان
اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرهما اي غير المسبب والسبب
نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدا والخبر في قول
من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف فاما اكثر اي والمحذوف اما اكثر من جملة
نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اي الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال
له يا يوسف ومنه بيت السقط طربت لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا ما لهن ومالي
اي طربت فاخذت اسكنها وهي لا تسكن ثم اداومها تدافعني الى ان قضيت العجب من كثرة
تعاودني وشدة مدافعتها والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف
كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك فان تكذيب الرسل من
قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام
المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي المحذوف
والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل
دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد هنا من محذوف
والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها
وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل لبنها وشرب البانها فانها ايضا حرام وفي قوله
منها ان يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان
يدل العقل عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان
العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف كالامر والعذاب
اي احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتأمل ومنها ان يدل العقل

اعاود ما بدا

عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان الفعل كثير واما تعيين
المحذوف فانه يحتمل ان تقدره في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود
فتاها عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اى الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني اي
في مراودته لان الحب المفرط الدال عليه قد شغفها بان لا يلام صاحبه عليه بمقتضى اباه
اى لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان تقدره في حبه ولا في شانه لكونه شاملا
له وتعين ان تقدره في مراودته نظرا الى العادة ومنها اى ومن ادلة تعيين المحذوف
الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف
فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لابد له من فعل متعلق هو به على ما شهد به القوانين
النحوية ويدل على تعيين الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مثلا
له اى نعمد عند الشروع في القراءة بسم الله اقرا وعند الشروع في القيام والقعود
اقوم واقعد وكذلك كل فعل شرع فيه ومنها الاقتران اي ومن ادلة تعيين المحذوف
اقتران الكلام بالفعل كقولك للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام
مقارنا للاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتيام
والارتفاق تقول رفأت الثوب ورفوت اذا اصلحته وهو مهموز والاطناب اما
بالايضاح بعد الابهام لترى المعنى في صورتين مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة
وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من
ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان بين اولا او لتكمل لذة العلم به اي
بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول
اذا لم يحصل به شعور ما قل الالم في الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه
تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل
الايضاح كملت لذة العلم للعلم الضروري ان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها
لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم لا يقال بشرى ولكن بشريان ومما يوضح
ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب
ياتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب
كان اعم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث
يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يحتسب
الخير ولذلك اشتد وقع العيب وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح
لي صدري فان اشرح يفيد طلب شرح لشيء ما للراى للطلب وصدري يفيد تفسيره اى
تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة
المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر

هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل
قواعد البيت بالاضافة ومنه اى ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين
اى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف وقد اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما
مثل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا اى ابهم فيه الفاعل ولا فسر ثانيا و
قوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ونعم
للايجاز والمساواة وهذا يوافق الاصطلاح السكاكي ووجه حسنه اى حسن باب نعم
نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى
الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والايجاز من وجه حيث حذف المبتدا الذي
هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال و
التفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي تستلذ
في النفس عند وجدانها بما فيها انفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع لا الجمع لان حقيقة
الجمع بين المتنافيين ان يصدق على واحد وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان
واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اى ومن الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان
يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم ويشب
فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص والامل
لكنه ابهم اولا ثم اوضح بما سبق وسمي هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن مندوفا
وكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف
واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمعنى بذكره ان يكون
على سبيل العطف دون الوصف والابدال فلو قال واما العطف الخاص على العام لكان
اوضح وذلك للتنبيه على فضله اى مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اى من جنس العام
تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف
الشريفة جعل كانه شيء اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه
بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات
والصلوة الوسطى اى الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم الافضل الاوسط وهي
صلوة العصر على قول الاكثرين ومنها قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله
وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون
بالمعروف وينهون عن المنكر ومثل قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر
ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتاكيد
الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وفي قوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر
لنفسه ان يكون بالدنيا جمع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم

اي سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله و
في تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ
من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك ان لا تفعل وذلك لان
اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان وقد تجئ لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار
التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر
الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم
الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل
تلقي الكلام بالقبول كما في قوله وقال الذي امن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم
انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول
حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه
البر والبحر مترعا ومنها في الكلام وهذا التاكيد قد يكون مجردا عن رابط كما في
قوله تعالى ثم ان ربك للذين امنوا هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك
من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد
اني خطيبها وقد يكون مع رابط كقوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن
الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها
واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم بدونها كزيادة المبالغة في
قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتاتم اي تقتدي الهداة به كانه
علم اي جبل مرتفع في راسه نار فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو التشبيه بما هو معروف
بالهداية الا انها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة في المبالغة وتحقيق اي وكتحقيق
التشبيه في قوله اي قول امرء القيس كان عيون الوحش حول خبائنا وارحلنا
الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح خرز يماني الذي فيه سواد
وبياض شبه العيون به ثم اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير
مثقب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود
فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد
يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرء القيس وبه تبين بطلان ما قيل
ان المراد انه قد طالت مسايرتهم في المفازة حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكدفع
توهم غير المقصود في بيت السقط فسقيا لكاس من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم
بتقبيله خال فانه لما جعل الفم كاسا صنيعا مثل خاتم من الدر كان غالبا مما يكرع فيه كل احد
من المجلس فرجح كانه يقبل ذلك الخال ووصفه بانه يقبله ملك سكر فكيف عنه هذا يختص الايغال

بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل
لذلك في غير الشعر بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم
اجرا وهم مهتدون فان قوله تعالى وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول
مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اى لا تخسرون
معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما التذييل
وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اى على معنى الجملة الاولى للتوكيد علة التعقيب
فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة
ان الايغال من جملة انه قد يكون بغير الجملة وبغيرها للتاكيد وهو اى التذييل ضربان
ضرب لم يخرج مخرج المثل اى لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك
جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي
ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز عن الوجه الاخر وهو ان يقال
الجزاء عام لكل مكافاة ويستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل
في معنى المعاقبة في قوله تعالى جزيناهم بما كفروا والمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل
وهل نجازي الا الكفور وهل يعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله
بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان تكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا
جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل
ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من
قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني وكل منهما تذييل
عما قبله وهو ايضا اى التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا التقسيم
للتذييل مطلقا يعني انه قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة
اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم الضرب الثاني كما توهم
نظرا الى الامثلة بعض من لم يتمسك بالتنبيه فالتذييل الذي يجيء انه يكون لتاكيد الجملة السابقة
اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الاية فان زهوق الباطل منطوق في قوله تعالى وزهق
الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اى قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه
حال عن اخا لعمومه بوقوعه في سياق النفي او عن ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من
ان يكون صفة لاخا يعرف بالتامل يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك ممن لا
تلمه ولا تصلحه على شعث اى تفرق وذميم خصال اى الرجال المهذب اى المنقح الفعال
المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك
وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اى لا مهذب في الرجال ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس
هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توقي ايهام خلاف المقصود وهو ان يوتي في كلام يوهم

خلاف المقصود بما يدفعه اى توقفه يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى اخره فالاول كقوله اى قول طرفة
فسقى ديارك غير مفسدها اى غير مفسد الديار وهو حال من فاعل سقى صوب الربيع اى نزول المطر ووقوعه فى الربيع وديمة تهمى اى تسيل لان نزول المطر
قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها و
الثانى نحو قوله فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المومنين اعزة على
الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المومنين لتوهم ان ذلك لضعفهم
فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا التوهم واشعارا بان ذلك
تواضع منهم للمومنين ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على
وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم و
علو طبقتهم وفضلهم على المومنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول ابن المعدل
كعب الغنوى حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم فى عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على
وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجز فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو فى وقت تزيين
الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثانى فزعم
المصنف انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين
لا يكون الحلم زينا لاهله فان لا يكون حليما حين لا يحسن يكون مهيبا فى عين العدو لا محالة
فيكون هذا تذييل التاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم
ان من لا يكون حليما حين لا يحسن مهيبا فى عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب
ولا يعبا به والذى يخطر بالبال ان معنى البيت لا لطف وادق مما يشعر به كلام المصنف
وان المصراع الثانى تكميل وذلك لان كونه حليما فى حال يحسن فيه الحلم يوهم انه فى تلك
الحالة ليس مهابا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة فدفع
ذلك الوهم بقوله مع الحلم بحيث يهابه العدو ومهيب يعنى انه مع الحلم فى تلك الحالة
التى يحسن فيها الحلم بحيث يهاب العدو ولم يكن مهابة فى ضمنه فكيف فى غير تلك الحالة
واما بالتتميم وهو ان يوتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة
نحو ويطعمون الطعام على حبه فى وجه وهو ان يكون الضمير فى حبه للطعام اى يطعمونه
مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اى يطعمونه على حب الله فلا يكون مما نحن
فيه لانه لتادية اصل المراد وكتقليل المراد فى قوله سبحان الذى اسرى بعبده ليلا
ذكر ليلا مع ان الاسرى لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل وانه اسرى فى بعض الليل
واما بالاعتراض وهو ان يوتى فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او
اكثر لا محل لها من الاعراب   ليس المراد بالكلام مع المسند فقط بل مع جميع

ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول
او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه في قوله ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما
يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما
يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه
والدعاء في قوله وكالدعاء في قوله عوف بن محلم الشيباني يشكو كبره وضعفه ان
الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر وقوله
وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيها اعتراضية ليست عاطفة ولا
حالية ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله واتخذ الله ابراهيم
خليلا لانها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الا هل اتاها والحوادث جمة فايدتها
تاكيد وجوب اتباع طريقه ولو جعلتها عطفا على جملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكره
في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انها اعتراض بين قوله اني وضعتها
انثى وقوله اني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق
اشار اليه صاحب الكشاف ذكر في قوله اتخذتم العجل وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون
حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة غير موضعها واعتراض اي وانتم قوم
عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي وكالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدرات آتية
وان وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة
بين اعلم ومعموليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء اي ومما الاعتراض
الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو فيه اكثر من جملة قوله تعالى
فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى
واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم
الله يعني ان المأتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب
النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا
الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد
المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته
امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض
بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة اي
صنعة المطابقة والاستعطاف كقول ابي الطيب وخفوق قلب لو رايت لهيبها يا جنتي
لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع الجهنم والاستعطاف ومنها بيان

السبب لاسيما غرابة كما فى قول الشاعر فلا هجره يبدو وفى الياس راحة ولا وصله
تصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب من سببه بان الياس
راحة وقال قوم قد يكون النكتة فيه اى فى الاعتراض لدفع غير ما ذكر مما سوى دفع
الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه
يعنى ان القائلين بان النكتة فى الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين
فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة فيكون الاعتراض
اخر الكلام او يليها جملة اصلا فتكون الاعتراض غير متصلة بها معنى وهذا صريح فى مواضع
فى الكشاف فالاعتراض عند هولاء ان يوتى فى اثناء الكلام بجملة او اكثر ولا محل لها من الاعراب
لنكتة لانهم لا يخالفون الاولين الا فى جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة
فبقى اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل
وبعض صور التكميل وهو ان لا يكون للجملة لا محل لها من الاعراب كما فى قول الحماسى وما مات
منا سيد فى فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثانى تكميل لانه احد لما
وصف قومه بشمول القتل اياهم فذلك يضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار
من قاتلهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة فى التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب
وهذا مما يشعر به تفسيره لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى
مشتملة على معناها معربة باعرابها بدلا منها او توكيدا ويكون الغرض منها تاكيد الاولى
اللهم الا ان يقال انه اعتمد فى هذا الاعتراف على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم
لانه انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من الاعراب وبعضهم كونه اى جوز الفرقة الثانية
من القائلين بان النكتة فى الاعتراض قد تكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض
عندهم ان يوتى فى الاثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتنزيل كلامه على ما ذكرنا ظاهر
فاما على ما ذكره فى الايضاح حيث وقال فرقة تشرط الاعتراض بان يكون جملة او اكثر من
جملة فحينئذ يشمل من التتميم ما كان واقعا فى احد الموقعين اى فى اثناء كلام او بين كلامين
متصلين ومن التكميل ما كان واقعا فى احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل او
من جملة او اكثر فهو محل اختلال لانه اما ان يشترط فى الاعتراض عند هولاء ان لا يكون له محل
من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لابد له
فى الكلام من الاعراب ولم يشتمل من التتميم اصلا لانه ان يكون فضلة والفضلة لابد لها من
الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشتمل من التكميل
ما كان واقعا فى احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة
او اكثر فيشعر بان ما هو اقل من الجملة لابد من ان يكون له اعراب فى الجملة فكلامه لا يخلو عن خبط
واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وبكذا واما بغير ذلك كقوله

الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو لم يذكر ويؤمنون
به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم اي لا يجحده فلا حاجة الى الاتيان به لكونه معلوما وحسن
ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله
ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل في ما سبق ظاهر بالتامل فيها
ومن الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قوله رأيته بعيني وقوله تعالى ويقولون
بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد
والدلالة على ان هذا القول يجري على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عما علم في القلب ومنها
قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله تعالى فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة
توهم الاباحة فان الواو يجي للاباحة في نحو جالس الحسن او ابن سيرين ولا يرى انه لو جالسهما
جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف
خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله
يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك انك لرسوله
الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لان مساق الاية لتكذيب المنافقين
في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم لكاذبون في الاثبات وفيه نظر
لانه ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام و
اعلم انه كما يوصف الكلام بالاطناب والايجاز باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد او
زائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار قلة حروفه وكثرتها بالنسبة
الى كلام اخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد عن
الدنيا اذا عن اي ظهر سودد اي زيادة وتامر ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي
الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي قول الشاعر
ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر المحسنة يعني ان السيادة
مع التعب والفقر احب اليه من الراحة والغنى وهذا يصف بالميل الى المعالي فمصراع
ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت
اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالمعنى السابق وان يكون
مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى
لا يسأل عما يفعل وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين
نقول اي يغير ما يريد بغيره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا اعتقادا انا
واقتدارا يصف هنا رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى رأيهم فالايجاز
بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الاية يشتمل على كل فعل والبيت مختص بالقول
ان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونصلي على النبي محمد واله

واسال الله

الفن الثاني علم البيان

واسال الله التوفيق واتمام القسمين الاخرين بمنه وجوده

الفن الثاني علم البيان

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة
ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به
ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي
يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف
علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد اي ادراكها او الاعتقاد بها على ما توهموا واراد
بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى
الحال واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سياتي والمعنى ان علم
البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته
بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة
ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة مثل ان يقول زيد كثير الرماد او زيد وفي
الالوفصيل لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني
متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من بعض آخر على معناه لم يكن ذلك من
البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد
المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفا مثل ان يورده
بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة
وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح
ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالمعنى المذكور
للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد
والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات
الوضعية كما سياتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكر هنا اولى من تعريفه بمعرفة
ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة
ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفا وجب تقسيم الدلالة على ما هو المقصود منها
والدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني
المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط و
العقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة
الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع
مدخل فيها احترازا عن الدلالة العقلية والطبيعية لان دلالة اللفظ اما ان يكون
للوضع مدخل فيها اولا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة
والتضمن والالتزام والثاني اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اح على

على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له اذ لا
يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على
وجود اللافظ والمقصود بالنظر هي التي للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية
والعقلية لاختلافهما باختلاف الطباع والافهام والمصنف ترك التقييد بوضعه وكون
سوق الكلام في بيانها لتقييم يغني بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها
فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير
عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك
اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان
الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو
صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان
فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم
منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى
فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان تشتق منها صيغة تحمل على اللفظ
كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا بواسطة
مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام
المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل
اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما
وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان
او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك ويسمى الاول يعني الدلالة على تمام ما
وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة
المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخيرين اي الدالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته
عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه
وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلث وضعية بمعنى ان
للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا و
يسمى الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن
المعنى والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا
بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها
دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها ليست مطابقة بل تضمن وان اريد به الجزء لانه
موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة

وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم
بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة
وان اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم
مع انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه
لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه
يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما
بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع
له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج
اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ
لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ
ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا والمشترك اذا اريد
به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو اريد به ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع
لان قانون ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك
المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءا فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان
كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان تكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا
اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ اولا ولا نعني
بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطلة لا سيما في التضمن
والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم
اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة
عليهما مطابقة لا تضمنا والتزاما وعلى ما ذكره هذا القايل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات
لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام
يستلزم المطابقة نعم لو سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يعتد في هذا المقام لان اللفظ المشترك
بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وايهما احدث
تصدق عليها تعريفي الاخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية
مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي
كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على
الفور او بعد التامل في القراين والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبته ساير
الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد
المخاطب بعرف او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب
عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغيرها

ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في ا
اشتراط اللزوم الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل
دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سوا كان الفهم بسبب اللزوم
بينهما ذهنا او بغيره من قراين الاحوال فالاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا
ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر
انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان
يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضوح والخفا
والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية
اي بالدلالات المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم
يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الفاظ لذلك
المعنى لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا
قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية
امتنع ان يكون كلام يودي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح منه لانه قولنا
خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان
عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك
الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى
اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان
المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه
المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون
عالما بوضع شي منها فلا يكون شي منها دالا او يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون
بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون
بعض منها دالا فليتامل وايا ما كان لا يجري فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى
على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة
بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم
بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على
فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق
بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لا نسلم
انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ
المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والموانسة
وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكيفيا

ما نتعثر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها
الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعاني
والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون
ذلك بالنظر الى نفس الدلالة وذلك دلالات الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام
قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة
الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع
وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسهو تحصيل بعض المعاني المطابقية في العقل
وبطوها انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوءه ولهذا يختلف باختلاف
الاشخاص والاوقات وتتاتى بالعقلية اي والايراد المذكور يتاتى بالدلالات العقلية
لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء في التضمن للكل و
مراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء
واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض اخر بسبب قلة الواسطة فيكون
اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم
المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه
لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللوازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة
عليه في الوضوح وعكسه لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون معنى الخارج
بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سوا كان بلا واسطة او بواسطة او
بوسائط متعددة وسوا كان اللزوم عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا
معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان
الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها
اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من
شيء وجزء الجزء من شيء اخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى
اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزءه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح
من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل
ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان
اولا الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا ان التضمن تابع
للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك
على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير
التفات الى الجزء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى
النوع بالبال وفهم تمام الشيء منها في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان

يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان
المراد بالمعنى الواحد ما يورد به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة
يكون معنى تركيبيا وما ذكرتم هنا من التأدية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية
قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث
البيان لان المجاز المفرد بأسره وهو من معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية
انما هي في المعاني الافرادية لكننا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام
اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح
دلالة على ما هو داخل في ذلك التركيبي فاذا عبرنا عن المعنى التركيبي بتراكيب بعض مفرداتها
اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبي
بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد
موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه
سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته
اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم يقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية
وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما
هو من الملزوم الى اللازم وانما ذكر السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم
ان الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما
الدلالة على اللازم المسمى الالتزام سنذكره ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في
المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح الا في قليل من اقسامه على ما يجي
وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم
فقط بقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها
اللازم والملزوم والمناقشة بان هذا جمع بين الحقيقة والمجاز في الارادة محال جميعا وفي الجزء
مقدم على الكل فقدم في الوضع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم
في الوضع ايضا ليتوافق الوضع الطبع ثم من انواع المجاز ما يبتنى على التشبيه وهي الاستعارة
التي كان اصلها التشبيه فتعين التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها
عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا
كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه
دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن
ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل مقصدا برأسه هذا هو الكلام في تحرير
مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيها من الاضطراب والاقرب
ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم نشتغل بتفصيل هذه

المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا لان التشبيه
اى هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي هو مبنى الاستعارة وهي المقصد الاول
من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي
اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اى مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة
او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غيرهما ولهذا اعاد اسم المظهر ولم يأت بالضمير
لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما
يقال ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهو عين الاولى فليس على اطلاقه يعني ان معنى
التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني
هو ان يدل على مشاركة امر لامر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به و
المعنى هو وجه الشبه فظاهر هذا التفسير شامل لمثل قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني
زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اى المراد بالتشبيه المصطلح عليه
في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة
التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية
اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد على ما سيجيء في
علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لامر في معنى مع ان شيا منها
لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو
رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح
عند المص هو الدلالة على مشاركة امر لامر لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة
بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج
عنه نحو تقاتل زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة
التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر
اخر عند المص لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سيجيء ان شاء الله تعالى فدخل
فيه اي في تفسير التشبيه نحو زيد كالاسد وكالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى
تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه
او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله
تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدا اى هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة
لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه
صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام ويجيء لهذا زيادة
بسط وتفصيل في اخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر ههنا في اركانه اى البحث في هذا
المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه و وجهه و

واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما
باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه هو الدال على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف
ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة
المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لا
صالتهما لان وجه التشبيه معنى قايم بالطرفين اعني المشبه والمشبه به اما منسوبان
الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد
بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو
الصوت الخفي حتى كانه لا يخرج من فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشموما
والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله ما فيه نوع
تسامح الا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما
هو لون الخد والورد وبالشم رايحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة
الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشيا لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف
ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على
قوله اما حسيان كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجي تحقيقه
او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية
والسبع فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه ذلك والسبع حسي والثاني
مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر هو الطيب محسوس بالشم والخلق وهي
كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان التشبيه المحسوس بالمعقول
غير جايز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد
حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول
فتشبيهه به يكون جعل الفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جايز فلذلك لو حاول المحاول
مبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بما ساق في الطيب فقال الشمس كالحجة
في الظهور والمسك في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاستعارة من تشبيه
المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على
طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس
الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها
في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر بهذا الاطلاق لانه كلما قل الاعتبار قلت الا
قسام واذا قلت الاقسام كانت اسهل ضبطا فاشار الى تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد
بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم و
الذوق واللمس فدخل فيه اي في الحسي بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم

الذي قرض بحمتها من سوره مما يدرك بالحس كما في كالمشبه به في قوله وكأن محمر الشقيق
هو من باب جرد قطيفة اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد في
وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من صاب
المطر اذا نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية ياقوت نشرن على رماح
من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على رماح الزبرجد مما لم يدركه الحس لان الحس
انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة
به لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس
بالبصر او بالعقلي ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس
الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون في الحس مدخل فيه فلكونه غير منتزع منه بخلاف
الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال اي غير ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة
ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به
في قول امرئ القيس ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلني
ذلك الرجل الذي يوعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى مشارف
اليمن وسهام محددة النصال يقال سن السيف اذا حدده ووصف النصال بالزرقة دلالة على
صفائها ولونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت
لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام انه ليس المراد بالخيالي الصور
المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة
بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت
الى الخيال والحس المشترك اذ لم يتع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين
ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل
اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما له تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق
في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور و
المعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشيا لا حقيقة لها كانسان له جناحان او راسان
ولا راس له وهي لا تسكن دائما لا نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس قد تستعملها على
اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة وبواسطة القوة
العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من
الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا
سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع
ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة
ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فانه المفهوم من الوجدانيات بخلاف ادراك اللذة

والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحمق
وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم
ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما
الحسي فادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندهما وكمال كتكيف الذائقة
بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالمدركة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة
طيبة والمتوهمة بصورة شيء او وجوه وكذلك البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي
فلا شك ان القوة العاقلة كمال وهو ادراكها المجردات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال من حيث
وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس عليه الالم واللذة العقليين ليست من المدركات بالوجدان
بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارة عن
الادراكين المذكورين والادراك ليس مما تدركه الحواس الظاهرة دخل بالضرورة فيما عدا
المدركة باحدى الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة
الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم
والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه الشبه هو المعنى الذي
قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد
يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه
التشبيه فالمعنى المراد الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال
الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف من اوصاف الشيء في نفسه
خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييلي ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين
او في كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاضي
التنوخي وكان النجوم بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم
سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو
الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك
الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به
على طريق التخييل انه الضمير للشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي
في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يامن ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل
بها اي بالظلمة فقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس اذا اريد التشبيه اي تشبيه
السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم مقابل للبدعة والجهل كما ان النور مقابل الظلمة
وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي
السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك
اي تخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت الكفر من جبين فلان

فصار اي بسبب تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له سواد صار تشبيه النجوم
بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد
الشباب اي اسحمه في اسوده فيما سواده محقق او بالانوار اي بالازهار موتلقة بالقاف
اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الاتصال فقط فظهر اشتراك
النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد
على طريق التاويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع
من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن
حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه الشبه بين المشبه
والمشبه به فساد جعل وجه الشبه في قول القايل النحو في الكلام كالملح في الطعام
كون القليل مصلحا والكثير مفسدا ان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو
لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا
فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم
المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يوجد النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستنفر لوقوعه
في عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة
بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه الشبه فيه كون استعما لهما
مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالة
على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام
ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح واما من جعل وجه الشبه كون
القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثير النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال
الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي وجه التشبيه غير خارج عن حقيقتهما اي
حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية
اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما
كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج عن
حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قايما بهما ولهذا قال صفة وذلك الصفة اما
حقيقية اي مثبتة متمكنة في الذوات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي
مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة
مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين متلاقيان متفرقان الى العينين من الالوان
والاشكال والشكل هيئة احاطت نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف
الدائرة او نهايات كالمثلث او اربع كالمربع الى غير ذلك والمقادير والمقدار كم
متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك

يلاقى عنده وبراحته من العدد ويكون قار الذات ان تكون اجزائه المفروضة ثابتة
وبراحته عن الزمان والمقدار جسم تعليمى ان قبل القسمة فى الطول والعرض والعمق
وسطح ان قبلها فى الطول والعرض فقط وخط ان قبلها فى الطول فقط وبالحركات
والحركة عند المتكلمين حصول الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان اخر اعنى انها عبارة عن مجموع
الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على حال
التدريج وفى جعل المقدار والحركات من الكيفيات لان المقدار من مقولة الكم اعنى الذى
يقتضى القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضى لذاتها قسمة ولا
نسبة وكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو
السرعة والبطوء والتوسط بينهما وما يتصل بها اى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف
بها الشخص باعتبار الخلقة التى هى عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين
باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل و
غير ذلك وبالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت بالعصب المفروش على
سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتى بين بين
من الاصوات الحادة والثقيلة التى بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع
الذى هو امساس عنيف والقلع الذى هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع
والمقلوع للقالع ويجب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا ويجب الاختلاف
فى صلابة المقروع وملاسته كما فى اوتار الاغانى الممدة او فى قصبة المسند او سلع التواتر
كما فى المرايا الملتوية مختلفة وتعلو وبالذوق وهى قوة منبثة فى العصب المفروش
على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والحرارة والملوحة والحموضة والعفوصة
والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة وبالشم وهى قوة مرتبة فى زائدتى مقدم
الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة
الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى
ما يقارنها كرائحة الحلاوة وباللمس وهى قوة سارية فى البدن كله بها يدرك الملموسات
من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هى اوايل الملموسات التى بها تتفاعل
الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان
لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها
تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة تقتضى سهولة
التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضى صعوبة ذلك والخشونة وهى كيفية تحصل
من استواء وضع الاجزاء والملاسة وهى كيفية تقتضى قبول العم الى الباطن ويكون للشيء بها قوام
غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يسيل كثيرا بسهولة وانما يكون قبول الغم الى الباطن من الرطوبة

وتماسكه من اليبوسة واللين وهو يقابل الخشونة وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب
بعض الحكماء والصلابة والخفة وهي تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز ان لم
يعقه عائق والثقل وهي وكل منهما في الحقيقة مبدأ يدافعه محسوسة توجد مع الحركة لما
يجد الانسان من الحجر اذا امسكه في الجو فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة وكما يجد من
الزق المنفوخ فيه اذا احتبسه تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه
وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة
وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية
اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي مختص بذوات الانفس من الذكاء
اي حدة الفؤاد وهي قوة النفس معدة لاكتساب الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج
القضايا او سهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة
المقدمات المنتجة والعلم العلم قد يقال على الادراك المعنى لحصول صورة الشيء عند العقل
وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة
يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب
ما يمكن فيها وقد يقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدأها عند ارادة
الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا باضطراب عند
اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات
ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ههنا ملكة تصدر عنه الافعال بسهولة من غير روية الا ان
للاعتبار تخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها
وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقة كما تطلق على ما يقابل
الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل لا يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في
تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في الحجاب كذلك
قد تطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية
الشبيهة بالمخلب والناب المعنية والى كلها اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف
العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه
مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان مثال
هذه التقسيمات التي لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج
السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فنسيه الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب
وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يرع في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات و
تحقيق اللطائف المودعة فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه
مركبا من متعدد واما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه الشبه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او

تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا يشعر لفظ المفتاح
وفيه نظر سنعرفه وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلته حقيقي او عقلي واما متعدد
عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه الشبه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد
واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا خلاف
المذكور المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة
المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذا المتعدد كذلك اي اما حسي او مختلف اي بعضه حسي
وبعضه عقلي اي الذي تركب منها هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن
لما كان وجه الشبه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه و
الحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سوا كان بتمامه حسيا او متعددا
مختلفا لا يكون المشبه به الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان
يدرك بالحس من غير الحسي يعني ان وجه التشبيه وجه ماخوذ من الطرفين موجود
فيهما وكل ما يوخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك
بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون حسيين وان يكون
احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك من الحسي شي اذ لا امتناع في قيام المعقول
بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه
بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي
يصح بالوجه العقلي دون الحسي كما مر فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي و
الحسي ليس بكلي لتقرير السؤال ان كل وجه التشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه
فهو كلي لان الجزئي يمنع نفس تصوره من وقوع الاشتراك فيه وكل وجه تشبيه
فهو كلي ولا شي من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك
وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شي من وجوه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا
المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الخد
بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية
المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح و
هو ان التحقيق في وجه التشبيه يابى ان يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق
الى التسامح كما ترى فقوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها
ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي
او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها فطرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه
به او بالعكس فصارت ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي كالحمرة من المبصرات
والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله

وطيب الرائحة الى الصبي

ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات ح

وطيب الرايحة من المشمومات فيما سواي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف
بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء
عن الفايدة والجراءة هي عقلي لان الجراءة الشجاعة ويقال جرء الرجل جرءة بالمد وانما اختار
الجراءة على الشجاعة على ما فسره الخلف لان الشجاعة مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة
عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة
الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشئ العديم النفع بعدمه فيما طرفاه
معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفايدة اي
غيرها وبهذا سقط ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز من ان التشبيه هو ان يثبت لهذا
معنى من معاني ذاك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد والعلم حكم النور في
انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل
المعاني هو معدوم او هو والمعدوم سواء لم تثبت لها شيئا من شئ ملايما في وجوده كالمعدوم
وشئ كلا شئ ووجوده شبيه بالعدم فان ابيت ان لا تعمل على هذا الظاهر فلان مطابقة
فيه مضايقة والرجل الشجاع ما لاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور المشبه عقلي والمشبه به
حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان النور يدرك المطلوب ويفصل
بين الاشياء والعطر بخلق شخص كريم فما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف
ونشر وهو ظاهر وفي وجه بعض الامثلة تسامح لما فيه من شايبة التركيب كالعراء عن الفايدة
واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه
العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات
جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد هو العقل
ولو جعل وجه لانه بين العلم والحيوة الاتساع كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه
لا ينقسم باعتبار الطرفين وعقليتهما لما عرفت ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين
لكنه ينقسم باعتبار اخر وهو ان طرفيها اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر
مركب فان قلت ما معنى التركيب والافراد ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه
المركب دون الواحد قلت يجب ان تعلم ان ليس المراد تركيب المشبه او المشبه به حقيقة
مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان
وكذا وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا مركب لو احدٌ
بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة اشيا مختلفة او الى عدة اوصاف الشئ فينتزع منها
هيئة ويجعلها مشبها ومشبها به او وجه الشبه ولذلك بدى صاحب المفتاح بصحيح في
التشبيه المركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجي ان شاء الله تعالى
لا يخفى عليك ان وجه الشبه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان يكون معنى منتزعا من عدة اشيا

لكل منها دخل في تحقيقه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا
المعنى اعني المعنى ان يقصد الى متعددين فينتزع منهما هيئتين ثم يقصد اشتراك الهيئتين
في هيئة تعمهما ويشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا وليتامل وبهذا يظهر ان ما ذكر في
المفتاح انما هو كمن ان وجه الشبه اما امر واحد او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في
حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة
او لا يكون في حكم الواحد محل نظر وانما امر بالتامل ان يمنع بقوله لا نسلم ان تركيب الطرفين
يستلزم تركب وجه الشبه لم لا يجوز ان ينتزع من الطرفين الهيئتين وتشبه الهيئة بالهيئة
في امر واحد ولا استحالة في ذلك اللهم الا ان نصب الغرض في هذه الهيئة والواحد
فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه الشبه في قول
احيحة ابن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية
اكثر الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت
حين نورا اي تفتح كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها
من الهيئة بدل في قوله كما في قوله الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار
المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي تقارنها حال كونها على الكيفية
المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية المجتمعة اجتماع المضام والتلاصق
ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة
مما تجده في رأي العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعلها الشيخ
عبد القاهر بمعنى المقدار المخصوص اي مقدارها في القرب والبعد بينها وكان مراده بمقدار
مخصوص ههنا مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني مثلها من الطول والعرض المخصوصين
المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه
الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه
هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره ويجي ان المفرد قد يكون مقيدا وانه
لا يقتضي التركيب وفيما اي والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار
كان مثار النقع يقال اثار الغبار اي هيجه فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه
اي تتساقط بعضها اثر بعض والاصل تتهاوى بحذف احدى التائين ومن جعله ماضيا لم يؤنث
لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما نطلع عليه
في اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوي بفتح الهاء الى سقوط
اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب
كما ترى وطرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه
بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه الليل بالنقع من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من الجانب

ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع تشبيه مفرق ويتوهم
انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع تقدير
الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى
انه ليس كذلك قولك لو تركت الناقة ولو ترك فصيلها لجعل الكلام جملتين ومما ينبه
على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل
التبع ولو كانت مستقلة لشانها ان يقال ليل وكواكب ومن ثم لم يقتصر على ان اراك لمعان
السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من
اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها
لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان السيوف في حال التهاب الحرب
واختلاف الايدي فيها تضطرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة ثم ان لتلك الحركات
جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض و
ان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال
السيوف مستطيلة فقد نبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهو قوله تهاوى فان الكواكب اذا
تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل
اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان
اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به من
الاشارة لتكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا
في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المنشا هو معنى المصدر على ما يسبق الى الفهم والمركب
الحسي فيما طرفاه مختلفان اي احدهما مفرد والآخر مركب كما مر في التشبيه الشقيق باعلام
ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على
اجرام خضر مستطيلة فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما في تشبيه نهار مشمس
شابه زهر الربا بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين و
من بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي
يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها
تركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئة على وجهين احدهما ان تقترن بالحركة غيرها من اوصاف
الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما
يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في
التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى
لا يراد غيرها قال فالاول كما في حركة اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز والشمس
كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة

مع لجوج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط
حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له ان يتراجع بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له راي
غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كانه يجمع من الجوانب الى الوسط
فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذا الشكل المرئي
وكذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان يجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف
فهناك ايضا لا بد من اختلاف في حركات الشبه الجسم الى جهات مختلفة لكان يتحرك بعضه
الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا كان
وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا كحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف
حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار بحذف الهمزة اي قارئ
فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا
لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالة الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة
قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فان شانه ان يعز
ويندر وكلما كانت التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كانت التركيب
في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو كالقيان
يلحفن خضرا ان عرفن صفة الرجح على قوام معتدل فكانها والريح جاء بميلها تبغي التعانق
ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي
الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على ذنبه جلوس البدوي المصطلي باربع
مجدولة لم يجدلها اي لقوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول المعبو
من الهيئة الحاصلة من وقوع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه
في اقعائه موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس
البدوي المصطلي بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب
كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل
لتمطيه من الكسل واشبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل
فبسطها الى الجهات الثلاث ثم نطقها بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي
فانه من قريب التناول لا يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه امرا جليا والمركب
العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع كد التعب في استصحابه في
قوله مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين
وهو الكتاب لانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو
الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل
بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه

من كثير كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة
يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح هنا شيء من هذين
الوجهين وحكى ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا
تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمام للقوم وتعرضت لهم فحذف الجار
واوصل الفعل فلما رأوها انقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه
الشبه مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع
البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة
لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون
وجه التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثلا
في ان يظهر للمنتظر الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة
ونحافة تبرح فالباء في قوله باتصال ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك
بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه
العقلي اعم فليتامل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد
يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض لان الغرض
منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما لا يدوم قلنا الفرق بينهما ان
الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مؤيس ويكدر الكل وكون الشيء
ابتداء لآخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر الا الجمع بين الصفتين
من غير ان يقصد الى امتزاج احدهما بالاخرى لانك لو قلت يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر و
اخللت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله على حقيقته وبطل البيت قولنا يكدر ثم يصفو
لافادة ثم الترتيب المقتضي لربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المصنف نقلا عن اسرار البلاغة
ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو وليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بال
كناية على ما سنعرفه ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة
تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني اذا
حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد
والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر
او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم
وقد مر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع في
الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه
فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى
وفي المثل اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه عقلي

كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشأن اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه
انسان بالشمس واعلم ان الضمير للشأن قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك
اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه كالشبه بالسكون وهو تحقيق المراد ما به التشابه اعني
وجه الشبه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد وان كلا منهما مضاد للاخر
ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملّح
الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد و
للبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام
فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا
فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل
او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال التمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح
بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وفي قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم
قال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي
ان هذه الابيات قد قصد بها الهزؤ والتمليح فان قلت قولنا الظاهر قوله لاشتراك
الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار صفتي الجبن
والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد
اي ان كلا منهما مضاد للاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء وايضا لا حاجة الى
قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان
هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا بالتصريح بوجه الشبه لم يتات لنا ان نقول في التضاد و
في مناسبة الصفات بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان
الحاصل في المشبه هو ضد الجراءة والجود وهو الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة الجراءة والجود
بواسطة التمليح لاشتراكهما في الضدية كما يحصل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا
للجبان هو اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار التمليح او التهكم هذا ينبغي ان يفهم هذا المقام
واداته اي ادات التشبيه الكاف وكان قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا
نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه و
الشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كانك شخص
قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود
الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكاني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن
بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك و
كانه فعل كذا وهذا كثيرا في كلام المولدين ومثل وما في معناه كشبه ونظير وما يشتق من
المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها بالاصل وفي نحو الكاف اي في الكاف ونحوها

مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه ان سام
المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا
فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله
او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير او كمثل ذوي صيب
فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق عليه لان هذه
الضماير لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل
الذي استوقد نارا والمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ
وانما جعل ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح
فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء اي ليس المراد
تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه به
مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المص في الايضاح
بان قوله يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصا ري
الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير ككون الحواريين
انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر
كقولهم اتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به هو كون الحواريين من
انصار الله مقدرا يلي الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا
يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المومنين انصارا بقول عيسى صلوات الله وسلامه عليه
للحواريين من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين
انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصارا
مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه من كذا
وكذا لان المراد ان الاول مشبه به فحكم ان الصواب المومنين بدل الحواريين اذ
ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المومنين والشارح العلامة قدره قول
هذا البعض بان الاية ح لا يكون نظيرا لقوله او كصيب وبان تشبيه كون بالقول
مما لا وجه له وهذا غلط مبين لان مراد القايل انه وقع في الظاهر التشبيه بين كون
المومنين انصار الله وبين قول عيسى ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المومنين ا
نصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب في
كون المشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله تعالى او كصيب من السماء بعينه
نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه
فاوقع التشبيه اي تشبيه كون المومنين انصار الله على ان الكلام للعهد بين اي
دايرا بين كون الحواريين انصارا على ما يفهم ههنا متمنا وسلمنا فقولهم نحن انصار

الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصارا لله والمشبه به
يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون هو قول
عيسى لكن المراد هو الاول لا الثاني يعني التشبيه بكونهم بقول عيسى وقيل المراد
بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين من المؤمنين لانهم حواريو
محمد عليه السلام اذ حواري الرجل وصفيه وخلصاؤه وقد يليه اي غيره اي قد يلي الكاف
غير المشبه به اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا
عن نحو قولنا مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه
به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة الشان
نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض
فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بماء ولا بمفرد اخر يتمحل
تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال
النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح
كان لم يكن فان قلت لم لم يعتبر ههنا ايضا من مضاف محذوف اي كمثل ماء ليكون
المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قولنا او كصيب قلنا هذا لعدم الاحتياج اليه فلا ينبغي
ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمير من قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم لا بد
لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضماير مرجعا لكنت مستغنيا
عن تقدير كمثل ذوي صيب لاني اراعي الكيفية المنتزعة من مجموع الكلام فلا علي ان ولي
حرف التشبيه مفرد يتاتى التشبيه به ام لم يله الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا
الاية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل تقديره
ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا
بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم
بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خلاء هذا كلامه فان قيل هب انه
طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان
المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير
مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة
المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير
فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود وانسب
بسلامة المعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد فليتامل وقد ظهر بما ذكرنا ان ما
من قال تقديره قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا
فقد سها سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه التشبيه كما في علمته زيدا اسدا ان قرب التشبيه و

واريد انه شابه الاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على التحقيق اليقين وسقتها وكما
في حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه اذ في سعد لما في الحسبان من الدلالة
على الظن دون التحقيق تفتيشا اشعارا بان يكون تشبيهه بالاسد ليس الجهة بتحقيق انه هو
بل لظن ذلك وتخييله وفي كون هذا الفعل مبنيا على التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة
للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا
وانه انما يكون على تقدير ارادة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد
ولو قيل انه مبني على حال الشبه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من
التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه
نحو بيان ان ابتنائه امر ممكن الوجود وذلك كلام في غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى
امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض
دم الغزال فانه اراد انه يقول للممدوح تناهى في الصفات الفاضلة بحيث قد
فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه و
هذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك
النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله
بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد في الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة
لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا
وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في
ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيه بحال المسك
ويسمى مثل هذا تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه
على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم لون المشبه به
دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها مبنية او مقدارها اي مقدار حال المشبه
في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيه اي تشبيه اللون الاسود بالغراب
في شدته اي شدة السواد او تقريرها معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال
المشبه في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل
بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه مشابهة ما لا تجد في
غيره لان الف النفس بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا
ترى انك اذا عبرت وصف يوم بالطول فقلت يوم اطول ما يتوهم او كانه الدهر
لا اخر فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق
عنها واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر ساعة ما تصور او كلمح البصر وكانه
ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب

ابي نعيم سوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذلك من
ذكره ونصب عينه حتى اطرح على امضاء عزيمته ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادق
فيه مثلا لا يجيبه بالصادق من الشاد وقوله اذا هم القى عند عزمه ونكب عن ذكر العواقب
جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر
اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف وظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة
يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه
اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم
وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين في
السواد لان الغرض مجرد الاستواء في كونه اسود وكذا بيان مقدار الشبه في وجه الشبه
لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو ولهذا قالوا كلما كان المشبه ادخل في القبول
اما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة
التقرير والتقوية احرى فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين
والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية والاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد
السواد بمقلة الظبي لتزيينه مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد
ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة اتم ولا
هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بتاكيد
هذه الاغراض اولى وفي اضطراب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قد قال ان حق المشبه به
ان يكون اعرف بجهة الشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه
لبيان مقدار الشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين
والتشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساوي التقرير الابلغ وفي
معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لعدم امتناع
وقوع المشبه بصورة كالممتنع مشابهتها اياه او الوجه الاخرى اي نقل الذهن لحضوره
في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه الى المشبه به مثل ما ذكر اي استطراف
النوادر وكذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون
اعرف واخص واقوى خاليا عن التعليل وقيل معناه بمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول
وهذا انسب بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون
المشبه به اقوى من المشبه اتم لاستحسان او لاستقباح او الغرابة في الذهن لتفضيل الغرض
واما في وجه الشبه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وجه لا بعد ان يكون مراد السكاكي بجهة
الشبه المقصد الذي توجه اليه التشبيه اعني اللازم الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه
لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف اوجه الشبه اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه

او بيان المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه الشبه الا ازيد ولا انقص
وبعبا ان يكون اتم في وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير
عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه به فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض
بيان امكانه وتزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه
او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه عند السامع كما في تشبيه
وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة
او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه
في صفر الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة
الممتنع عادة وللاستطراف وجه اخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون
المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما
عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية بصف البنفسج ولازوردية تزهو
قال الجوهري زهي الرجل بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يجوز ان يريد بها
الانهار المشبه باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوايل النار في اطراف كبريت
فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج
فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين غاية التباعد ووجه اخر انه ازداد اكثر تشبيها
نبات فيض برق واوراق رطبة تشب نار في جحيم يستوي في عليه الناس وجبلت الطبايع
على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو
بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ا
يهام انه اتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص
في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زايد التشبيه كقوله اي قول محمد بن وهيب و
بدا الصباح كان غرته هي بياض في وجه الفرس فوق الدرهم ثم نقل لغرة الشيء الاغرة وكل من
عز الصبح البياض وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من
الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة
حق المداح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والابتهاج به وعلى كونه كاملا في الكرم
متصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي المشبه
به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاستدارة بالترس ويسمى هذا النوع من الغرض
اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق
الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في تشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في
تشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزيادة في وجه التشبيه وهذا محل نظر لان
ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الى ان الناقص في وجه التشبيه بالزايد على ما قدمناه فيما سبق

فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا والاخر زائدا سوا
وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون
كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه
كقوله اي قول ابي اسحق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني
تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت
السماء والباء في بالخمر للتعدية وليست زائدة على ما توهم ام عبرتي كنت اشرب لما اعتقد
التساوي بين الدمع والخمر لم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والاخر ناقص ملحق به حكم بينهما
بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة
الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من
ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ
السرور وضده ونحو ذلك اذ لو قصد شي من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به
لانه ازيد في ذلك فان قلت ما شاع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا
يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه ويجوز ان يجعل المتكلم احدهما
مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب غير القصد الى كماله فيه كان
الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب على كون احدهما ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه عند
تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار
الطرفين واخر باعتبار وجه التشبيه واخر باعتبار الارادة واخر باعتبار الغرض فقد ذكر
هذه كلها على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين
اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين
كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل رجل وامرأة بلباس الاخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم
لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند العناق كاللباس ولان كل واحد يصون صاحبه
من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا في
المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه او مقيدين
كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان
لا يحصل من سعيه على شي والمشبه به هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبا
هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول
وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقوله
والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه هو الشمس غير مقيد والمشبه به هو المرآة مقيدة
بكونها في كف الاشل بخلاف المشبه اعني الشمس وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فا
المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب في بيت بشار وهو قوله كان مثار

النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به
هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال
ان العرب تاخذ اشياء افرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه
كيفية حاصلة من مجموع اشيا قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها
ثم تشبيه المركب بمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من
الطرف الاخر وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان التشبيه يحسن
لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم
مؤتلفة متفرقة في اديم السماء وهي زرق زرقتها صافية وقد يكون بدون الحيثية كقوله
وكانما المريخ في المشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه
شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف من دعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعبر لكل جزء
من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى كمثل الذي
استوقد نارا الاية كذا قيل والصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف الواحد احد
شيئين يقدر تشبيهه وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتا من المفرقة فلا بد من تكلف و
هو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهار الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه
بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات
وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والعنف من
جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام
ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان المشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من
عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاه الجلي كما رايت مشعوفا بالنغم والحوا فرنابت على
راسه شجرا باغصان والفرق بين المركب والمقيد محوج شيء الى التامل والمشبه في قولنا
هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق او
الشاه الجلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب
المفتاح تشبيه الشاه الجلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه
الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل ولوبية احمت بجولة فتاذهب
وايب وقوله كان مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله وكانما المريخ من تشبيه
المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم
يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه
الشقيق وتشبيه الشاه الجلي بانه قصد في الثاني الى ما يدخل في الامور المتعددة المختلفة
الخلاف الاول واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما
بلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه

الارض كيف تصور اي تتصور بحذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا
مشمسا اذا الشمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واشد
خضرة فكانما هو اي ذلك النهار الشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط
به ازهار الربوات فنقص باخضرارها من ضوء الشمس حتى صارت تضرب الى السواد
بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح وايضا تقسيم اخر
التشبيه باعتبار الطرفين فهو ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق
العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب
بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا ويابسا بعضها لدى وكرها العناب
والحشف هو ارداء التمر البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس
العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعها هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها
وادعى الشيخ في اسرار البلاغة انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب
فيه لا لان الجمع فايدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم اخر واخر
كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر اي الطيب والرائحة مسك والوجوه
دنانير واطراف الاكف وروي اطراف البنان عنم هو شجر احمر لين فان تعدد طرفه الاول
يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب
وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللالي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه
دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول
مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد او برد هو
حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلثة في الحديث يفتر عن لؤلؤ
رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه بحمي في كون هذين من باب التشبيه
نظرا لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا كما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه
الاستعارة وستسمع في هذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول صاحب عبادي
وصفا لبنات اهديت اليه سقى الامس ابنات يعدلن روحي بروح الجنان كيوم الشباب وبرد
الشراب الامان ونيل الاماني وعهد الصبا ونسيم الصبا وصفو الزمان ورجع القيان
وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث
تقسيمات فالاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشارة
الى الاول قوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد امرين
او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل
في تشبيه الكلب بالبدوي المصطلي والتشبيه في قوله كما ابرقت عطاشا البيت الى غير ذلك
وقيده اي المنتزع عن متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي

وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما مر في تشبيه مثل اليهود ومثل الحمار فان
وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف
مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله كمثل الذي استوقد نارا الاية
وما اشبه ذلك فالتمثيل تشبيه اخص من تشبيه الجمهور واما صاحب الكشاف فيجري التمثيل
رادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه
عقليا يقال انه متضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا ولا ضرب مثل وان كان عقليا جاز
اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا كما يقال ضرب النور مثلا للقران و
الحيوة للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل فعند الجمهور ما لا وجهه منتزعا من
متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا وتشبيه الثريا بالعنقود
المنور تمثيل وعند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار وجهه
وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه اي فهم الوجه الغير
المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم
هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها يمتنع تعيين فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي
الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها
مفرغة متضمنة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لم يكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراغ
منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب
حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس
والادرن زياد العبسي وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل
فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر
انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما ساله ايضا منه اي من المجمل قوله منه دون ان يقال
وايضا واما كذا واما كذا للاشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه
وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين
يعني الوصف الذي يكون فيه اشعار الى وجه الشبه نحو زيد اسد وزيد الفاضل اسد فقولنا
زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة
هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف
المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف المشبه
والمشبه به كليهما الحلقة بكونها مفرغة غير معلوم الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه
قول النابغة الذبياني في شعر كانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب
ومنه ما ذكر وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل
ستصبح العيس بي والليل عند فتى كثير ذكر الرضا في ساعة الغضب صدفت عنه ولم اعرض

عنه ولم تنصرف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب ان جئته وافدا اى اتاك راغبا نائلا
قوله في رونق شبابه ورغده اي اوله واصابه رونق المطر وروى كل شي فضله وان ترحلت
عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان نعمه فايضة عليه اعرض عنه او لم يعرض وكذا وصف
الغيث بانه يصيبك جئته او رحلت عنه وهذا الوصفان يشعران بوجه التشبيه اعني
الافاضة في حالة الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف
المشبه وحده كقولك فلان كثير ايادي برائي وواصل مواهبه الى طلبت منه او لم اطلب كالغيث
وكانه تركه لعدم تمثال له من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه
كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللالي هذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه
الشبه والثاني ان يكون امرا مستلزما له واليه اشار بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه
اي بان يذكر مكان وجه الشبه اللازم ما يستلزمه اي الشي الذي يكون وجه الشبه لازما له
كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اى وجه الشبه في هذا
التشبيه اللازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي من
خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الاحيث يكون الشبه في وصف اعتباري
كميل الطبع وازالة الحجاب ونحوه ان يكون قولهم للتحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى
حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعني ان ذلك التسامح
ناشي عن التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي
والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه هو الحلاوة التي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح
هو الحلاوة وفساده بين لانه جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على جعل
وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا فكيف
يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هذا دون ذلك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي
ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسمية بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح
في تسمية مستلزمه وجه الشبه لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية
اللازمة المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا الحسي وجه شبه وايضا تقسيم ثالث التقسيم باعتبار
وجهه وهو انه اما قريب مبتذل اى الشبه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير
تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي اي في ظاهر الراي اذا جعلته من بدا الامر يبدو
اى ظهر وان جعلته مهموزا من بدا بمعناه اي في اول الراي وظهور وجه الشبه في بادي الراي
يكون الامرين المكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا
ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شي او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم
حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشي اخر وهذا اعرف من الخاص
ووجه تقديمه في تعريفات الكامله وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تنتقل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل

ثانيا

ثانيا ولذلك قيل اولى حمله وفلان لم يمعن في النظر ولا يتبعه وكذا يدرك من التفاصيل
الاصوات والطعوم والروايح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او
تليك عطف امر اجماليا اي او لكون وجه التشبيه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في
الذهن اما عند حضور المشبه والمشبه به بين اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا بين المشبه
منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوزة في المقدار والشكل فانه في وجه الشبه
تفصيل اما حيث اعتبر المقدار والشكل لكون الكوز فاليه الحضور عند حضور الجرة او مطلقا
عطف على قوله عند حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي لتكرر المشبه به على
الحس كالصورة القمر منخسفا والشمس اي لتشبيه الشمس بالمراة المجلوة في الاستدارة والاستنارة
فانه في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المراة غالبا في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب
والتكرر التفصيل اي وانما قلت التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب
المناسبة او التكرر على الحس سببا للظهور المودي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة
لان قرب المناسبة في صورة الاولى فالتكرر على الحس في الثانية تعارض التفصيل القليل لان
كلا من القرب والتكرر يعضى سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه كانه امر
جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول وانما بعيد غريب عطف على
قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي هذا الشبه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به
الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الراي وعدم الظهور يكون
لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو
الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي للمراة
الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستانف تاملا ويكون في نظره متمهلا او ندوره اي او لندور
حضور هيئة المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت
واما مطلقا او ندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا
كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة والشمس
الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله كالمراة في كف
الاشل فان المراة في كف الاشل ليست مما تكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق
له ان يرى امراة في كف الاشل وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم حضور وجه
التشبيه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يحضر
الطرفان اولا ثم يطلب ما بينهما كان فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل
من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد
بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها
وعدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلذا

قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا
اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي امرئ القيس حملت ردينيا كان سنانه
سنا لهب لم يتصل بدخان وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة
اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها
واحدا فواحدا وتفصل بالتامل بعضها من بعض وان بك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر
من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على اوجه احدها
ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرء القيس في البيت حين عزل الدخان عن السناء
وجرده والثاني ان تنظر من المشبه في امور فتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك
في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة
مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك الثالث ان تنظر الى خاصة
في الجنس كما في عيني الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى نفس ما ليس في كل حمرة ثم
قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقايقه لا تكاد
تضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله
اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الاية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع وجه الشبه من
مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل
لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل الاسماع ولا منسوجة عليها العناكب ولا
يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه
في النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء
ويجيء بعدم الظهور في بادي الراي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني
على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى
نظر وتامل وهناك شيء اجلى منها لفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب
ويظفر بالمطلوب المقصود والخفا المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب
الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب
المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي كقول ابي الطيب لم يلق هذا الوجه
شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث
الحياء قد اخرجه من الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم يلق ان كان من لقيته
بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل يتعدى الى المشبه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا
بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك فقاسته بما
فيها وقوله اي قول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا لو لم يكن للثاقبات افول
فان تشبيه العزم بالنجوم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه تشبيه

المشروط

المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه
بصريح اللفظ او بسياق الكلام وهو قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن
الارض وهذه القينة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه
باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي والتشبيه
باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب
ومنه اي ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث
بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض و
الصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة وذهب الاصيل
صفرة الشمس في ذلك الوقت يعني صفرة اصيل وصفرة الشمس اصيل كالذهب فعلى هذا
ذهب الاصيل قريب من لجين الماء قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما
متناسب فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها
اياها وحضور وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الاسورد في ليال اسحارهن
هواجر كما خضلت والشمس تنعس اصاله هكذا يجب ان يفسر الذهب واللجين المذكوران
في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام الفاترة سيما بعض النافرة من ان اللجين انما هو بفتح
اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه وجه الماء به او من ان الاصيل
هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه هو ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على
وجه الماء وكل من هذين الوجهين بريء من الاخر او مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه
اي ما ذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب
الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه
والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون
المشبه به اعرف شيء بوجه التشبيه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي
في وجه الشبه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه
الشبه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا
عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق تحقيق هذا الموضع **خاتمة** في ذكر تقسيم
التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها وقد سبق
ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا
وح اما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او
متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف
مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان في
الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر

الاركان كلها او بعضها فانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة
فاعلاها والا فمتوسطة وهذا هو المقصود فى هذا المقام فلهذا قال واعلا مراتب التشبيه
فى قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها صلة لاعتبار متعلق بالاختلاف الدال
عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب الاركان كلها ذكرا مختلفة
كانه قيل واعلى المراتب فى قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها
او بعضها حذف وجهه واداته فقط اى بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف
المشبه نحو اسد فى مقام الاخبار عن زيد ثم اى الاعلى بعد هذه المرتبة ملحان ثم للتراخي في
الرتبة حذف احدهما اى وجهه او اداته كذلك اى فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد
ونحو كالاسد فى مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد فى الشجاعة ونحو اسد فى الشجاعة في
الاخبار عن زيد ولا قوة فى المرتبتان الاوليان لغيره اى لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان
نحو زيد كالاسد فى الشجاعة ونحو كالاسد فى الشجاعة عند الاخبار عن زيد فى المرتبتان
الاوليان متساويتان فى القوة والاخيرتان والمتساويتان فى عدم القوة والاربعة الباقية
متوسطة فيها وذلك لان القوة لعموم وجه التشبيه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به على
المشبه انه هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو فى غاية القوة وما خلا عنهما كالا
خرين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط فى القوة والضعف ثم لا يبعد ان
يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة من حيث وجه الشبه يجعل عين المشبه عين
المشبه به من حيث الظاهر بقي بحث وهو الفرق بين نحو قولنا لقي اسد يرمي ولقيت في
الحمام اسدا ونحو قولنا زيد اسد واسد فى الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة و
الثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري فى كلام لفظ ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه
فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت فى الحمام اسدا اي
رجلا شجاعا ولا خلاف فى هذا انه استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه خبرا او فى حكم
الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني من باب ظن والحال والصفة فالاصح انه يسمى
تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات
معناه لما اجري عليه او نفيه عنه واذا قلت زيد اسد فموضوع الكلام في الظاهر لاثبات معنى الا
وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد فيكون الاتيان بالاسد لاثبات
الشبه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به ليس لاثبات معناه وانما جيء به لافادة
الشبه بخلاف لقيت اسدا فان الاتيان الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات معناه لشيء بل
ضوع الكلام لاثبات الشبه فيكون قصد المشبه مكنونا فى الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا
افترقت الصور ثم ان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما فى الاصطلاح والعبارة بان يسمى
احدهما تشبيها والاخر استعارة وهذا خلاصة كلام الشيخ فى اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين

ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع
حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا
اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت زيدا
اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته
الا بالاستعمال فيه كما في رايت اسدا او باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين
ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الحاقه على
المشاركة وانما التشبيه مكنون في ضمنه لا يظهر الا بعد تامل خلاف السكاكي فانه سمى مثل
ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت ان تطلق
الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه
عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك كان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس
النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير صورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة
اقرب لغموض لا يلائم المشبه به نحو فلان اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة
بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تالق
والفراق غروبها عنا وبدر والصدور بروجه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء
من هذه الامثلة الا بتغيير صورة نحو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب
وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل
تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاقا وزيادة قرب كقوله اسد
دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه
كالاسد وكالموت لما فيه من التناقض لانه تشبيه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه
او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه و
كذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود
مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر الا انه يكون قد
جعل البدر المعرفة موصوفا بما ليس فيه قطعا انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدلالة
هذه الصفة العجيبة التي لا تعرف للبدر فهي مبنية على تخيل انه زاد في جنس البدر واحد
له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك
زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم
يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي يلزمه من كون
الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت
وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان
وحسبت لاختصاصها بان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا

بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيد الاسد او خلاف الظاهر كقولك
كان زيدا اسدا او التنكير فيما نحن فيه يعني ثابت فدخول كان وحيث عليها كالقياس
على المجهول وايضا هذا امر اذا تاملته وحققت سره وجدت محصوله انك تدعي
حيث شيء هو الجنس الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن التقدير المشبه فيه
معنى مثلا قولنا رايت الاسد الذي يرخصا به صفة عجيبة واختص بها الاسد المذكور ولا يتصور
جوازها على ذلك الجنس الحقيقي فلا معنى لنفيه التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب
المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام
كلام ذكرناه في اول بحث الاستعارة **الحقيقة والمجاز** اي هذا بحث الحقيقة و
المجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز
لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة على اشتمال اللفظ ايضا لما بينهما من شبه تقابل
العدم والملكة حيث اشتملت الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله
في غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة والتعرض للاصل مناسب وقد قيدنا
باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا
التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي فالتقييد بالعقلي يشعر بان ما في الا
سناد والمطلب الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا **الحقيقة** في الاصل فعيل بمعنى
فاعل من حق الشيء اذا ثبت اي بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة
او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح
التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر الا انه يعتبر بمعنى فاعل مذكرا ومؤنثا
سوى اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ
الحقيقة قبل النقل الى الاسمية المؤنث غير مجرى على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي
فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على
موصوفه فالتانيث واجب للقياس نحو امررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى
ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي
معنى وضعت تلك الكلمة له اي في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له في اصطلاح به يقع
التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل واحترز
بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا او وضع له عند السيو
الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس
مجازا وايضا في المجاز الذي لم يستعمل في ما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره
كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الا
طلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب من المجاز

الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح به التخاطب من المجاز الذي استعمل فيما وضع له
في اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف
الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت له هي في اصطلاح الشرع
لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء
في اصطلاح اخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد
والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على مجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود
في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ
تعيين اللفظ للدلالة على معنى معين اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن
ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي لا يكون وضعا لان دلالته انما تكون بقرينة
فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بذكر غيره
لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل الا فرادي ذكر متعلقه قلت لا نم ان معنى الدلالة في غيره
ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من ان اللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف
الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام ان يكون العلم با
لتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي مخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او
اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد
المعنيين على التعيين بعارض واشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء
مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين
غير معين فهذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والمتبادر الى
الفهم من الدلائل الحقيقة اما اذا خصص باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا
بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر او لا بمعنى الحيض بالتعيين والقرينة الرفع مزاحم الغير
وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر وكذا الدلالة
بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لرفع المزاحم الا ان يكون الدلالة
بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند
الاطلاق غير مجموع منهما وكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فهم منه
احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق دلالة المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نسلم
ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض واما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وان قيل له
القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى
الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية فالقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ
بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى
المعنى الذي هو مسماها موضوع فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا في قولك رايت اسدا يرمي موضوع

ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد موضوع بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو المعنى
الكناية ففساده واضح لظهور ان يكون دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة
لا يقال قوله بنفسه اى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع او من غير قرينة لفظية لانا
نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريفنا الوضع والثاني يستلزم انحصار
قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز دون الكناية فانها ايضا
حقيقة على ما صرح السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين
ويفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له
بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم لا توجب كون اللفظ مستعملا فيه
وسيجي لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهر فاسد ومن العجائب
في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ لا يتضح
فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون
العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد
توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يحمل
كلام غيره والحمل على معنى فاسد لا يرى منه هذا الكلام واقول كيف يحل لك ايضا كلام المصنف
الحمل على هو بري منه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا ورد الوضع بتعيين الوضع والدلالة
على معنى في نفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تأول فيما الحق بهذا الحال
قول من قال حفظت شيا وغابت عنك اشيا فقوله هذا ابتلاء يجب يعني ان دلالة اللفظ
على معنى دون معنى لا بد له من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون
الى ان المخصص هو الوضع والمخصص وضع لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع الظاهر ان الواضع
هو الله على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري منه انه تعالى وضع الالفاظ ووقف
عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم
واحدا وجماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان
المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص
دلالة اللفظ على ذلك المعنى فذهب الجمهور الى ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على
ذلك المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان
يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل لفظ
ان له لافظا لامتناع وجود اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون
الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا ينتقل من معنى الى معنى اخر ولاجل لا يفهم منه عند
الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات والعرفية لما ذكر فلا يمتنع
وضعه مشتركا بين المتناقضين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض

لاستلزام

لا نسلم انه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون اتصافه بالمتنافيين والمتضادين
وهذا اولى من قوله لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات المتنافيين او المتضادين لانه ممنوع
وقد تاوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على
ما عليه ائمة الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس
والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا
اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى ان لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي
هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء
حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان
والحيدى لما في مسماهما من الحركة وكذلك باب فعُل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال
الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل
الى الكلمة الجائزة والمتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي
كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف انه الظاهر لانه من قولهم جعلت كذا مجازا
الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه
واعتبار التناسب في تسمية الشيء باسم لا يقتضي اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان
له حمرة ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية اذ صح الاسم على غيره حال وضع المعنى
وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف
دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار
المعنى في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتها بهما بل لاولوية ذلك لكونه ترجيحا على تسميتها
من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب المسمى ان ينقض بتخلف حقيقة الاخر بوجود ذلك المعنى
في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الاخر فلا يمكن جمعهما في
تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب
على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة
قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضع له عن الحقيقة مرتجلا
كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل
فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف
الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع له
في الاصطلاح الذي وقع به التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعملها المخاطب بعرف
اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فانه لا بد من العلاقة المعتبرة نوعها لان هذا معنى قوله على
وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس
مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية ايضا بقوله

مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ
المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون
منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو حقيقة
في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول
من الدعاء الى الاركان المخصوصة فهي في الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع
له الاول كلفظ الدابة فاذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون مجازا
هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوع له ابتداء ومراعاة معنى الدبيب
انما هو لمجرد المناسبة في تسميته بخلاف الحقيقة فان مراعاة المعنى فيها لصحة الاطلاق
حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى
الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح الاطلاق والصلوة
في الشرع على دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو
تعييني ناقله عن المعنى اللغوي والعرفي والكلامي وغير ذلك وعرفي عام اي ما لا يتعين ناقله
اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهو لغوي وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية
عامة او خاصة والحقيقة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي وقع به التخاطب
وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي
وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني
ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل
الشجاع يكون مجازا لغويا والصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع
لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ والحدث
يعني اذا استعمل المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا
ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني وما ذكره بلفظ
النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكره بعد كل نكرة من الظرف فيه اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي
فالمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا
فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا
رايت اسدا يرمي وكثيرا ما تطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في
المشبه ويكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا
والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه
والمشبه به مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة
لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه فالمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد
في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة ولكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود

بها والجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية ومع هذا فلابد من اشارة الى المنعم مثل
كثرت ايادي فلان وجلت يده عندي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة اي
وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة
من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واليد في قوله عم والمؤمنون متكافؤ دماءهم
ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم
في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا
وان يختلف بها الجهة في التصرف وكذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة
التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبني
فيها نقلناه عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة
عليه اقرب من القبول ومحل في الراوية في المزادة اي في المزاد الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ
للسفر والمزادة في اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها لما ذكر المرسل
عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة
يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزء من الجزئيات لان ائمة
الادب كانوا يتوقفون على الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا
على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على
المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع
النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة ينتهي ما ذكروه الى خمسة وعشرين
والمص قد اورد ههنا تسعة غير ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة واطلاق الراوية
على المزادة فقال ومنه اي المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجاز
من المجاز المرسل وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لان نفس التسمية
مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين
جزء منه وذلك لان العين لما كانت وهي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما
لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلابد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون
له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد والاصبع على الربيئة وان
كانت كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع
ض في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصبع والغرض
منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع في الاذان لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اي ومنه
تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء
باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح
في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان ياكل الدم وظاهر انه سهو لانه قال في تفسيره

اى من تسمية السبب باسم المسبب او الدم سبب الدية والعجب منه انه قال فى تفسيره اي
الدية التي هي مسببة عن الدم او ما كان عليه اى تسمية الشى باسم الشى الذي كان هو عليه في
الزمان الماضي نحو واتوا اليتامى اموالهم اى الذين كانوا اليتامى قبل ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ
او تسمية الشى باسم ما يؤول ذلك الشى اليه فى الزمان المستقبل نحو انى اراني اعصر خمرا اى عصيرا
يؤول الى الخمر او تسمية الشى باسم محله نحو فليدع نادية اى اهل نادية المحال فيه والنادي
المجلس او تسمية الشى باسم حاله اى باسم ما يحل فى ذلك الشى نحو واما الذين ابيضت وجوههم
ففي رحمة الله اي فى الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشى باسم آلته نحو واجعل لي لسان
صدق فى الاخرين اى ذكرا حسنا واللسان اسم لالة الذكر ولما كان فى الاخير نوع خفاء صرح به
فى الكتاب فان قلت قد ذكر فى مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم
وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت لا بد فى جميعها من اللزوم
بوجه ما اما فى الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما اخص من اوصاف المشبه به فينتقل الذهن
من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد وعمرو على الخصوص ولا شك
فى انتقال الذهن من الاسد الى الشجاع واما فى غيرها فيظهر لك من كلام ذكره بعض المتاخرين وهو
ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى
الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول اليه او بالقوة
مجاز بالقوة كالمسكر للخمر الذي اريقت واذا كان ذلك المعنى مما يتصف بالمعنى الحقيقى
فى الجملة فى الذهن مستقل من المعنى الحقيقى اليه فى الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل
فلا بد من ان يريد باللفظ معنى لازم معناه الحقيقى ذهنا اى معنى ينتقل الذهن من الحقيقى
اليه فى الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره واللزوم اما ذهنيا محض كاطلاق البصير على الاعمى
او منضم الى اللزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما جزء
الاخر كالقرائن للبعض والغنى جزء للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما
فى الاخر او مجاورتهما او كون احدهما شرطا للاخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط فى اطلاق
الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والراس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف
اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من
حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة
فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الاخر فى الجملة وهذا معنى اللزوم فى هذا المقام و
الاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اى قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه
بمعناه الحقيقى فاذا اطلقت نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل فى الغلظ
فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى
التشبيه مجازا مرسلا باعتبار من قد يقيد بالتحقيقية وبهذا القيد يتميز عن التخييلية والمكنى عنها

وتنقسم

واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه
اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل
الاعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير ابن ابي سلمى لدى
اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاكي السلاح بالقلب والحذف
مقذف اي قذف به كثيرا الى الوقايع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة
تمامه له لبد اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من شعر على منكبه والتقليم مبالغة وهو
القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اي والعقلي
كقوله اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا
حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف ان الظاهر من
اللباس عند اصحاب الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار
لما يلبس الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة الهيئة وفيه بحث لان كلام صاحب
الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية ويحتمل ان يكون عقلية ويحتمل ان يكون حسية لانه
قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به الضرر
الحاصل من الجوع بل الامر الحادث عندهم فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المص
فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ
فيه فعلى هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع
له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا لانه اذا كان معناه عين الموضوع
له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه شيء بنفسه على ما في قولنا ما تضمن
عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها فاسد في الامثلة
المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا في نحو زيد
اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رايت
اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير
زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد فاوقعت
اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا
الى المبالغة قلت لانم وجوب المصير الى ذلك انما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي
واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهر وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في
نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينه
اذا ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله
زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل
على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب

اي مجترئ على صايل وكقوله والطير اغربه عليه اي باكية وكقوله عليه السلام هم يد على من سواهم
وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام
في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتي بوجه الشبه
نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو ولاحت من بروج البدر بعدا بدا لها تبرجها اكتنانا
ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجرا اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة
وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت من
تصوره مثل بروج البدر في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط
والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون
محذوفا جزء كلام كما في قوله تعالى صم بكم عمي او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا
رايت اسدا في شجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط
الاسود ايضا مبين بسواد اخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من
ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله وما
يستوي البحران هذا عذب فرات سايغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي
فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدرا
ويمكن التفصي من هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له و
علامته ان يصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو
رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا
يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المومن والكافر لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون
حلية تلبسونها يعني اعرانه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على
الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في طريقة قوله
تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار والحفاء وذلك ذهب كثير
من الناس الى ان الاثنين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اورد هذا مثالين للا
ستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي
كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام
عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل فيما في غير ما وضع له لعلاقة
المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة
للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لما هو اعم من المشبه به والمشبه
كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل
من ائمة اللغة فح يكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع

قرع.

لما صدق المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صحيح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص
لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت
انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج
على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا او اطعمته او كسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ
فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا البحث
يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون
ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشاه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ
من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام
اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على
المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا
من افراد الاسد كان جواب لما استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في
الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله
لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة
كزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عليه
عاريا من معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال
لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويقتضي
اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل الاسم
المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق
عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل
تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي و
لهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به
صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل ابن العميد في غلام قام على راسه يظلله قامت تظللني
اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب ويروي فاقول يا
عجبا ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني عن الشمس فلولا انه ادعى له معنى
الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن
الوجه انسانا اخر والنهي عنه ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته قد
هي شعار تلبس تحت الثوب والدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره
اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان
انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء
اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعا

مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري في انها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له
هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد
الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة
في تلك الجثة المخصوصة والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراءة موصوف المتعارف
وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موصوف للمتعارف
فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف
فيتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل
الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة من ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين
المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه به من
التعجب والنهي عنه يثبت للمشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على
التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان الاستعارة دعوى دخول المشبه
في جنس المشبه به مبنيه على التاويل وهو جعل افراد المشبه به على قسمين كما ذكرنا ولا تاويل
في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة
على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا تنصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر
بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة
ببناء الدعوى فيها على التاويل اعني في الاستعارة وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن
ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون
على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي
ومع هذا فلا جهة لتخصيص التاويل بمفارقة الكذب بل يحصل لكل منهما المفارقة عن الباطل
جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو
كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع
فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة
علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير
متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي
العموم والتناول للافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف
كحاتم فانه يتضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر بالبخل وسحبان بالفصاحة فيجعل كانه موضوع
للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء
كان متعارفا او غيره وبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير
المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له
فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من

قرينتها

قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما فى قولك رايت اسدا يرمي
او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله فان تعافوا اي تكرهوا العدل
والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من
العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط
تحاربون وتلجاون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع
قرينة لا كل واحد وبه لا يخفى صحة كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة
روي بالكسر بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدا موصوف بقوله من نصله اي من نصل
سيف الممدوح وخبره قوله تنكفى من انكفى اي انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى
رب نار من حد سيفه يقلبها على رؤس الاقران خمس سحايب اي انامله الخمس التي هي
في الجود وعموم العطايا سحايب يصبها على الكفائة في الحرب فيهلكهم بها واراد بارؤس
الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغ جمع القلة والكثرة يستعار للاخرى
كما استعار السحايب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على
اروس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل وظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحاب
الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار
اللفظ وباعتبار اخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان
لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في اومن كان ميتا فاحييناه
اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي
الدلالة على طريق توصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا
اولى من قول المصنف ان الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الموت للضلال
فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في اومن
كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين
الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله واما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود
لعدم غنائه وهو بالفتح النفع اي انتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان
اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت اثاره
الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او
العاجز والنائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المص ثم الضدان ان
كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل
علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل
قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة به اعني الحركات
الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان الاختصاص به

كان النقصان فيه اشد بتعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل
من كان اكثر علما واشرف كان اولى بان يقال له انه حي وهذا الكلام لا يخلو عن اختلال
لان الضدين المتقابلين للشدة والضعف مثل العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستقر اسم
احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل
للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق الاسم عليه اولى وفي العبارة
عنه وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء منافية لتعاند
الطرفين ومنها اي من المعاندات الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضد
اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد
والتناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو
فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا
المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا
وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء والاستطراد باعتبار الجامع اي
ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وعينا جامعا قسمان
لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين اي المستعار له والمستعار منه نحو قوله
عليه الصلوة خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل
في شعفة في غنيمة حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي تفزع منها واصلها
من هاع يهيع اي جبن والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه
واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في
غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران
للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة
وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو قال
الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا ان الاشتراك في صفة توجد
في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو
المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك
يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن
للانف الانسان مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو
ان خصوص الوصف الكائن في الطيران مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في
المرسن والحاصل ان التشبيه هنا منظور بخلافه ثم ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ
المشافر هذه استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن
موضع الانف ونحوه لكن لاني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارات وخلطوها

ماهصدت

بها فاعتددت بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان تسميتها استعارة غير معتدة و وجه الشبه
بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة و
المشابهة من واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا يطلق الاستعارة
عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة
وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع
داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان
السواد جزء من المجموع المركب من السواد والحلو مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه
انما يجعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية
حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا
في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا
القبيل نظر لان الطيران وهو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هي لازمة
له كالجراءة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال من الاجسام
الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في
الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة
الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل
في مفهومهما الاشد في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الا
سد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة
على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان
المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا
قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه بحث وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان
المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب
منها وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا يصح ان الجامع غير
داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم
اخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا
يرمي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن
طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي
قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في
قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح
القربوس للسرج بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزاير الشكيم والشكيمة الحديدة المعترضة
في فم الفرس واراد بالزاير نفسه بدليل ما قبله عودته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر

شبه هيئة العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب
موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره
وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة
الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى
جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة
القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين
متضارستين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم ممتد متسفلا الى الظهر
كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة
بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت
على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا
وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع الادهم وهي السوداء والمهاري جمع مهرية وهي الناقة
المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى
اي لما فرغنا من اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال
على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في
الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير
الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة فالتشبيه فيه ظاهر عامي لكن
قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة اذ اسند الفعل يعني قوله سالت الى الاباطح دون
المطي او اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الراس شيبا
وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين
امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد تحصل
الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس فقلت له
لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول واستعار له صلبا يتمطى به اذ
كان كل ذي صلب يزيد شيء في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم
اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة فاستعار له كلكلا ينوء به اي ينهض به
والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلثة اي المستعار
منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او
المستعار منه عقلي والمستعار له حسي وبالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلثة الاخيرة لا
يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي
او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين
ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة و

المستعار الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في
تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبرئيل ع والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على
شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل والجميع
اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر ومما عده السكاكي من هذا القسم
قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط
الذي هو في النار اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان
هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة
المصرحة والمكنى عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين الاول
تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه
انتشار الشيب في الراس باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة
تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على اما حسي يعني الاستعارة التي طرفاها حسيان
والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة
والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القاء ظلمته وهما حسيان والجامع ما يعقل من
ترتب امر على آخر اي حصوله عقيب حصوله دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد و
ترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي
الاصل والنور طار عليها يسترها بضوءه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي
كشط وازيل كما يكشف الشيء الطاري على الشيء الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء
النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح
ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون
ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب النهار من ظلمة الليل
انما هو الابصار لا الظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان
المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي
وذلك عار يابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي ذلك عار ظاهر اي زائل وقال ابو ذويب
وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال
ضوء النهار عن ظلمة الليل فما قام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة
ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو
سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما
الى الاول واستعمال الفاء في قوله تعالى فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما
فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور
والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في

الاية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخولهم الظلام لكن
لعظم دخولهم الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك
الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجيهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا
يخفى ان اذا للمفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل
فانه يستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهوا
ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام
عين حصول الظلام فيكون بمنزلة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار
الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك لا
شك ان الشي انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع
اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل
واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن
الطلعة وهو حسي ونباهة الشان وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لعدة وجوه
ولانه في الحقيقة استعارتان الجامع في احديهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون
نوعا اخر فيقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه ويتنوع الى حسبه انواع نوع التشبيه لكنها
كثير قد ذكر في باب التشبيه لا اقسام الستة والا عطف على قوله ان كانا حسيين اي وان لم يكن
الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد
اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه
في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجي من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او
مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول
او غير صفة كاسم الزمان والمكان والالة ولان المنظور في هذا التشبيه معنى المصدر فيكون
هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر
فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا ويكون الاستعارة اصلية وههنا بحث
وهو ان الجامع يجب ان في المستعار منه اقوى واشهر وعدم ظهور الافعال في الموت الذي هو
المستعار له اقوى فهو لا يصح جامعا فقيل الجامع هو البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر
لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد
الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال زعم ان القرينة هو ذكر البعث
وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا
نشرهم والقرينة يجب ان يكون له اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اي
احد الطرفين حسي والاخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه
كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا

تمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذا قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة
بهم كما تضرب القبة والخيمة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة
لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب
الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له ثبوت الذلة والصاقها والجامع الاحاطة او اللزوم
وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان تشبه الذلة بالقبة والطين ويكون القرينة
اسناد الضرب المعدى بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان
والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي
والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ
المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة
لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية
كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني
اسم معنى وكذا ما يكون متناولا باسم جنس كالعلم في نحو رايت اليوم حاتما والا فتبعية اي
وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والالة والحرف وانما
كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او
بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقايق اي الامور المتقررة الثابتة
كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة
غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها دون الحرف وهو ظاهر واما
الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكر
القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان
والالة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا
تقع اوصافا البتة وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليس
بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريفهم للصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود
غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والالة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع
القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في
مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا
ان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه
الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والالة
هو المعنى القايم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا
ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يعتبر ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على

نفس الذات فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف
بمتعلق معناه اي بما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما
يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناه ابتداء الغاية وفي معناه الظرفية وكي
معناه الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية
باعتبار المعنى وانما هي متعلقات معانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني ترجع تلك المعاني
الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في قولنا زيد في نعمة
غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق
اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل
الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة
فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول
ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار
ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك
اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها
كاستعمال المشفر في الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ مجاز مرسل
باعتبار استعمال المقيد اعني شفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر
فكذا اطلاق النطق على الدلالة لزوم ح فيصح التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسنه ويقدر
التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة
اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية
كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن
ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا
الذي ذكره المصنف ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد
على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا لكن المحبة والتبني
غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو
غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء
كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ
ثم هذا موجه على ان تكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة
مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا
يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر
المشبه اعني العداوة واريد به المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فيتحقق الاستعا

التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علة الغائية عليه ثم
استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت
الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما في نطقت الحال فصار حكم اللام
حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلة والحاصل ان قدر التشبيه في امثال ذلك كما فيما
دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا اعتبر في نطقت
الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف
كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة
التبعية في الاولين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق
الحقيقي لا يسند الى الجماد او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيا السماحا فان
القتل والاحيا الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم
شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم
كل زراد اللهذم من الاسنة القاطعة فاراد باللهذميات الطعنات المنسوبة الى الاسنة
القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كالاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسردها
نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان
بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا
فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب
اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور
نحو قري حرب بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكي في ذلك بقول
الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح
لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكر الشارح من انه قرينة على ان
سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لانا المقصود ان يكون القرينة
غير ذلك وان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قلنا مدار قرينتها على كذا لجواز ان
يكون القرينة غير ذلك كقولك قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما العرض
في الحروف فغير منضبط والاستعارة باعتبار اخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة
اقسام لانها ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار له والمستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت
بما يلائم المستعار منه الاولى مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم
المستعار له او المستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على
ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر
الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء
ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء ترشيحا للاستعارة والقرينة سياق

الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اى شارعا في الضحك آخذا فيه علقت لضحكته رقاب
المال تفاد غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت
رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم
يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس
من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع
لانه وان لازم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان الجوع والخوف
عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك منه الجوع من الضرر و
انتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف تجريدا قلنا المراد
بالاذاقة اصابتها بذلك لامر المجاز الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس
الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدايد
كما يقال اذاق فلان البوس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم
في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي
الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير
له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم
المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار
للمنية فلا يكون ترشيحا والثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين
اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم
فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظيره للترشيح بالصفة قولك جاورت
اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد
شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد
اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح
ابلغ لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه وترشيحها
ترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية ومبناها اى مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه
وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو
المكان كقوله اى قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني وهذا البيت في مدح
ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر
والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء في السماء فلولا ان قصده
ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما
كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو هذا البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان التشبيه
ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله

لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه
وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع
ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة
تقرير لهذا الكلام واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه و
ذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن
المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه لانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم
من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم انا المراد هو الاصل بالتشبيه وبالفرع
الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه ويدل على ما ذكرنا
لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا
الا على الفرع كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز
امر من عزاه حمله على العزا وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع انت اليها اي
الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا ويجب تقديم الظرف على المصدر
قد سبق في شرح الديباجة ثم جعله اولى هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز فالبناء
على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي فيها ذكر الاصل اعني
المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاز الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا
هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه
الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون و
جهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا القيد عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه
اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين
المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق
على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال في المتردد في امر
اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى كما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان ابن محمد و
قد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر بها اخرى فاذا اتاك
كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام
ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل
الكلام الدال على هذه الصورة في تلك وجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى
منتزع من عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد
على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو
طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز
عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون

استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب
الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد
قايم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون
ذلك بعلاقة بين المعنيين وان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي
مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن
والتحسر فحصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفها بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله
اي استعمال المجاز المركب والتمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه لا في معناه التشبيه ظ
الاصلي سمي مثلا ولهذا اي ولكون المثل مثلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا يغير الامثال
لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما
كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب
ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو
اللفظ الذي يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا
وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيا ضيعه قبل ذلك
تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر التاء الخطاب لان المثل قد ورد في امراة واما ما يقع
في كلامهم من نحو ضيعت اللبن في الصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل
واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال او الصفة او القصة اذا كان لها
شان عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان
وكقوله وله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون وفيما قصصنا
عليكم من العجايب قصة الجنة العجيبة **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والا
ستعارة التخييلية قد اتفقت الاراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية انشبت بفلان ا
ستعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين الذين
يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من
كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجي بيانهما والثالث ما اورده المصنف ولما
كانتا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث
الاستعارة تتميما لاقسامها وتحصيلا للمعاني التي تطلق هي عليها فقال وقد يضمر التشبيه
في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في
التشبيه ان ذكر المشبه واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان
وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد هنا بالاستعارة بالكناية ما
يدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير
ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس

استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه
ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص
بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يخص المشبه به وبه
اي بذلك الامر يكون كماله او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به وذلك الامر
المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه
والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب
الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة
الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل روي
انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد خمس بنين وكانوا ممن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة
منها هذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع حكي ان
الحسن بن علي رضي الله عنه دخل على معوية يعوده فلما راه معوية قام وتجلد وانشد وتجلدي
للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجاب الحسن رضي الله عنه عليه على البديهة
وقال واذا المنية انشبت اظفارها البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس
بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة فاثبت
لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة
في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية
واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الاخر ولئن نطقت بشكركم مفصحا فلسان حالي
بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة
بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان
المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المص كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقتان مستعملتان
في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء هو له وهذا
عقلي كاثبات الانبات للربيع كما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان
وهما فعلان للمتكلم ومتلازمان في الكلام لا تتحقق احداهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب
ان تكون قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان تكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فما تقول في
قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت لانه يقال بعد تسليم صحة هذا الكلام
انه ترشيح التشبيه كما ان اطولكن في قوله عليه السلم اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيحا للمجاز
اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المص من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند
له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكانت استنباطا منه فما تفسيره الصحيح قلت
الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه
فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا

رايت اسدًا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى
المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو
الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى
ولا تنقضوا عهد الله حيث قال ساغ استعماله في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل
على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها
ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على
نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار
هو اسم المشبه به المتروك صريحا بذكر لوازمه لكنها قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة
بالكناية لا يجب ان تكون الاستعارة تخييلية بل هي قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض
لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فيشعر كلامه بان
الاستعارة بالكناية وانما دل على ان قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما
ليس للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المص
في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة في الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن
مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني
ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد
بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال
يدا من غير ان يشير الى معنى فيجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذا اصبحت بشيء مثل
اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما ياتي لك التشبيه في هذا بعد ان تغير
الطريقة فتقول اذا اصبحت الشمال ولها في قوة تاثيرها في الغداة شبه المالك في تصريف
الشيء بيده فتجد الشبه المنتزع لا ينقاد من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك لا تجعل الشمال
مثل ذي اليد من الحيوان فتجعل المستعار له اعني الشمال مثلا داخلا وعرضك ان تثبت له حكم
من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ يد استعارة بمعنى انه لم ينقل عن شيء الى شيء
اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير
اي مجازه صحا اي سلا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله اي اقصر عن الشيء
او اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه وقيل هو على القلب اي اقصر هو عن باطله ولا حاجة لصحة ان
يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبا ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة با
لكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل تحقيقية وهي التي سماها السكاكي
الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية ينتفي الاستعارة بالكناية ضرورة
فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل
والغي واعرض عن معاودته فبطلت الاته اي الات ما كان يرتكبه وكذا الضمير في معاودته فشبه زهير في

نفس الصبي بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت
الاتها ووجه التشبيه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة
ولا محترز عن معركة فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له اي بعد
ان شبه الصبي بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس والرواحل
التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبي على هذا
من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبى يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة
كذا في الصحاح لا من الصبي بفتح الصاد يقال صبي صباء مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان
واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس و
شهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتاخذ في اتباع
الغي الا اوان الصبي وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فتكون الاستعارة
اعني استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد به الدواعي وحسا
اذا اريد بها اسباب الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المص في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى
ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة
المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير
تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها
مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على قول الاخر وهو انها مجاز
عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا فان اللفظ مستعمل فيما وضع
له فتكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن
الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به
بجعل افراد المشبه قسمين متعارفا وغير متعارف فبمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا
تخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب
ان يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز
به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا
نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على
ضرب من التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له
لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا
لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما
وضعت له في الجملة لو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان فكيف يخرج
بقوله من غير تاويل فليتامل وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة

بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك
النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في
معنى غير المعنى الذي الكلمة الموضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة
الكلمة
الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في
غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا
في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود اقامه المصنف مقامه فقال في
غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها
في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له
بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها
مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في
التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته
في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد
لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثله في قوله
تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احترازا
عما اذا اتفق كونها مستعملة فيما تكون موضوعة له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل
صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا وصاحب الشرع لفظ الصلوة في
الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد
لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز
عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع ما يشتق منه اذا
اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه
وقال وقولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد
على الرجل الشجاع وتعينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فح لا حاجة الى تقييد الوضع في
تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الا
يضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك بقوله يحترز عن كذا وكذا مبني على التجوز والتسامح و
اجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا
بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة
بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي في الوضع
كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراده قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة
انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد عن غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لا يستقيم
الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان

التقييد باصطلاح به التخاطب وما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل
فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمل في المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا
لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع
له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت
من معنى التاويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة
مهمل ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفهما انما يكون بهذه العبارة اعني
قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت
له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر
واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد
مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث
عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات
وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود
هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا ان الوضع الذي
وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه فلو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى لا يفيد الموضوعة
في قولنا هي الموضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب ولا نعني بفساد التعريف سوى
هذا بل الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لا بد في تعريفها من
التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق
الذهن اليه من العلم لكونه اضافيا كما حذفه جميع المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس
والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد
ايضا قد تكون حقيقة ومجازا لكن بحسب وضعين كما مر فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي
الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر
اخر لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد
لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد وح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملته
الشارع في الدعاء الا ان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء
والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث انها لازمة للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان
يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما
هو اعتبار عند تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في
غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع
ليس من حيث انه غير موضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل واعرض

ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلابد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب
بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم
ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس
مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا
اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة
المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة
والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف
المذكور الاخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول
في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت لها ما يخص
المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع
بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع
قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد بذلت مع الاظفار في معرض
السبع معها فانه كذلك شيء كما هو شان العارية فان المستعير يبرز مع العارية في معرض
معيرها المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والاخر ليس بمالك ويسمى المشبه
به سواء كان هو المذكور او متروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى
المشبه مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو
السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة
التسمية حيث قال كان شعر بان هو الاظفار مثلا ويجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك
في الجملة قد وقع منه خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي
الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من
طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية
وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع
وهو قد ذكر قسما اخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر
التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل
الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى اعني منها اي من التحقيقية
حسب وقال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة
وصف احدى صورتين منتزعتين من امور بوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل
مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز
المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة
وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة

التي هي مجرد مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون
كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض
وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد
المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف
قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع
الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن الى الفائدة قسمان استعارة وغير
استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
فعلم انه ليس مورد القسم واجيب بوجوه اخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم
المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد و
المركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في
التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان المقسم المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز
المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع
الوضع بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو
اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى
المجازي وضعا نوعيا على ما بين في الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب
بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين
كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا
المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المص حيث ادعى استلزامه التركيب
ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التمثيل مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتوخر
اخرى ولا شك انه ليس مما عبر فيه عن المشبه به عن مفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في
نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم
الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها واقترانها
بالف شيء لا يخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقدم المضاف الى الرجل المقترن
بتاخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية
السقوط وان صار اليه من هو غاية في الحذاقة والاشتهار لقطع ان لفظ تقدم في قولنا تقدم
رجلا وتوخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في
غير معناه الاصلي اعني صورة تقدم من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا
وتارة لا يريد فيوخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفسر السكاكي
الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية

محضة لا يشعر بها شيء من التحقق الحسي والعقلي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا
المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها
بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي للمنية صورة
مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على الصورة التي هي
مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فتكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم
المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار
المحققة والقرينة اضافتها الى المنية فالتخييلية عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة
بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة
بالمتكلم وزمام الحكم الشبيهة بالناقة فتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير
استعارة بالكناية وقال المص انه بعيد جدا فلا يوجد له مثال في الكلام واما قوله
ابي تمام لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها
وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم
المص انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون
استعارة بالكناية ثم اضاف اليه الما استعارة تخييلية او قد شبه الملام بالما المكروه
فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الما فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى
التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه ولا دلالة
للفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه
من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تدعو اليه حاجة وقد يقال ان التعسف
فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا
في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر عه في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم
هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون
ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية
وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره
التخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي التخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال
يدا وجعل الهذلي للمنية اظفارا فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة
شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمال اللفظ في غير
ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعمل
في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم
انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا
باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا ولا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية

على تفسير

على تفسير السكاكي دون المص لان الاستعارة في شيء يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ
المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه
الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع
لفظيا ويكون مخالفا لما اجتمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز
اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي قسم
من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقق معنى الاستعا
في التخييلية اثباته للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل
في معناها الحقيقي فيكون حقيقة لغوية او في معناها اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار
فيكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي فظاهر ان هذا
النزاع ليس بلفظي ثم القول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض
بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون
الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكر السكاكي في التخييلية اثبات صورة وهمية فيه
اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يختص بالمشبه به للمشبه
وكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار فكذلك اثبت
اختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي
من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا
معنى وهمي شبيه بالتجارة واخر شبيه بالربح فيكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين
تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا
في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به
عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع وهذا معنى قوله
في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن
المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن
المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان
المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه
ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي
المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم
اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز
والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل
استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه
وحاصل اعتراض المصنف مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من

خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة
عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك
لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت
بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف
بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى
المنية فان قيل فعلى هذا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زايدا عليها قلنا فرق بين
المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منها
وايضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه وعني بالمكني عنها اي اراد السكاكي با
لاستعارة المكني عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد
به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء
السبعية لها وانكار ان يكون شيا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص
السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة
بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل التخييل
ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكني عنها بان لفظ المشبه فيها اي الاستعارة بالكناية كلفظ
المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة
ليس كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الاخر ولهذا جعلها
قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضع له بالتحقيق واضافة نحو
الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه
المنية بالسبع وهذا كانه جواب سوال مقدر وهو انه لو اريد بالمشبه معناه الحقيقي
فما معنى اضافة الاظفار اليه والا فلا دخل له في الاعتراض فان قيل انه قد ذكر في كتابه
ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سوالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء
ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية
على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعتراف بحقيقة الشيء اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب
بانا نفعل ههنا باسم المشبه كما نفعل في الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه وكما ندعي هناك
ان الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر حتى نتهيا لنا التفصي عن التناقض
بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي
ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان يدخل المنية
في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم يذهب
على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة
واحدة ولا يكونا مترادفين فيتهيا لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ

المنية قلت مع ما ذكرنا كيف يصح لكنه يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على
التحقيق من غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة وكما انا اذا
جعلناه مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يضر استعماله لفظ الاسد
فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل
لم يضر استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتامل وبالجملة
ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا
يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فا
ستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا
ما قيل ان المراد به ما هو المشبه به اى السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول
المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو
عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في
تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها
موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت
المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع
الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون
باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع
للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله
بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه من حيث انه موضوع
له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما
امكن في توجيه كلامه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكني
عنه بذكر رديفه والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق واختار السكاكي
رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال وما اشتق منها الى الاستعارة المكني
عنها بجعل قرينتها اى قرينة الاستعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها
اى قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اى قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل
المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم
نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة الاستعارة للدلالة وهو يجعل
الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في
قولنا بشرتهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات المشتهية
على سبيل التهكم ونسبة لفظ البشرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة
وفي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية

للالتقاط وجعل نسبة لام التعليل قرينة وكذا في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل
بجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة استعمال في قرينة فلذلك وبالجملة
ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعل هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة
تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك لكون اقرب الى الضبط لما فيه
من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في
قولنا انطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناه الحقيقي لم يكن استعارة تخييلية لانها
اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي
هي من اقسام المجاز المفرد بذكر المشبه وارادة المشبه به الا ان المشبه به فيه يجب ان يكون
مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية فلم تكن
الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكني عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون
التخييلية حينئذ ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزام المكني عنها التخييلية
باطل بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها
مجازا تكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي
المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى
المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها
لانه اضطر اخر الامر بالقول بالاستعارة التبعية حيث لم يتات له ان يجعل نطقت في قوله
نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يجعله استعارة والاستعارة في الفعل لا يكون الا تبعية
وما يقال ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت
جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع مما لا ينبغي ان يلتفت اليه
وقد لبعض من له حذاقة في هذا الفن جوابا عن اعتراض المص انا لا نسلم ان لفظ نطقت
اذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال باذ يجعل
لها لسانا وايضا معنى قوله في المفتاح لا تنفك المكني عنها عن التخييلية بان التخييلية مستلزمة
للمكني عنها لا على العكس كما فهم المص فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة
التخييلية لا الحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فههنا
استعارة مكني عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكني عنها موجودة دون التخييلية
فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له
بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد قبل ان ينظر فيه او في نظره فان قلت ان
اراد بالاتفاق على استلزام المكني عنها التخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال
كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ولا تنقضوا عهد
الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا

امر محقق عقلا او وهمي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا استعارة
تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك
المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده ولا لزوم بينهما اصلا بل توجد
التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون التخييلية
كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال لان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار
في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كانبات في قولك انبت الربيع
البقل والهزم في قولك هزم الامير الجند قلت هذا لا يصلح ابطالا لكلام المص لان توجيهها
لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي
شبيه بالمنطوق كما ذكره في الاظفار وهذا قوله بالاستعارة التبعية ثم يستفاد من كلامه
انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في
المكنى عنها والتخييلية نفس المص مثلا في نطقت الحال بكذا بجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة
بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي
كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب
السلف ايضا لما مر ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية

فصل في

شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة
بادعاء جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه مثلا شاملا للطرفين والتشبيه
وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان بناءهما
على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا تشم رائحته لفظا اي وبان لا تشم كل من التحقيقية
والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة
تشبيه لا استعارة لان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه
من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه التشبيه وظلمناك في تشبيه صدغك بالمسك
وقواعد التشبيه نقصانا ما يحكى ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان تكون مطلقة
غير معقبة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة من احسن
انواع الاستعارة ثم المجردة ما قصد الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان
شرط حسنه ان لا تشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان تكون التشبيه اي ما به المشابهة
بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منها الغازا
اي تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب و
ارطاب يعني يصير الغازا اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واذا لم يراع كان لم يشم رائحة
التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيق رايت اسدا واريد انسانا
ابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل مائة

صدغكن

لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة
البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتجب في عزة وجوده
كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في
خبرها في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هي
جملة مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا بمعنى ان كل ما يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه
الاستعارة التحقيقية والتمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير الاستعارة تعمية والغازا
او تكليفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين وسيتصل بهذا اي بما ذكرنا من انه اذا خفي الشبه
بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى
اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير
كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا
وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة والاستعارة المكنى عنها
كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة
التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف وليس لها
في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل
بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها
وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء الملام ولقائل ان يقول لما كانت
التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن
التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكنى عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز
لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر
عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف
كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز
بالزيادة فلا يتحقق الانتقال فيه وهو انه قد صرح بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود
في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه حاول التنبيه على الثاني اقتداء بالسلف وتحذيرا
لينتبه السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار وقال وقد يطلق المجاز
على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبتغيير لفظ
المفتاح او بتغيير اعرابها من نوع الى اخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى
وجاء ربك وقوله تعالى واسأل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء اي جاء امر
ربك لاستحالة مجيء الرب واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية
وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا
لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون الكلام

سوجل من القرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا
ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما تقول سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك
وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب
حذف المضاف وكذا الاصل ليس مثله شي فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد
تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شي مثله تعالى لا نفي ان يكون
شي مثل مثله والاحتراز لا يجعل الكاف زايدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه
نفي الشي بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم
والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس
لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل و
المراد نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب
الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل نفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق
الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عن مماثله وعمن يكون احضر وصافه فقد نفوه عنه كما يقولون
قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فح لا فرق بين قوله ليس كالله شي وقوله
ليس كمثله شي الا ما تعطيه الكناية من فايدتها وكانهما عبارتان متعاقبتان على معنى واحد وهو
نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور
يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيا اخر حتى انهم استعملوها فيمن
لا يد له فكذلك من لا مثل له فان كان الحذف والزيادة مما لا توجب تغير الحكم في الاعراب كما في
قوله تعالى او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله تعالى فبما رحمة من الله اي فبرحمة
فالكلمة لا توصف بالمجاز والاول تسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير
ما وضع له لعلاقة هي نقصان يغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه راسا كنقصان الامر
والاهل كما مر فيما مر لا كنقصان منطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل
ذوي من قولنا او كصيب من السماء لبقاء الاعراب ولا كنقصان في من قولنا سرت يوم الجمعة
لبقائه على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من
المجاز ممنوع اذ لو جعل القرية مثلا مجازا عن الاهل بعلاقة كونها محلا كما وقع في بعض كتب
الاصول فهو لا يكون في شي من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف كما لو قيل بكونها
مشتركة بين الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع
له لعلاقة هي زيادة عليه تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه بالكلية فخرج ما لا يغير شيا نحو فبما
رحمة وما يغير الاعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما يغير المعنى فقط نحو الرجل بزيادة اللام
للعهد وما يغير المعنى لا الى ما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا قايم وفيه نظر لان تغير المعنى والاستعمال
في غير الموضوع له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف

فلا يدخل فيه سرت في يوم الجمعة والرجل قايم وانه قايم وما اشبه ذلك قال صاحب المفتاح
ورأيي في هذا النوع ان نعد ملحقا بالمجاز وشبيها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل لا ان
نعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا له لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان
اراد بجعلهم نوعا من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سوا كان على سبيل
المجاز والاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسرة بتفسيره
تبينا وله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع
له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وكل كلمة اريد بها
غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا
النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي ولا لرجل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيم
المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع ولا تعرف
السكاكي ههنا الا بما ينفرد به والله اعلم **الكناية** في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا اذا
تركت التصريح به وهي في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما معنى المصدر الذي هو فعل
المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا واللفظ مكنى به والمعنى
مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المص بقوله الكناية لفظ اريد به لازم
معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه
اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة
المعنى الحقيقي باللفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه
لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يصح في قولنا رايت اسدا في الحمام ان اراد بالاسد الحيوان
المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو اسمع هذا المجاز
لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة
وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث و
هو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة
وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل
النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن
ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط
وقولنا فلان جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع كثير من اخر
المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها
وحده او غير معناها وحده او معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة
والكناية تشتركان في كونهما حقيقيتين وتفترقان في التصريح وبهذا يشعر قول المص انها تخالف
المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان يشير الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى

تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء معه الامير
فوجه التوفيق بين كلام المص ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة
ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من
جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني باللفظ وهو
لازم المعنى الموضوع له وبلازمه المعنى معناه الموضوع كم وفيه ما فيه وفرق اي فرق السكاكي
وغيره بين الكناية والمجاز من هذا الوجه بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم
كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم
كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبات ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى
الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من
حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك
على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا
ح لا يبقى عم ولو سلم فليكن المجاز ايضا كذلك فح اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال
من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن
ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا
يتوقف على مساواة اللازم والملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم
الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين
من خواص الكناية دون المجاز او هو شرط لها دونه قلنا لا نسلم ذلك وما الدليل عليه بل
الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول
القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من
المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر
لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية
ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاول والثانية باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى من
الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي من الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في
صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك
الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن
الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان تؤخذ
صفة وتضم الى لازم اخر وصيرورة جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن
الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هذين
الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني
ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المص فيه نظر ولعل وجه النظر

انه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة
لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة
فظهر انه ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شي منها الى البيان والجواب
ان الفرق ههنا باعتبار اخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى اخر و
تلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية
المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان
قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان
واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد
ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى
كناية ساذجة لا يشوبها شي من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى
الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فتشتمل على نوع تصريح لثبوت الطول له
والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما
والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة
هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد وتؤنث وتثنى وتجمع
الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع انها
في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبرا وحالا
او نعتا وفي المعنى الدال على صفة له في نفسه سوا كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه
فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان
اي معتق بهم بخلاف نحو زيد احمر قرينه واسود ثوبه فانه لا يجوز فيه الاضافة وكذا يقبح
هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة
بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة
بالتشبيه قلت القطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما
هو مجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة
وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا
فان عرض القفا وعظم الراس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب
الاعتقاد ولكن في الانتقال منه الى البلاهة نحو خفا نوع لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه
الى امر اخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن في بادي النظر وبهذا
يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية
اعني قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض

القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع فى ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب
بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل
الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على المطلوب
بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم
يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فبعيدة كقولهم كثير
الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها اى من كثرة
الاحراق وكذا كل ضمير فى منها عائد الى الكثرة التى هى قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى
كثرة الاكلة جمع اكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود و
هو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء
عليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصيها الثالثة من اقسام الكناية الكناية المطلوب بها
نسبة اى اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها *
تخصيص الصفة بالموصوف فلم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اى قول زياد الاعجم
ان السماحة والمروة اى كمال الرجولية والندى فى قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت
اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اى ثبوتها له سواء كان ذلك على طريق الحصر ام لا فترك
التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول
اى وبمثل القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اى او ان يقول نحو قولنا انه مختص
بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان
يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة
بالموصوف مصرحا به فى امثلة القسم الثانى باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف وضميره
الا ترى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره فى قولنا طويل نجاده مسند
الى ضميره فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد وغيره كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس
المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اى
جعل تلك الصفات فى قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤسا
مضروبة عليه اى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا لوجود ذوى قباب فى الدنيا كثيرين
فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له
ونحوه اى نحو قول زياد فى كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل فيما يحيط به و
يشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم
له بل كنى عن ذلك بكونهما بين ثوبيه وبرديه وفى هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم
المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثانى اعنى طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد
والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح

باثبات الطول للنجاد وهو قايم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضميره زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة فيه صريح وليس قولنا المجد بين ثوبيه ولا له على ثبوت المجد لشوبيه فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوب الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثال هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احدهما المطلوب بها نسبة نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحة عمرو لتفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يوذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن الموذي وهو غير مذكور في الكلام وكما يقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كني عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محذور فاذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني يستلزم الثالث من غير عكس فافهم والعرض الشيء بالضم ناحية من اي وجه جيته يقال نظرت اليه عن عرض وعن عرض اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للوضع ان يقال التعريض في الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه وكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا اخر ومنه المعاريض في الكلام وهو التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جيتك لاسلم عليك فكانه امال الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه

ولغيره

ولغيرها اي والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسايط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت اي الوسايط مع خفاء في اللزوم كعريض القفاء وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط بلا خفاء كما في قوله او ما رايت المجد القى رحله في ال طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك اذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب وانسانا اخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولابد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الكتابة كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا او قد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمالها في الخطاب فيما هي غير موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى ملزوم وقد يكون مشابهة الكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ ليس يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله العقل لانه يفضي الى ان يكون كلام يدل على معنى ولا يصح من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المص وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا اذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملت واردت تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا

الثانية

فصل

اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم وفي سائر انواع المجاز فاطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكني عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السر في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تأكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست

مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد
زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيدا
لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليس فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى
ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى
له لم يفده الثاني واعترض المص بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه
به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للمرء شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا
كالاسد لان الاول يفيد للمرء شجاعة الاسد والثاني يفيده شجاعة دون شجاعة الاسد
فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم
اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب
في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد
بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد وزايد عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير
الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المص بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا
يوجب ان يحصل ازيد في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان
يحصل له في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد كما ذكر الشيخ من ان الخبر
لا يدل على ثبوت المعنى ونفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او
منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرناه انه قال فان قيل مزية قولنا
رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من
اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا يستحيل المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى اخر
ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد وهكذا لا تتغير معنى مساواة الاسد
بان يدل عليه بان تجعله اسدا وهذا صريح في ان المراد ما ذكرنا لكن المص كثيرا ما يغلط
في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تامل والله اعلم هذا اخر الكلام
في علم البيان والله المشكور على نواله والمسئول لاتمام القسم الثالث بالنبي واله

الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام

اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه
تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر هذا الكتاب في قوله ومنها وجوه اخر
تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية
وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة
للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر
اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى

المعاني والخلو عن التعقيد ونحو ذلك مما يورث الكلام حسنا سوا كان داخلا في البلاغة
او غير داخل ويكون تحسينها قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما
يكون داخلا في البلاغة مما يذكر في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يخرج
بذلك بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس
من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب
العراقة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ ولفظي راجع الى اللفظ كذلك و
بدا بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي من المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال
اما المعنوي فالمذكور منه تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق
والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين
ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض
بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سوا كان التقابل
حقيقيا او اعتباريا وسوا كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة
او تقابل التضايف او ما يشبه شيا من ذلك على ما يجي من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من
نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين
نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما
كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص
الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتماد والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه
فكانت اجد في تحصيله واعمل ومن نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون
ههنا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو
او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحيا مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني
بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين
فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن ا
كثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشوني
ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح
او غيره الوان لقصد الكناية والتورية اراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا
في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من
المعنوي برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين
استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر
اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم ولم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب
من سندس خضر من ثياب الجنة وقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل

ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى
حيث يستغني عن البيان ولا يخفيه الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول
الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض
فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر والمعنى صفرة والبعيد
هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيان احدهما الجمع
بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على
الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد
الشدة ونحو قوله ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء
الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى
اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين
معنيين غير متقابلين بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم
من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا
تقابل بين البكاء وظهور الشيب لكنه عبر عن ظهور الشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي
مضادا معنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين
حتى يكون التضاد حقيقيا لكنه قد ذكر بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر و
المحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص باسم المقابلة التي
جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهو ان يؤتى بمعنيين متوافقين
او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او
المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه يكون جمعا بين معنيين متقابلين في
الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط
كما سيجي من الامثلة لما يختص اسم المقابلة بالاضافة اي العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل
مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة
الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكا
والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا
اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس في الرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس
على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره
لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجمع
ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء نبه بقوله المراد بالاستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى
كانه مستغن عنه اي عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم
يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة

قد تركب من الطباق وقد يتركب مما هو ملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد
السكاكي في تعريف المقابلة قيدا اخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر
وضديهما واذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر شرط ثمة اي فيما بين
الضدين او الاضداد ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين الايتين فانه لما جعل التيسير مشتركا
بين الاعطا والاتقا والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره
للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب
فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط
في الكفر والافلاس ضده ومنه اي من المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق
مبحث مراعاة النظير
والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون
كل منهما مقابلا للاخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو قوله
تعالى والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله اي قول البحتري
في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المحنيات من عطف العود وعطفه حناه بل الاسهم مبرية
اي منحوتة من براه نحته بل الاوتار فانه جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين
اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسماعيلي الوعد شعيبي التوفيق
يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه
في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير
تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية و
كذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب
في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما تقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها
المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها
اي ومن مراعاة النظير ما تسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب
ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو
اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا
للاشياء لان المدرك للشي يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك
وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم
لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من
ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب من عز يعز اذا غلب ووجب ان يوصف
بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشي في محله
اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض لاحد عليك في ذلك والحكمة فيما فعلت و
يلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان

وان لم يكونا مقصودين هنا نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي
يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى
فيما خلق له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون لمعنى الكوكب
وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومنه ايهام التناسب في
بيت السقط وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة
وهي مجرورة معطوفة على الرهط في البيت السابق يجل عن الرهط الاماني ولون الناقة
عاده والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه بها الناقة في الدقة والانحناء وليس المراد
بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من رايته اذا اصبت رئته وكذلك دال اسم فاعل من
دال الركائب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يؤم
الرسم صفة راء والمعنى يجل هذه الحبيبة عن ان تركب من النوق ما هي في الضمر والانحناء
كالنون يركبها الاعرابي لزيارة الاطلال فيضرب رئتها فلا حراك بها الا من شدة الهزال
يريد ان مراكب هذه الحبيبة سمان ذوات اسمنة ففي ذكر الحرف والنون والراء والنقط
ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما تسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف
الذي على لون وفيه خطوط بيض على الطول فهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية
المقادير او متقاربة المقادير كقوله من يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت
مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا
ثغر تسربل اي لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع خز وتطرزت اي
اتخذت والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو
علم الثوب وكقوله ذلك الجناح احلل وامرر وضر وانفع ولن واخشن ورش وابر وانتدب
للمعالي اي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالفين نافعا للموافقين لينا لمن يلاين
خشنا لمن يخاشن ورش اي اصلح حال من يختل حاله وابر من بري القلم يختار اي افسد حالة
المفسدين وانتدب اي دعاه فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور
المناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي من المعنوي
الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع الذي يرصد
ليثب والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمونث ويسميه
بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في
النثر بمنزلة البيت من الشعر مثل قوله من يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فهو يقرع الاسماع بزواجر
وعظه فقرة اخرى وهو الاصل على ما يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه
اي على العجز وهو اخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي
انما يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر ابيات

اذا الحروف تكرارها في كل منهما فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة
حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك
لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان
العجز ههنا فيما فيه اختلفوا فيه وكقوله تعالى احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب
يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام. فانه لو لم يعرف
ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقر نحو قوله تعالى
وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو ابن
معدي كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من المعنوي المشاكلة
وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير
تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا اي
اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا
من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد
مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا
اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحو تعلم ما في
نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني وهو ما
يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا قوله تعالى قولوا امنا بالله وما انزل الينا الى قوله
صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر
اي فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ موكد لامنا بالله
اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المومنين
ودالا عليه فتكون صبغة الله بمعنى تطهير الله موكدا لمضمون قوله امنا بالله فيكون قوله
لان الايمان تعليلا لكونه موكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في
صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ
الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي
الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الان صار نصرانيا حقا
فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا
وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا امنا بالله للكافرين واما
اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان
صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في
صحبة صبغة النصارى بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم
في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس من الاشجار اغرس كما يغرس فلان

مشاكلة

تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فيعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس لمشاكلة ما يدل عليه
الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي ومن المعنوي المزاوجة وهو ان يزاوج اي يوقع
المزاوجة على ان الفعل يسند الى الضمير المصدر كما في قولهم حيل بين العير والنزوان بين معنيين

فصل المزاوجة

في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل
منهما معنى رتب على الاخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج بي
الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه فصدقته
فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط
والجزاء في ان يرتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت
القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في
ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما سبق
الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى
وفي الجزاء بين اصاغتها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا
اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسته وانعمت عليه ومنه اي ومن المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم

فصل العكس والتبديل

جزء في الكلام على جزء اخر ثم يوخر ذلك المقدم على الجزء الاخير والعبارة الصحيحة ثم تقدم ما
اخرت وتوخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المص فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس
والله احق ان تخشاه وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع
ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف
نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام
وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ووقع بينهما انه قدم العادات على السادات
ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين
نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي و
اخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان بفعلين في الجملتين ومنها اي من الوجوه
ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وقد وقع العكس
بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين
ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون فنون
فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه اي من المعنوي الرجوع وهو
العود على الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي
لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم
العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه عفاها القدم وغيرها الرياح والامطار لنكتة
وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق

فصل التورية

بعض الاناة فقد ارى كلاما قابلا بلى عفاها القدم وعفتها الارواح والديم وبقيت فاقبل هذا
الدهر لا بل لاهله ومنه اي من المعنوي التورية وتسمى الايهام ايضا وهي ان يطلق لفظ له
معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اي اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية
التي لا تجامع شيئا مما يلايم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى
معناه البعيد وهو استولى ولم يقترن به شيء مما يلايم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة
عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلايم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد
اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اريد بايد معناها البعيد اعني القوة وقد قرن
بها ما يلايم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقوله
القاضي ابي الفضل عياض يصف ربيعا بلد ردا او الغزالة من طول المدى خرفت فما
تفرق بين الجدي والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة العقل قليلة
نزلت في برج الجدي اوان حلولها برج الحمل اراد بالغزالة معناه البعيد اعني الشمس وقد
قرن بها ما يلايم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي
والحمل وقد يكون كل من التوريتين مرشحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد افترى
العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال
المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه
تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك
ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو
بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة
والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة من علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء
بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة
حقيقة او مجاز وقد شدد النكير على مفسري اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستيلاء

فصل الاستخدام

والاستوا بالاستيلاء واليمين بالقدرة فذكر الشيخ في دلايل الاعجاز انهم كانوا يقولون المراد
باليمين القدرة فذكر تفسيرهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من
خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والافكار ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المص في جعل
الايتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي من المعنوي الاستخدام
وهو ان يراد بلفظ له معنيان احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ
معناه الاخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالاخر
اي بالضمير الاخر معناه الاخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا
اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري
فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا

وهو المحرم في الساكنة المكان وبالاخر وهو المصوب في شبوب النار اي او قدها بين جوانحي
نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي من المعنوي اللف والنشر و
هو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد هذا المتعدد من غير تعيين
ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون
ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول
من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل
والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل و
هو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي
ترتيب اللف وهو ضربان لان النشر اما ان يكون الاول من النشر للاخر من اللف والثاني لما قبله
وهكذا على الترتيب وليسم معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو
انت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف
للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم او لا يكون كذلك وليسم مختلط الترتيب
كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد
على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا
لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما
فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وكذا ان تجعله قول الفريقين فكانه قد لف بين
القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين
القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب
المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما
ومتعلق بالاخر من غير تعيين اي وقالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
اي وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او بين القولين
اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق والى كل قوله لعلم بتضليل
كل فريق صاحبه واعتقاده انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى
على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب و
عدمه وههنا نوع اخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر
ما لكل ويؤتى بعده بذكره كما لمتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين
احدهما مفصل والاخر مجمل وهذا معنى لطيف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت
عمروا وخرجت من بلد كذا للتاديب والاكرام مخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى
فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب

الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على
ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر
وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله ولتكملوا علة
الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضا والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم
تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا
يكاد يهتدي الى تبيينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل
الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ومن يجعل شيا من العلل راجعا اليه و
جعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضا وهو مما لم يذكر في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان
تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال انه ذكر امر الشاهد
بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل لشي من العلل المذكورة بل هو
توطية وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضا عليه ويشهد بذلك انه لم يقل
ومن امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من
الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصومها
في ايام اخر وفيه هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضا فصار المذكور بعد الامر بصوم
الشهر ثلثا احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضا والثالث ا
لترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحدة من
هذه الثلثة وقد يقال ان قوله تعالى ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة شاملا للامر
الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام الفطر في المرخص
له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب
في ان الامر بمراعاة العدة في قوله تعالى ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور
فصل الجمع
قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي ومن المعنوي الجمع وهو ان يجمع
بين متعدد في الحكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا
وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الفراغ والشباب والجدة
اي الاستغنا يقال وجد في المال وجدا ووجدا ووجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة
هي ما يدعو صاحبه الى الفساد ومنه اي ومن المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين
من نوع في المدح وغيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال الغمام يوم ربيع كنوال الامير يوم
سخاء فنوال الامير بدرة عين هي عشرة الاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي من
المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف
والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر واقول بل ان يقول انه ذكر
الاضافة فمعنى عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى

يضيفه السامع اليه اى يرده عليه فليتامل فانه دقيق كقوله اى قول المتلمس ولا يقيم على ضيم
اى ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك
الظلم به كذلك الاحد الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعنى يقيم فى الظاهر
وان كان فى الحقيقة مسندا الى العام المحذوف عير الحى العير الحمار الوحشي والاهلي وهو
المناسب ههنا والوتد هذا اى عير الحى على الخسف اى على الذل مربوط برمته اى قطعة
حبل بالية وذا اى الوتد يشج اى يدق ويشق راسه فلا يرثى اى يرق ولا يرحم له احد
ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثانى الشج على التعيين
فان قلت هذا وذا متساويان فى الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة
الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت
لا نسلم التساوى بل فى حرف التنبيه ايماء الى ان القريب فيه اقل وانه يفتقر الى تنبيه
ما يكون اشارة الى عير الحى ولو سلم تساويهما جعلت هذا اشارة الى عير الحى وذا الى الوتد
او بالعكس يحصل التعيين غاية ما فى الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا ليس فى اللف
والنشر فليتامل ومنه اى من المعنوى الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان فى معنى
ويفرق بين جهتى الادخال كقوله اى قول الوطواط فوجهك كالنار فى ضوئها وقلبى
كالنار فى حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة
ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه اى
من المعنوى الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او بالعكس اى تقسيم
متعدد وجمعه تحت حكم فالاول كقوله اى الجمع ثم التقسيم كقول ابى الطيب حتى اقام
الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسليط عداها بعلى نقاد على
ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة هى من بلاد الروم تشقى به الروم و
الصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهى متعبد
النصارى وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق اعنى قاد المقانب يعنى قاد العساكر
حتى اقام هو هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع فى هذا
البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشتمل القتل والنهب والسبى وغيره كما ثم قسم
فى هذا البيت الثانى وفصله فقال للسبى ما نكحوا والقتل ما ولدوا اى لم يقل من نكحوا
ومن ولدوا ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولان فى التعبير بلفظ ما دلالة
على الاهانة وقلة المبالات بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوى العقول وذكر صاحب المفتاح
قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال
قد جمع فيه ارض العدو وما فيها فى كونها خالصة للممدوح ثم قسم فى هذا البيت والمذكور
فيما رايناه من نسخ ديوان ابى الطيب ما وقع عليه الشرح موافقا لما اورده المص وقوله الدهر

معتمد بعد قوله للنبي ما الهجو بابيات كثيرة والثاني كقوله اي الشيم بم الجمع كقول حسان
بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي
اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخليفة تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع
خليقة هي الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل المحدث في الدين
بعد الاستعمال والمراد هنا مستحدثات الاخلاق لاما هو كالغرائز منها في البيت الاول
صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث قال
سجية تلك منهم ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتعيينه لكونه
معلوما مما سبق من تقسيمات هذه الامور الثلثة كقوله تعالى يوم ياتي لا اسماء من
او يافي اليوم او هو له والظرف منصوب باضمار اذكر وبقوله لا تكلم نفس لا ينفع من جواب
او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا
في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف اخر والماذون فيه
هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم شقي وسعيد اي من اهل الموقف
شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وقوله سعيد اي وجبت له الجنة بمقتضى الوعد
فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده
خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة
للابد وهي عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب
ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها
ما دامت السموات والارض عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية
فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله تعالى الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في
عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار
وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به
الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله تعالى كذا ذكر صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما
عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان
صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا استثناء الثاني معناه ان
بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة او كان
عذابهم والتابيد من مبتدا معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار
الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار تشرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا
بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي
تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد
اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف للسعدى ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقيا

ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين سعدوا الى اخره وقد يطلق التقسيم على امرين
اخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله
اي قول ابي الطيب ساطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال
لشدة وطائهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين
الى الاجابة اذا دعوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر
الثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او
يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون
واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وهذا مستوفى في جميع الاشيا وذكرها
وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان
ذكر الاناث اللاتي هي من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه لما وجب تاخير الذكور
عنهن لان في التعريف تنبيها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى
عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث على ان تقديم الاناث
لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى اخر ومنه اي من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي
صفة اخر اي امر اخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة وهو اي التجريد
اقسام منها ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح حميمك
قريبك الذي تهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان
يستخلص منه اي من فلان صديق اخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية
الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سالت فلانا لتسالن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة
حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف
المضاف بمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد
وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا
لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتامل
ومنها ما يكون بدخول الباء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء من شاهت
الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا
قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحروب تعدو بي الى صارخ الوغى اي مستغيث
في الوغى وهو الحرب بمستلئم اي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل
الفتيق هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اي
تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعداده للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد
للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو
قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها

سوهاء

معه في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون
بتوسط حرف من نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي ولئن بقيت لارحلن بغزوة
تحوي اي تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة ويروي نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن
او يموت منصوب بان مضمرة كأن قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه
انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من
القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول
التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في هذا البيت نظرا لانه من
باب الالتفات من التكلم الى الغيبة اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو
واقع بان يجرد المتكلم من نفسه من اداته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في قطاول ليلك
بالاثمد والتضجر في قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها
ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اي
يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق
الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه
فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد
والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه
كناية لا ينافي التجريد وانه وان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما براسه ويكون داخلا في قوله
ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا اخر مثله في
الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها
ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى وكانه انتزع من نفسه شخصا
اخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل
وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنها اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردود منه لا يكون من
المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج
الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد به قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه
على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا
وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير
الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن
بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والسيوف
وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن
او نحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة والمص اشار الى

تفسير المبالغة مطلقا والى نفسها لتعيين المقبول منها من المردود وانما لم يقل وهي بلوغ
والمبالغة ان يدعي لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مفعول بلوغه مستحيلا
او مستبعدا وانما يدعي ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة
والضعف وتذكير الضمير اعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ و
الاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اى قول امرئ القيس
يصف فرسا له بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء في الصحاح العداء بالكسر
الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد
بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل
مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا و
بقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا
عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره
لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة
وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا فغلو اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع
ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اى قول ابن نواس واخفت اهل الشرك حتى
انه الضمير للشان لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير
المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اى من الغلو اصناف منها ما يدخل عليه ما
يقربه الى الصحة نحو لفظ يكاد في يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومثل بيت السقط
شجا ركبا وافراسا وابلا وزاد فكاد ان يشجو الرحالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخيل
كقوله اى قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها الضمير للجياد اى عقدت سنابك
تلك الجياد فوق رؤوسها عثيرا اى غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه
اي على ذلك الغبار امكنا اي امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل
قد اجتمع فوق رؤوسها متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد و
هذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخيل حسن وقد اجتمعا اى ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن
نوع حسن من التخيل في قوله اي قول القاضي الارجاني في وصف طول الليل يخيل لي ان سمر
الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اى وقع في خيالي ان الشهب محكمة
بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول
سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخيل
حسن ولفظ تخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخداع كقوله
اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اى من المعنوي المذهب
الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات

مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات
والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه وكذا الملزوم وهو تعدد
الالهة وفي التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القران
وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية
والاية ليست كذلك لان تعدد الالهة ليس قطعي الالتزام للفساد وانما هو من المشهورات
وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان وكان مدح ال جفنة بالشام
فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة اي ما يريب الانسان ويقلقه
واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب فالحلف به اعلا
الاحلاف لان كنت قد بلغت عني جناية فمبلغك الواشي اغش من غش او خان واكذب
واللام في لئن كنت لتوطئة القسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرا لي جانب من
الارض فيه اي في ذلك الجانب واراد به الشام مستراد اي موضع استراد فيه لطلب
الرزق ومتجع من راد الكلا واراده ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب ملوك و
اخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك اي يجعلوني حكما في اموالهم مقربا
عندهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصطفيتهم واحسنت اليهم فلم ترهم
في مدحهم لك اذنبوا يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدحي ال جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم
قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اوليك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن
احسن الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة
قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لال جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا
ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس الاقتراني قوله تعالى و
هو الذي يبدا الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اي الاعادة اهون واسهل عليه من الابتدا
وكلما هو اهون فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله حكاية فلما افل قال
لا احب الافلين اي القمر افل فربي ليس بافل فالقمر ليس بربي ٢ ومنه اي من المعنوي حسن
التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا
يشتمل على لطف ودقة فلا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر
علة لهذا الوصف في الواقع علة له والا لما كان من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه كما تقول
قتل فلان اعداءه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد
لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشا هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون
الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل
غير مطابق للواقع وهو اربع اضرب لان الصفة التي ادعي لها علة المناسبة اما ثابتة
فقصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان

فربي

كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اى قول ابى الطيب لم يحك اى لم يشابه نائلك اى عطائك
السحاب وانما حمت به اى صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء
اى المصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها
علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اى لتلك الصفة
علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة لكانت العلة المذكورة علة حقيقية فلا يكون
من حسن التعليل كقوله اى قول ابى الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب
فان قتل الاعداء اى قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو
لهم مملكتهم من منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء
الراجين بعثته على قتل الاعداء لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسع عليها
الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على
وجه تخييلي اى تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا
غدا للحرب رجت الذئاب ان ينالوا من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف
في القتل طاعة للغيظ والحنق اى ليست قوته الغضبية مستعمرة له يملها الافراط ويتضمن
ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية اى
الصفة الغير الثابتة التى يراد اثباتها اما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا
حسنت فينا اساءته نجى حذارك اى حذارى اياك انسانى اى انسان عينى من الغرق فان ا
استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة
الواشي بان حذاره اى حذار الشاعر منه اى من الواشي نجى انسانه اى انسان عين الشاعر
من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا
البيت للمص وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته
لما رايت عليها عقد منتطق من انتطق شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق
الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المص وفيه نظر
لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية
الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليها ورؤية عقد النطاق عليها اعنى الحالة الشبيهة
بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب
الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة
الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ مرتين لان
حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة
بانتطاق المنتطق ولان المص قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون
لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعنى الاستدلال بانتفاء

الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤيته ما على الجود من هيئة الانتطاق علة لكون نية خدمة
الممدوح اى دليل عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان
العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما كان في الضربين الاولين لان
ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته
فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعلت الانتطاق
دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع ويصح التمثيل قلت لا يخلو عن
تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة تعرف كما الوصف
لا للعلم به والحق به اى بحسن التعليل ما بنى على الشك وكونه مبنيا على الشك لم يجعل من
حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اى قول ابى تمام كان السحاب الغر
جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقى اراد فما ترقأ
بالهمزة فخففها اى ما تسكن لهن مدامع والضمير في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو
قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعنى ساقت
المزن اليها وجاد من الجود وهو العظيم المطر القطر والهامع السايل فقد علل على سبيل
الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت ذلك الربى فهى تبكى عليها وهذا
البيت يشير الى قول محمد بن وهيب طلل الطال عليها الامد دثرت فلا علم ولا نضد
تبلا البلى فكانما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد وقال بعض النقاد في هذا البيت قوم
فقالوا اراد بحبيب نفسه ولا ادرى ما هذا التعسف قلت وجه هذا التعسف انه قصد به
الملامة لمطلع القصيدة وهو قوله الان صدهم من غير ابن برائع عشية ساقتني الديار
البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا
فالضمير في تحتها للديار البلاقع وكان نفس ابي تمام هو الحبيب لدى نقدته السحاب في تلك
الديار ومنه اى من المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق حكم امر بعد اثباتها اى اثبات
ذلك الحكم لمتعلق اخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو قولنا غلام زيد راكب
وابوه راجل كقوله اى قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية
كما دماؤكم تشفي من الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عضة الكلب وهو
الذي ياكل لحوم الناس فيأخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء
له انجع من شرب دم ملك يعنى انتم ارباب العقول الراجحة ومن الملوك والاشراف وفي طريقة
قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء فقد فرع على وصفهم بشفاء
احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اى من المعنوي تاكيد المدح
بما يشبه الذم النظر في هذا التشبيه على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك من غير المدح
ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف

يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض
هو المبالغة في تحريمه ولسد الباب تاكيد الشئ بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من
صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح لذلك الشئ بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح
في الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور
في حدها والواحد فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم
منفية قد استثنى منها صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اي اذا كان فلول السيف
عيبا فاثبت شئ منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب
وهذه زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور فهو
محال اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات
الشئ من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل والتاكيد فيه
اي تاكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشئ ببينة لانه قد
علق نقيض المطلوب وهو اثبات الشئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب
ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه
المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى
وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء
الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج الشئ وهو المستثنى مما
قبلها اي قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان
يخرج شيئا من افراد ما نفاه من المنفي ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شئ من العيب فقد توهمت
الشئ اي ظننته واوهمته غيرك فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال
الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يستثنيها
فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتاكيد للمطلوب او والضرب
الثاني من التاكيد المدح بما يشبه الذم لشئ صفة مدح ويعقب باداة استثناء اي يذكر
عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشئ اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشئ
نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة استثناء واصل الاستثناء
فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون
المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
فليتامل لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول فبقي
على حاله من الانقطاع لكنه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة
المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني
من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته

قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح
اخرى جاء التاكيد ولا يتاتى فيه التاكيد كالوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على
التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء ولهذا اي لكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه
الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من وجهين واما قوله تعالى لا يسمعون
فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد
التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله
منقطعا ويحتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء
بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك وكان ظاهره من اللغو وفضول الكلام لولا فيه من فائدة
حصول الاكرام مكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله تعالى لا يسمعون
فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما مما يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه
الذم ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان
امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم فليس لك
في الكلام ان تذكر متعددين تاتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل
ولا امراة الا زيدا ولو قصد ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل ومنه اي من التاكيد
المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى
الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو قوله تعالى وما تنقم منا الا ان امنا بايات ربنا اي
وما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله تعالى يقال نقم كضرب
وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا بالله وما
انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون كالنفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من
وجهين والاستدراك المدلول عليه بلفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم
كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف
بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالاول استثناء ان
مثل قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا
الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تاكيد الذم
بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها
فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما
ان يثبت لشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء تليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق
لكنه جاهل والضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس
ما مر ويأتي مثل الضرب الاخير في الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا ان كذبنا والاستدراك
فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء

على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اى قول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته اي
لو حويته لهنيت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو
ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه يستتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث
جعل الدنيا مهناة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي
وفيه اى في البيت وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا
ما يبنى على علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اى قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك
الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان ظالما لما
في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده • ومنه اى من المعنوي الادماج يقال ادمج
الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر
منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى الثاني يجب ان يكون
مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر ابى دهرنا
اسعافنا في نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان
المهم مقدم انه ادمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون
مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره
واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اى قول ابى الطيب اقلب فيه اى في ذلك الليل اجفاني
كاني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني
لكثرة تقليبي لاجفاني في ذلك الليل كاني اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس
اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابى الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة
في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك
بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير
الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لذلك
الشأن ونبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن كان سبيل الوصل هذا المحبوب
الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودع حلمه اودعه اياه
فان الودائع تستعاد آخر الامر ومنه اى من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو
ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال للاعور ليت عمرا خاط لي قباء ليت
عينيه سوا فانه يحتمل ٢ المعنى تصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا والمعنى ان تصير بالعكس
فيكون ذما قال السكاكي ومنه اى من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها
لوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابه
احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية
والايهام ومنه اى من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا

كيف

كيف اكلك للصب ومنه اى من المعنوى تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكى سوق
المعلوم مساق غيره وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده فى كلام الله تعالى كالتوبيخ
فى قول الخارجية ايا شجر الخابور موضع من نواحى ديار بكر مالك مورقا من ورق
الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن طريف فهى تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف
لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم انه ليس يجب فى كان
ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل فى مقام الشك فى الحكم والمبالغة اى كالمبالغة فى المدح
كقوله اى قول البحترى المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحى
اى الظاهر بالغ فى الله مدح ابتسامها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء
المصباح او المبالغة فى الذم فى قوله اى قول زهير وما ادرى وسوف اخال ادرى
اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اى وكالتحير
والتدهش فى الحب فى قوله اى قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع هو المستوى
من الارض قلن لنا ليلاى منكن ام ليلى من البشر فى اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح
باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام
عنها كقوله امنزلتى مى سلام عليكما هل الازمن اللائى مضين رواجع وهل يرجع التسليم
او يدفع البكاء ثلثا الاثافى والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار
هل ادلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد يعنون محمدا عليه السلم
كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما هو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض فى قوله
تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين ولغير ذلك من الاعتبارات ومنه
اى من المعنوى القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة فى كلام الغير
كناية عن شىء اثبت له اى لذلك الشىء حكم فتثبتها لغيره اى فتثبت انت فى كلامك
تلك الصفة لغير ذلك الشىء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه من غير ان يتعرض
لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او انتفائه عن ذلك الغير نحو قوله لئن رجعنا الى
المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت
فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم وهو
المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى فى الرد عليهم العزة لغير فريقهم وهو الله
ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين بالعزة
اعنى الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثانى حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف
مراده مما يحتمله اى حال كون خلاف مراده من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه
متعلق بالحمل اى يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ
اتيت مرارا قال ثقلت كاهلى بالايادى فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة

وثقلتك بالاتيان من اخرى وقد يحمل على تثقيل عاتقه بالمنن والنعم وبعده قلت
طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادي اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت
اي مللت وابرمه ايضا احكمه والتطول الانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل واما
قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات
فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب فقد صدقوا ولكن عن ودادي
فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى
اخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه بمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي من المعنوي
الاطراد وهو ان ياتي باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير
تكلف في السبك ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده و
سهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة ابن الحارث بن شهاب
يقال ثل الله عرشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم
قد ثل عرشهم اي ان ابتهجوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اذهبت عزهم و
هدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عم الكريم ابن الكريم ابن
الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب
المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب
سبعة فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه
في المعنى كاسد وسبع او مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او مجرد الوزن نحو ضرب
وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام
منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف وكل من الالف والبا والتا الى الاخر من انواع
الحروف وبهذا يخرج يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيئاتها
وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل
لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني
للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقدم بعض الحروف على البعض وتاخيرها عنه
وبه يخرج الفتح والحتف ووجه الحسن في هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع ان الصورة صورة
الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكرنا من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين
او فعلين او حرفين سمي متماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في
الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا
غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الاجال اجال والهوى للمرء
قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار
واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع

من الارض وان كانا اى اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف
او فعل وحرف سمى مستوفى كقوله اى قول ابى تمام ما مات من كرم الزمان
فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده وايضا تقسيم آخر
للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اى لفظى التجنيس التام مركبا والآخر مفردا سمى
جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اى لفظا التجنيس
اللذان احدهما مفرد والآخر مركب فى الخط خص هذا النوع من الجناس المركب باسم
متشابه لاتفاق لفظيه فى الخط ايضا كقوله اى قول ابى الفتح البستى اذا ملك لم
يكن ذا هبة فدعه فدولته ذاهبة غير باقية وكقوله اى العلا مطايا وجدكن منازلا
تنازد عنها السير عنى بمطلع فمطا فعل ماض ويا حرف نداء ومطايا منادى والا اى وان لم
يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب فى الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم
المفروق لافتراق اللفظين فى الخط كقوله اى قول ابى الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا
ما الذى ضر مدير الجام لو جاملنا اى عاملنا بالجميل فان قلت يدخل فى قوله والآخر
باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريرى ولا
تله عن تذكار ذنبك وابكه بمدمع يضاهى الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه
وروعة ملقاه ومطعم صابه فالثانى مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة
شجرة والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل اللام والراء من تقارب المخرج
والا اى وان لم يكن الحرفان متقاربين سمى لاحقا وهو ايضا اما فى الاول نحو ويل لكل همزة
لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالها فى الكسر من اعراض الناس والطعن
فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او فى الوسط
نحو ذلكم بما كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله
تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لانه فى عدم التقارب الفاء والميم
شفويتين نظرا او فى الآخر نحو واذا جاءهم امر من الامن او الخوف وان اختلفا فى ترتيبها
اى وان اختلف لفظا المتجانسين فى ترتيب الحروف بان يتفقا فى النوع والعدد والهيئة لكن
قدم فى احد اللفظين الحروف ما هو مؤخر فى اللفظ الآخر سمى هذا النوع تجنيس القلب
وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى اولا من الثانى والذى قبله ثانيا
وهكذا على الترتيب سمى قلب الكل والا سمى قلبا لبعض واليهما اشار بقوله نحو حسامه
فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك فيه للاعداء
حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع
احدهما اى احد المتجانسين فى اول البيت والمتجانس الآخر فى آخره سمى تجنيس القلب
ح مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه فى كل حا

اى صاحب هبة

واذا ولي احد المتجانسين سواء كانت جناس القلب ام غيره ولذا ذكره بالاسم الظاهر
دون المضمر المتجانس الاخر سمي الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبا
بنبا يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير
الدسم سم ومثل عواصم قواصم وقواضب قواضب وكقولك حسامك للاولياء وللاعداء
فتح وحتف وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا
كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه السلام
عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك
فاخش فاحش فعلك فعلك تهدى بهذى وقد يعد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى
الحروف وانفصالها وما هو متفقين في الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب في المفروق
ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والتعميم ان المركب ان كان مركبا من كلمة
وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو متشابه او مفروق صرح بذلك في الايضاح ففي
عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها
وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف
او اعدادها او في هيئاتها او ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك واكثر حتى لم يبق
الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس
لبعد المشابهة بينهما فلهذا انحصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على
الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان
اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئات الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي
التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون في الحركة
كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد بلفظ البرد بالضم البردة وبالفتح واما لفظ الجبة والجنة
فمن التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف و
كون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط وان
كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف
لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا و
كانه في الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا
الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط والاختلاف بينهما
في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف
غير الاول ونحو قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم
البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول
مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد

الحروف بان يكون حروف احدهما كقولهم فى سعود متى تعود فى المستضير جبهة المبتسم
بضربه حينه وقيل لفاضل استنضح ثقة ابيش بصحيحه نضحه فقال ابيت بتصحيفه ويلحق
بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين فى الحروف الاصول
مرتبة والاتفاق فى اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم
والثانى ان يجمعهما اى اللفظين المشابهة وهى ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك
بان يوجد فى كل من اللفظين جميع ما يوجد فى الاخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى اصل
واحد فى الاشتقاق نحو قال انى لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى
ونحو قوله تعالى اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد
بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق فى الحروف
الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم
ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر
التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله خلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا و
منه اى من اللفظى رد العجز على الصدر وهو فى النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اعنى
المتفقين فى اللفظ والمعنى او المتجانسين اى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى او الملحقين
بهما اى بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق فى اول
الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الاخر فى اخرها اى اخر الفقرة فيكون اربعة اقسام
احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثانى ان
يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثانى من السيلان
والثالث ان يجمع اللفظان الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان
يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال انى لعملكم من القالين وهو فى النظم ان يكون احدهما اى
احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما فى اخر البيت واللفظ الاخر فى صدر
المصراع الاول او حشوه او اخره او فى صدر المصراع الثانى واعتبر صاحب المفتاح
قسما اخر وهو ان يكون اللفظ الاخر فى اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزايد اتفقا فى النوع
والهيئة والترتيب سمى الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام
لان الزايد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فاما فى الاول او فى الوسط او فى
الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد فى الاول نحو والتفت الساق
بالساق الى ربك يومئذ المساق او الوسط نحو جدى جهدى او فى الاخر كقوله اى قول
ابى تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من فى من ايد
صفة محذوف اى يمدون سواعد من ايدى او زايدة على مذهب الاخفش او للتبعيض
مثلها فى قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون عواص جمع عاصية

من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه وحكم
وقواضب من قضبه قطعه اى يمدون الضرب يوم الحرب ايدى ضاربات للاعدا حاميات
للاوليا صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمى هذا القسم المذيل
يكون بزيادة الحروف فى الاخر متطرفا ووجه حسنه انه يوهم قبل وروده اخر الكلمة
كالميم من عواصم انها هى الكلمة التى مضت اتى بها تاكيدا الاولى حتى اذا تمكن اخرها فى نفسك
ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فايدة بعد الياس منها واما
باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة
فى الاخر كقولها اى قول الخنسا ان البكا هو الشفا من الجوى اى حرقة القلب بين
الجوانح وربما سمى هذا الذى يكون اكثر من حرف مذيلا وان اختلفا فى انواعها اى وان
اختلفا لفظا المتجانسين فى انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف
واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرجان عن التجانس كلفظى نصر ونكل ولفظى ضرب وفرق
ولفظى ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين فى المخرج سمى
هذا الجناس مضارعا وهو ثلثه اضرب لان الحرف الاجنبى اما فى الاول نحو بينى وبين كنى
ليل دامس وطريق طامس او فى الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او فى الاخر نحو
الخيل معقود بنواصيها الخير لا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الها والهمزة وما بين حشو
المصراع الثانى نحو فى علمه وحلمه وزهده وعهده فتنة مشتهر ورد المصنف تركه اولى اذ
لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثانى اصلا بخلاف المصراع
الاول فالصحيح عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ الاخر فى صدر المصراع الاول او حشوه
او عجزه او صدر المصراع الثانى وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او
ملحقان بهما فيصير اثنى عشر حاصلا من ضرب اربعة فى ثلثة وباعتبار ان الملحقين
قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر حاصلة
من ضرب اربعة فى اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر
بالامثلة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار ورد ثلثة عشر مثالا الا اما
ما يكون اللفظان مكررين فما يكون احد اللفظين فى اخر البيت واللفظ الاخر فى صدر
المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعى الندا بسريع وما
يكون اللفظ الاخر فى حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول صمة بن عبد الله القشيرى
تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار وهى وردة ناعمة صفراء طيبة الرايحة
وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زايدة وتمتع مفعول اقول فى قوله اقول لصاحبى والعيس
تهوى بنا بين المنيفة فالضمار بمعنى احادى رفيقى واياه قصتنا والرواحل تسرع بنا بين هذين
الموضعين واقول فى اثناء ذلك متلهفا تمتع بشميم عرار نجد فانا نندم اذا امسينا لخروجنا

من ارض نجد ومنابته ومايكون اللفظ الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول
ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب وهو الجارية حين يبدو ثديها للنهود و
مغرما مولعا يقال اولع اغرم بالشيء اولع به فما زلت بالبيض اي بالسيوف القواضب
جمع قاضب وهو سيف قاطع مغرما ومايكون اللفظ الاخر في صدر المصراع الثاني مثل
قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله الما على الدار التي لو
وجدتها بها اهلها ماكان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة
واحتبس معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة موكدة لان التقليل يفهم
من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة
مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو مبتدا وخبره نافع والضمير في قليلها للساعة اي قليل
التعريج في الساعة يعني قفا على الديار التي لو وجدتها ما هولة ماكان موضعها موحشا
خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الالمام بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعني
ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في اخر البيت و
الاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني من
ملامكما سفاها هو الخفة وقلة العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء ومايكون
احد المتجانسين في اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعلبي
واذا البلابل جمع بلبل وهو الطاير المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال
وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق فيها الخمر والاحتساء الشرب
والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من
هذا الباب على مذهب السكاكي دون المص ومايكون احد المتجانسين في اخر البيت والاخر
في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف بايات المثاني اي القران قال
الجوهري المثاني من القران ماكان اقل من المائتين وتسمى فاتحة القران مثاني لانها تثنى
في كل صلوة وتسمى جميع القران مثاني لاقتران اية الرحمة باية العذاب ومفتون برنات
المثاني اي بنغمات اوتار المزامير التي ضم منها طاق الى طاق الواحد مثنى مفعل من الثني
ومايكون احد المتجانسين في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول
القاضي الارجاني املتهم ثم تاملتهم فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاح
واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في اخر البيت والاخر في صدر
المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري ضرايب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا
والضرايب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل اي طبع الرجل عليها والضريب
المثل واصلها المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق ومايكون الملحق
الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرء القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على

شي سواه بخزان اي لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود ضرره اليه فلا يخزنه
على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اى قول ابي
العلا لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب من الما يهجر للافراط في الخصر اى البرودة
يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي فهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في اخر البيت
والاخر في حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق
وما يكون الملحق الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضايري اطنين
اجنحة الذباب يضير وبصيره مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع
الثاني شرع قوله اى قول ابي تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد ثوى الثرى من كان يحيى
به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض القواضب اى السيوف القواطع
في الوغى بواتر اى قواطع لحسن استعماله اياها وهي الان من بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق
بعده من يستعملها فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلثة التي
اهملها المص لمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق في اخر المصراع والملحق
الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحى على جري العنان الى ملهى فسحقا له من
لايح لاح فالاول ماض يلوح والاخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الاخر في اخر
المصراع الاول قوله ومصطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص عاني فالاول من عنى يعني بتلخيص ط
والثاني من عني يعنى ومثال ما وقع الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني قول الاخر لعمري
لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى الان مثواه في الثرى واوى من الثروة والثرى يائي ومنه
اي ومن اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة
الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجي وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل وهو
تواطو الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الاخر وهو معنى قول السكاكي هو اى السجع
في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ في اخر البيت اما الكلمة راسها او
الحرف الاخير منها او غير ذلك على ما سيجي على تفصيل المذاهب ولا تطلق القافية على تواطو الكلمتين
من اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انها في النثر كالقوافي
في الشعر الالفاظ المتواطي عليها في اواخر الفقر هي التي يقال لها الفواصل ولذا ذكرها
بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المص فقوله وهو معنى قول
السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة
في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر فكما ان التقفية هي
توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقهما وهو اى السجع ثلثة اضرب مطرف ان
اختلفتا اى الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار
والاطوار متوافقان مختلفان والا اى وان لم تختلف الفاصلتان وزنا فان كان ما في احدى

القرينتين من الاخرى في الوزن الالفاظ او اكثره اى اكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما
تقابله اى يقابلها فى احدى القرينتين من الاخرى فى الوزن والتقفية اى التوافق
على حرف الاخر فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه
فجميع ما فى القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى فى الوزن والتقفية واما لفظه فلا
تقابلهما شى من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان كان اكثرها فى الثانية موافقا
لما يقابله من الاولى والا فمتوازى اى وان لم يكن ما فى احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما تقابله
من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون فى احدى القرينتين والاكثر ما يقابله من
الاخرى مخالفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في
الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او فى التقفية فقط كقولنا حصل
الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت ولا يكون لكل كلمة من القرينتين مقابل
من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربعة
شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه و
كون كل واحد من القرينتين دالا على معنى اخر والا كان تطويلا كقول الصابي لا تدرك العين
بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور بكرورها رها
والصلوة على منزل الكتاب الاطهر وماحيه ولا رسمها الاثار وعفاه اذ لا فرق بين مرور
العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفا الرسم قيل واحسن السجع ما تساوى قرائنه
نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم ان لم تتساوى قرائنه فالاحسن ما طالت
قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه
فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يولى قرينة قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن
الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون اطول من الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا كان
قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق
الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثاني ولد في القران غير نظيره ويستثنى منه
ما كان على ثلث فقرات فان الاوليين يحسبان فى عدة واحدة ثم تاتى الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا و
يجوز ان تجى مساوية لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح
منضود وظل ممدود فان الثلثة كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا
كان حسنا والثالث ان يكون الاخير اقصر من الاول وهو عندى عيب فاحش لان السجع قد
استوفى امده فى الاول بطوله فاذا جاء الثانى قصيرا بقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء
الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل
المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر ما

السجع فيه واحسن القصير ما كان على لفظتين ومنه ما يكون من ثلث الى عشرة وما زاد عليها
فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احدى عشرة الى اثنى عشرة
اكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة الاية فالاولى احدى عشرة
والثانية ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر فواصل القران لان الغرض
من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولم يتم ذلك في كل صورة ترى بالوقف والبناء على السكون
كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات
مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا وافي بالغرض اعني تزاوج
الفواصل واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا
اي بالغدوات وهناني الطعام ومراني اي امراني واخذه ما قدم وما حدث اي بالفتح
مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك فيه ولا يقال في القران اسجاع لان
السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة
من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر اي بل يجري في النظم
ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي
وهو الماء القليل واصله في الماء واورى به زندي اي صار ذا وري وهذا عبارة عن
الظفر بالمطلوب واما اورى بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من ورى الزند
اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضماير في به تعود الى نصر المذكور في البيت السابق و
هو قوله ساحمد نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا
القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت
سجعة مخالفة لاختها اي السجعة التي في الشطر الاخر وقوله سجعة ينبغي ان تنصب على
المصدر اي ان يجعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الاخر
لا على انه المفعول الثاني للجعل لان الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يسمى كل من فقرتين سجعتين
سجعة تسمية الكل باسم جزئه كقول الحريري لما اقتعدت غارب الاغتراب وانأتني المتربة
الاتراب سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن الى صنعا اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول
ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله اي
راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول
سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدا خبره في البيت الثالث وهو
قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول
بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو
اخر المصراع الاول من البيت والضرب اخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم
الى سبعة مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول

امرء القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت هجري فاجملي الثانية ان
يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء مرتبطا به كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب
ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع
كل منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خلو الشرب
مع حلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابي
الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع
بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما متحد المعنى في
المصراعين كقول عبيد بن الابرص وكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا
انزل درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا
فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة
ياتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرء القيس الا ايها الليل الطويل الا
انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة
ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس قل
لي قد ندمت من الذنوب وبالاقلاع عنت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه
ولا يخفى ان السابعة خارجة عما نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين
اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة
وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول
على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي ومثل قوله هو
الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون
التقفية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها وبين
السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في
التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة
واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة
وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكر ابن الاثير في المثل
السائر من ان الموازنة تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف
ايضا كما في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط تساويهما في الحرف الاخير كشديد
وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية وان كان ن
ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ
من القرينة الاخرى من الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة
باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة

المعتبرة بانفسها المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالان من النثر ومثالا من الشعر
تنبيها على انها تجري في النثر والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم
منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قوله هي التساوي في الفاصلتين فقال
نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي قول ابي تمام مها
الوحش اي بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء تانسن بك وتحدثنك ومها
الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك ذوابل والنساء لا ذبول فيها الظاهر ان الاية
والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق
تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال تماثل الجميع قول البحتري
فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو
ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل
بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث
يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون
مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل
مودته تدوم واما في النثر فما اشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف
المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من
اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى
على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على
كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت لانهم فسروه
بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي
القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطبت
المراة الدنية الخسيسة انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات
دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غاراتها لا تنقضي واسيرها لا
يفتدى بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الطويل الا انها على
القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل
من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع المحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان
المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا
هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الآخر ومجموع قوله شرك الردى والقافية الثانية من
فتح الدال من الاكدار الى الآخر ولفظه دار منه وههنا ابحاث الآخر مذكورة في علم القوافي و
لو قال هو بناء البيت على قافيتين واكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر
الصب الجوي وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله فان قيل اذا

الاتصال بالقول فيها بالقول في السرقات ان في كل منها اخذ شي من الاخر اما الاقتباس
فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيا من القران او الحديث لا على انه منه اي لا على طريق
ان ذلك الشي من القران او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال الله
تعالى او قال النبي ع كذا او في الحديث كذا او نحو ذلك ومثل في الكتاب باربعة امثلة
لان الاقتباس اما من القران او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور
او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد واغرب و
الثاني مثل قول الاخر ان كنت ازمعت اي عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر
وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت
الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي
انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي صلى الله عليه وآله كفا من الحصا فرمى بها في
وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول
الحريري وقبح اللكع ومن يرجوه اي لعن اللئيم وقيل البعد من قبحه الله بفتح العين
اي ابعده عن الخير كواسع والرابع مثل قول ابي عباد قال الحبيب لي ان رقيبي
سيء الخلق فداره من المداراة وهي المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب
قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباس من قوله عم حفت الجنة بالمكاره
وحفت النار بالشهوات يقال حففته بكذا اي جعلته محفوفا محاطا به يعني ان وجهك
جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو
اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابي
الرومي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني بخلافه اي نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي
كقوله اي قول ابن الرومي لئن اخطات في مدحي ما اخطات في منعي لقد انزلت حاجاتي
بواد غير ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا اني
اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القران واد
لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جانب لا خير فيه ولا نفع
ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق راسه تجرد
للحمام عن قشر لولوه والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين راسه
فقلت لقد اوتيت سولك يا موسى ولا باس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن
او غيره كالتقفية كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه قد كان اي
وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القران انا لله وانا اليه راجعون واما
التضمين فهو ان يضمن الشعر شيا من شعر الغير بيتا او ما فوقه او مصراعا او ما
دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان

مشهورا فلا احتياج اليه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكانه قوله من شعر
الغير من شعر اخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدة اخرى
لكنه لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من
شعر الغير فكقول عبد القاهر بن طاهر التميمي اذا ضاق صدري وخفت العدى تمثلت
بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول
بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر
الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري
ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد كانه
كان مطويا على احن ولم يكن في قديم الدهر انشد في ان الكرام اذا اسهلوا ذكروا
من كان يألفهم في المنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على
انه من شعر اخر كقوله اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد
للبيع على اني سانشد عند بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي
وهو عبد الله بن عمر بن عثمان رضي الله عنه نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة
وقيل هو لامية ابن ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم للوقت
والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال
والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر
ولم يراعوا حقي في احوج ما كانوا الي واي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تعريض
واما بدون التنبيه فكقول الاخر قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق الغض
روضة اس اعذاره الساري العجول ترفقا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير
لابي تمام فاعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدونه وتقدير
الباقي كأس نفعا والثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا امس في بؤس نكابده
والعين والقلب منا في قذى واذى والان اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسني
ان الكرام اذا اشار الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير الباقي منزل لان المعنى لا يتم بدونه
واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اي يشتمل البيت او المصراع في
شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهو ان
يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب
التحبير اذا الوهم ابدى اي اظهر لي لماها اي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب
وبارق ويذكرني من الاذكار من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب
مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب
وبارق مطلع قصيدة لابي الطيب العذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف

التذكر

الذكر او للمحرو المجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون
ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجريهما بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا
بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند المطاردة الفرسان ويسابقون
على الخيل فهذا الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين لانه
جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه بالبرق
وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان
الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين
التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء
الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا وطلاع
الثنايا متى يضع العمامة يعرفوه فالبيت لسحيم ابن وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله
غلطوا وغضوا اى وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من مرتبته ولم يعرفوا معدله
وفيه تهكم وكذا وصفه بالرشيد واراد به اللغوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين
البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر
الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الاول هو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب وقيل
لانه رقع خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا
او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان
يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان
غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اى طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس
كقوله اى قول ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر الحال اى ما
بال من مفتخرا عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره
جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يتحمل مثله في
الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا واشير الى انه من القرآن او الحديث وح يكون لا على
طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي استقرضت خطا واشهد معشرا
قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا خضعت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم
بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول الامام الشافعي رح عمدة الخير عندنا كلمات اربع
قالهن خير البرية اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله
صلى الله عليه وآله وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشتبهات وقوله ازهد في
الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات
واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك

النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا فى محله وغير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما
قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اى صارت ثمار نخلاته كالحنظل فى المرارة لم يزل سوء
الظن يقتاده اى يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق فهو توهمه
الذي يعتاده الى يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابى الطيب اذا
ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم فيشكوا بسيف البعد ولد
واستماع لقول اعدائه اى اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيبنى ظنه بأوليائه و
صدق ما يخطر بقلبه من التوهم يتولون فى تغيير الابيات على ما عرفوا واما التمليح
بتقديم الملم على الميم من ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وكثيرا ما سمعتهم يتولون فى تغيير
الابيات فى هذا البيت تمليح اى قول فلان وقد ملح هذا البيت فلان الى غير ذلك
من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء
مليح وقد ذكرناه فى باب التشبيه وهو هنا خطاء محض نشا من قبل الشارح العلامة
حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بالاشارة الى قصة وشعر ثم صار الغلط مستمرا
واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو ان يشار فى فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من
غير ذكره اى ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر واقسام
التمليح ستة لانه اما ان يكون فى النظم او النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة
الى قصة او شعر او مثل اما فى النظم فالتمليح الى القصة كقوله اى قول ابى تمام لحقنا باخراهم
وقد حوم الهوى قلوبا بعهد نا طيرها وهى وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم
من جانب الخدر تطلع نضا ضوؤها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع
فوالله ما ادرى احلام نائم المت بنا ام كان فى الركب يوشع الضمير فى اخراهم ولهم للاحبة
المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر فى اللفظ وحام الطير على الماء دار وحومه غيره نضا ذهب به
وازاله الضمير فى ضوؤها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة انطوى
الضم المجزع ذو الوانين وقوله احلام نائم استعظام لما راى واستغراب اشار الى قصة
يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس اى طلبه وقوف الشمس فانه روى
انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم و
يدخل السبت فلا يحل له قتالهم فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح
الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء ارض من رمضاء حارة يرمض فيها القدم اى تحترق و
النار تلتظى ارق من رق له اذا رحمه واحفى من حفى عليه تلطف وتشفق منك فى ساعة
الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدا خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير فى ارق والنار
عطف على الرمضا وتلتظى حال من النار واشار الى البيت المشهور المستجير المستغيث
بعمرو عند كربته الضمير للموصول اى الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء

الدجنة

بالنار و

وجد البنا على الكلمة من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء
البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط وسيأتي اي ومن اللفظي لزوم ما لا يلزم و
يقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجي قبل حرف الروي وهو
الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمي بذلك
لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل
او من رويت الحبل على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع بين الاحمال او
من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع كما عند الارتوى ينقطع الشرب او في معناه
اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل
النثر موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس لازم في السجع مثل التزام حرف او
حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه فقوله ما ليس بلازم فاعل
يجي والمراد ان يجي ذلك في بيتين او اكثر او فقرتين او اكثر والا ففي كل بيت يجي قبل حرف
الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى
بين الدخول فحومل فقد جاء قبل اللام ميم مفتوحة وهو ليس بلازم في السجع وانما
يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جي في البيت الثاني ايضا ميم وقوله ما ليس بلازم في السجع يعني
لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشي ويصح
السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع
والقافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او ما في معناه نحو ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو
في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء
بمنزلة حرف الروي وقد جي قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق
السجع بدونه مثل فلا تقهر ولا تسخر ولا تظهر ونحو ذلك واما فتحة الهاء لتحقق السجع
في نحو لا تقهر ولا تنصر ولا تقصر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان
يروا اية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ونحوه قبل حرف الروي نحو قوله ساشكر عمرا ان
تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفي
الاساس شكرت له نعمته واشكروا لي وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته فكانه اراد
ساشكر بحذف الجار وجعل ايادي بدل اشتمال من عمرو فتى اي هو فتى غير محجوب الغنى
عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان
المرء زلت القدم ونبت به النعل اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا وابتلي بالشدة
بل يصبر على ما شيته من حوادث الزمان وطوارقه قوله الاخلا اذا افتقر المرء لم ير فقره وان
ايسر المرء اذا السر صاحبه راى خلتي اي فقري من حيث يخفى مكانها لاني كنت استرها
بالتجمل فكانت قذى عينيه حتى تجلت انكشفت وزالت باصلاحه لها بايديه يعني من حسن

اهتمام جعله كالداء الملازم له حتى تلافاه بالاصطلاح فحرف الروي هو التا وقد
جاء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق
السجع في نحو جلت ومنه وانشقت ونحو ذلك ففي كل من الاية والابيات نوعان من
لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحها وقد يكون الاول
بدون الثاني كالتزم وستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء
الطفل ساعة يولد وترى فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد فان قلت قد ذكر
المص في الايضاح انه قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري ما اشتار العسل
من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين التي يحصل السجع
بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل
ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله حرف الروي او ما في معناه اعم من ان
يكون ذلك في حرف القافية والفاصلة او في غيرها لان جميع ما في البيت الى حرف
الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التا
في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي ولكن هذا بعيد والظاهر ان
لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية والفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم
في السجع والقافية قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او
اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا
كان المناسب ان يقول في البيت والفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون في ذلك في غير الفواصل
ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم وقد يجري في كلمات الفقر
والابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من المحسنات
ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان يكون المعاني توابع للالفاظ وذلك
لان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى وان
اتي بالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس
حسن على منظر قبيح وعد من ذهب الى فصل من خشب فينبغي ان يجتنب كما يفعله بعض المتأخرين
الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون جميع العناية الى جميع عدة
من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات
وركاكة المعاني قال المص هذا اخر ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن
الثالث وبقية اشياء تذكر في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان احدهما ما يتعين اهماله
ويجب تركه التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام
البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التجنيس في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف
مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون

كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني بجني بجن يفتن غب تجني ومثل
المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط وادرك ان زرت دار ود وردا ووردا وورها
ومثل الخيفا وهي الرسالة او القصيدة التي تكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف
الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين الى اخر الرسالة
ومثل الرقطا وهي احد حروف كل كلمة منها منقوط والاخر غير منقوط ومثل الحذف وهو ان
يتكلف الكاتب والشاعر فياتي برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم و
الثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا ومثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة
بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى اخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقوله
زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وقول ابى نواس صفراء
لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديل ويسمى سياقة الاعداد وهو
ايقاع اسماء مفردة على سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل تنسيق
الصفات وهو تعقيب موصوف بصفة نسق الية انما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا
مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتاتي بكلام يبين المراد
ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد ا
وروده في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى
وايصاله الى النفس فانه قد يجي مع الايجاز وقد يجي مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم
الثاني ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية
وما يتصل بها ومثل القول في الابتدا والتخلص والانتها والمص قد ضم الفن الثالث بذكر هذه
الاشيا وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة
الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كالمقدمة على توهم بعضهم **خاتمة** في
السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل و
التلميح وغير ذلك مثل القول في الابتدا والتخلص والانتهاء اتفاق القايلين ان كان في الغرض
على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبها ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا
استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يودي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول
والعادات فيشترك في الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القايلين في وجه الدلالة
على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء ونحو ذلك كالتشبيه
والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات
بمن تثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السايلين وكوصف
البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة
على الغرض لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول

اى والا فالاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام
فى انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه
الجملة الشرطية جزاء لقوله وان فى وجه الدلالة والا اى وان لم يشترك الناس فى معرفته
ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا يناله الا بفكر جاز ان يدعى فيه اى فى هذا النوع من وجه
الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الاخر
وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه
الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب لا يناله الا بفكر والاخر عامي تصرف
فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر فى باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب
الخاصي والمبتذل العامي اما مع البناء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال
الى الغرابة كما فى الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالسرقة والاخذ اى ما يسمى بهذين الاسمين
نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه
او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا
بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار اثنان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه
والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان الماخوذ مع المعنى اما كل
اللفظ او بعضه واما مع تغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ
اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اى لكيفية الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم
لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن بن اوس
اذا انت لم تنصف اخاك يعنى اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه متوجها المعدلة
ولم توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل
اى وجدته هاجرا لك مبتذلا بك وبموالاتك ان كان به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب
حد السيف اراد بركوب حد السيف تحمل امورا تقطع تقطيع السيف وتؤثر تاثيره او
اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف
اى عن ركوب حد السيف مزحل اى مبعد يعنى لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير
السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او ليعتريه عار او اهتضام حتى لا يجد عن ركوبه مبعدا او معدلا
فقد حكى ان عبد الله بن الزبير دخل على معوية فانشده هذين البيتين فقال معوية لقد
شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد
قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان
البيتان فاقبل معوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى
لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وفى معناه اى فى معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل
بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة دع

المكارم

المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي دع المآثر لا تذهب لمطلبها
واجلس فانك انت الآكل الكاسي وكقول امرء القيس وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون
لا تهلك اسًا وتجمل واورده طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس
بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم
فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ظ
ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما قال في قول حسان بيض الوجوه
كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف
من الطراز الاول وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير نظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض
اللفظ لا كله وسمي هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون
ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد
في الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح
مقبول كقول بشار من راقب الناس اي حاذرهم في الاساس رهبة وراقبه حاذره لان
الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج
اي الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك
لخسرانه في تجارته في الاساس سمي سلم الخاسر لابتياعه مصحفا وروية واشترى بثمنه
عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز
وفاز باللذة الجسور اي الشديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا وروي
عن ابي معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتي
فهو اخف منه واعذب لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الاخر خلقنا لهم في كل عين و
حاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقال ابن نباتة بعده خلقنا باطراف
القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه
بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان
كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني
مذموم مردود كقول ابي تمام اي في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته
هيهات اي بعد ان ياتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسيانه له بدلالة ما قبله
وهو قوله انسى ابا نصر نسيت اذن يدي من حيث ينتصر الغنى ويقيل لا ياتي الزمان
بمثله ان الزمان بمثله لبخيل قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة في هذا البيت
تقصير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان يقال انه يعوز وانه لا يكون فاذا جعل
سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث
هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به

ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن
مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون لفظه المضارع لم يصب
محزه اذ المعنى على الماضي والمراد لقد كان فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل
المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا اي بهلاكه اي لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه
سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخا بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا
به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل به كذا ذكره المص واعترض عليه
بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيل الحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق
في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فنفى الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده و
اعدامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخى باعدامه فقط لكنه سببا لصلاحه
قلنا وعلى صحة تقدير هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن
تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لا ينبه عليه احد
ممن فسر البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى
الوجود ولولا سخاؤه الذي افاد منه لبخل به علي فلما اعداه سخاؤه اسعدني بضمي اليه
وهذا يتاتى له وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه
بخل الزمان بايجاده او بهلاكه او بايصاله الى الشاعر كما ان معنى مصراع ابي تمام بخله
بمثل المرثي ولم يشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق
الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل
بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجة ان
المصراع الثاني من قول ابي تمام فهذه صفات البيت وان كان الثاني مثله اي مثل الاول
فابعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد المنية
لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان
اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها
لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت
لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع المنايا
لهاة وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنايا وروي يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع
بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضي
الارجاني لم يبكني الا حديث فراقكم لما اسر به الي مودعي هو ذلك الدر الذي اودعتم
في مسمعي القيته في مدمعي وقول جار اسر في مرثية استاذه وقايلة ما هذه الدرر التي
تساقطها عيناك سمطين سمطين فقلت هي الدر الذي قد حشا بها ابو مصعب اذني تساقط
من عيني وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة

كاتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والاماني
وان قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في الافاق الا ومن جدواك راحلتي وزادي
وقول ابي الطيب واني عنك بعد غد لغادي وقلبي عن فنائك غير غاد محبك حيث
ما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من الضرب الاول من
النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني وهو ان يوخذ المعنى وحده
فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده
الماما من ألم اذا قصده واصله من ألم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد
عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا والبس جلدا
اخر وهو ثلثة اقسام اي مثل ما سمي اغارة ومسخا يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه
او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو
الصنع اي الاحسان وهو مبتدا خبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يعجل
فخير وان يرث اي يبطئ فللريث في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن
الخير بطء سيبك اي تاخر عطائك عني اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب
الذي لا ماء فيه يقول بعد تاخر عطائك عني يدل على كثرته كالسحاب انما يسرع منها
ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله
على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان
يكون الثاني دون الاول كقول البحتري فاذا تالق اي لمع في الندا اي في المجلس الخاص
باشراف الناس كلامه المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه اي من سيفه القاطع شبه
القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كان السنهم في النطق قد جعلت على
رماحهم في الطعن خرصانا خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدها
خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضاء رماحهم ونفاذها كان السنهم عند الطعن فصا
الاسنة في النفاذ كالالسنة فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لانه قد فاته
ما افاده البحتري بلفظي تالق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق
والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو
استعارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول
الاعرابي ولم يك اكثر الفتيان مالا وروي مالا كان اكثرهم سواما السائمة
والسوام والسوائم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا في الاساس فلان رحب الباع
والذراع ورحيبها اي سخي وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنا
الضمير في اوسعهم للملوك في البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع
ولكن معروفه اي احسانه اوسع وكقول الاخر في مرثية ابن له والصبر يحمد في المواضع كلها

الاعلى فانه مدحهم وقول ابي تمام يعرج وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى
حازما حين يجزع هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان
يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب
اي حاجة لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من الحاجة كونهم
على صورة الرجال لان الرجال منهم والنسا سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف
الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبايل العرب له ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب
فتعبير جرير عن الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن
المرأة بذات الخمار وبمن في كفه خضاب ونحوه في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا
والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا عمد الى المعنى المختلس
لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب او المديح او غير ذلك وعن وزنه
وعن قافيته ومنه اي ومن غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحتري سلبوا
اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة
ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه اي على السيف وهو مجرد من غمده فكانما هو
مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه
اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك
بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول ابي نواس ليس
من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فالاول يختص ببعض العالم وهم الناس وهذا يشملهم
وغيرهم روي انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة فضائل الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه
غار عليه غيرة افضت به الى التفكر والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا
لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل
بالواحد وليس من الله بمستنكر البيت فامر هرون باطلاقه ومنه اي من غير الظاهر
القلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك
لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقال ابي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار راجع الى القيد
الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت
الواو للحال اما على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو راي البعض او على تقدير
المبتدا اي وانا احب وان جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته
ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الا واحد ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب
يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين
السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى
على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسوال

فاراد ابو تمام ان الممدوح يتلذذ بنغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية
الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح وبلغ ذلك
مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطي من غير سوال ومنه اى من غير الظاهر
ان يوخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على اثارنا راي
عين اى عيانا ثقة حال اى واثقة او مصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له من الفعل
الذى يتضمنه قوله على اثارنا اى كاينة على اثارنا لوثوقها واعتمادها ان ستمار اى
ستطعم من لحوم من تقتلهم من القتلى وقول ابى تمام وقد ظللت اى القيت عليها
الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير فى الدماء نواهل من نهل اذا روي نقيض عطش
اقامت اى عقبان الطير مع الرايات اى الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلى
حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح التى هى كالعقبان قد
صارت مظللة بعقبان من الطير تنواهل فى دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو
تسايرت العقبان فوق راسه لاكل لحوم القتلى فيلقي ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم
بشيء من معنى قول الافوه وراى عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام انما
اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله راى عين قرب الطير من
الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية راي عين ووقتها انما يكون لاجل توقع
الفريسة وهذا يوكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الا
عادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا
يوكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قوله راى عين وقوله ثقة ان ستمار
لا يقال ان قول ابي تمام ظللت الما بمعنى قوله راى عين لان وقوع الظل على الرايات
يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو فى
جو السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اى على الافوه زيادة محسنة لبعض
المعنى الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله
فى الدما نواهل باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اي باقامتها مع
الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول يعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت
عقبات الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك
الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش
فيحسن الاستدراك ورفع التوهم الناشي من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات
ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت
الاول اعني تساير الطير على اثارهم وما ذكرنا اولا هو الموافق لما فى الايضاح وعليه التعويل
واكثر هذه الانواع المذكورة بغير الظاهر ونحوها مقبولة بل منها اى من هذه الانواع ما

بغير حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع فكل ما كان اى كل نوع من هذه
الانواع اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد
تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف
هذا اى الذى ذكر فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا
او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك اذا علم ان الثاني اى المعنى الثاني
اخذ من الاول اي المعنى الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او يخبر هو عن
نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة
لجواز ان يكون الاتفاق اى اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده
من توارد الخواطر اى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة
انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين
تذهب كل هذا للحطيئة فقال الان علمت انى شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى
ان سليمان بن عبد الملك اتى باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر سليمان ان يضرب
واحد منهم فاستعفى فما اعفى وقدم اليه سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق
بل اضرب بسيف ابى رغوان سيف مجاشع يعني سيفه فكانه قال لا استعمل كل السيف
الا ظالم وابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي واتفق ان نبا السيف فضحك سليمان و
من حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر
لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن تقدم نفسا قبل
ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا
صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كانى بابن المراغة
يعني جريرا قد هجاني فقال بسيف ابن رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف
ابن ظالم فقام وانصرف فحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشا يقول بسيف
ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهد
فقال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني الفرزدق قد اجابني فقال ولا
نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالهجو
دون ما عداه فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم
ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة
لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا
وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب
ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول فى السرقات الشعرية القول
فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره [illegible]

[illegible] فانت اصل الاعطاء فكر الجميل والا فاني عاجز عما صدر عني من
[illegible] واشكر ما صدر عنك من الاعطاء الى المديح ومن العطايا السابقة واحسنه
[illegible] لانتهاء ما ادى بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفوس تشوق الى ما وراءه كقوله
[illegible] بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك
[illegible] البرية في امن ونعمة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا
[illegible] والمتاخرون مجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع
[illegible] وهو اهمها واحرى بان يعتني باحسن الوجوه من البلاغة واكملها فانك اذا نظرت
الى [illegible] السور ومطلعها وجدتها في غاية من البلاغة والمحاسن وانواع الاشارة مما
[illegible] من كنه صفة البلاغة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية
[illegible] لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من
[illegible] التي لا يبقى للنفوس بعدها مطمح وتشوق الى شيء اخر وكيف لا وكلام الله عز
وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد عجز مقامع
البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة الى البعض الاذهان
حيث اختتمت بعض السور بذكر الاهوال والانواع واحوال الكفار وامثال ذلك
كقوله يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تبت يدا ابي لهب
وتب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وان شانئك هو الابتر الى ان هذا انما يظهر عند التامل والتدبر للاحكام المذكورة
في المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن غيره فيه ولا يقوم مقامه وهذا
معنى قوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون
السابقة وتفاصيل ذلك مما تفي بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا علام
الغيوب هذا ما اردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع توزع
البال وتشتيت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن
وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت
المطبع ملالا والخاطر كلالا لكن سهلت قدرة
وعد ووفقنا الاتمام وتيسر لنا العون بهذا
المرام وتهيا الفراغ من نقله الى البياض
في يوم الاربعا الثاني عشر من صفر سنة ثمان و
اربعين وسبعمائة بمحروسة هراة صانها
الله عن الافات وكان الافتتاح يوم
الاثنين الثاني من رمضان الواقع













